

المتوفى بعد سنة ١٢٢٣ هـ

على

شرح الشيخ خالد الأزهري

المتوفى سنة ٩٠٥ هـ

على

الآجرومية في النحو

لابن آجروم محمد بن محمد بن داود الصنهاجي

المتوفى سنة ٧٢٣ هـ

علق عليه ووضع حواشيه
محمود نصار



Title: AL-ᶜĀJURRŪMIYAH
(In Arabic syntax)

Author: Ibn Ājurrūm Al-Ṣinhāji

Editor: Maḥmūd Naṣṣār

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 256

Year: 2006

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: حاشية الشيخ محمد أبو النجا
على شرح الشيخ خالد الأزهري
على الآجرومية في النحو

المحقق: محمود نصار

الناشر: دار الكتب العلميــــة ـ بيـروت

عدد الصفحات: 256

سنة الطباعة: 2006 م

بلد الطباعة: لبنــان

الطبعة: الأولى



منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعـة الأولى
٢٠٠٦ م.١٤٢٧ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فرع عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ رياض الصلح - بيروت ١١٠٧ ٢٢٩٠

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الشارح

كان حيًّا سنة ١٢٢٣ هجرية الموافق ١٨٠٨م.

كان رحمه الله علامة، بارعًا في النحو، وللأسف أن المعلومات التي في المصادر عنه، تكاد تكون ناضبة، إلا أن الشيخ كان واسع العلم، نافذ البصيرة، شارحًا، محققًا، يشهد على ذلك تلك الحاشية التي نحن بصدد تحقيقها، وهي حاشية شرح فيها الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية.

جاء في نهاية حاشيته هذه قوله رحمه الله أنه أتم عملها في يوم ٢٦ من ربيع الثاني سنة ١٢٢٣ هجرية وقيل في السادس من ربيع الثاني.

وما كتبه الأستاذ عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٥/ ٢٢٤) (١٦/ ١٧٢)، (٧٣/١٢).

وجاء في آخر كلام كحالة انظر فهرس دار الكتب المصرية (٩٣/٢)، وفهرست الخديوية (٣٦/٤).

مؤلفات الشيخ
زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري
المتوفى سنة ٩٠٥ هـ

١- الألغاز النحوية.

٢- التصريح بمضمون التوضيح في شرح ألفية ابن مالك.

٣- تفسير آية ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾.

٤- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، وهو إعراب لألفية ابن مالك، وقد حققته وطبع مع شرح الألفية لابن الجوزية.

٥- الزبدة في شرح قصيدة البردة.

٦- شرح الآجرومية. وقد حققته وطبع في دار الكتب العلمية.

٧- الحواشي الأزهرية في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد.

٨- القول السامي على كلام ملا عبد الرحمن الجامي في النحو.

٩- المقدمة الأزهرية في علم العربية.

١٠- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.

مصادر الكتاب

نقل الشيخ محمد أبو النجا رحمه الله تعالى من روافد أساسية في النحو، هذه الروافد هي عمدة البحث في النحو العربي، سواء أكانت هذه الروافد كتب، أو نقلا عن العلماء:

أ – البصريون:

اعتمد الشيخ محمد أبو النجا رحمه الله النقل عنهم، وهو إذ ينقل عنهم ليس من باب الترجيح وإنما من باب التعدد، والتنويع في ذكر الآراء حتى تكون أمام طالب عالم النحو أو العالم فيه.

وهذه هي الأسماء التي نقل عنهم:

١– أبو عمرو بن العلاء توفي سنة ١٥٤هـ.

٢– الخليل بن أحمد الفراهيدي مؤلف كتاب العين توفي سنة ١٧٠هـ.

٣– سيبويه توفي سنة ١٨٠ هـ.

٤– الأخفش، سعيد بن مسعدة توفي سنة ٢١٥ هـ.

٥– المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد توفي سنة ٢٨٥هـ.

نقله آراء البصريين:

فهو يقول: إن العشرة –أي أحرف النصب– غير ناصبة بنفسها.

ب– الكوفيون:

نقل الشيخ محمد أبو النجا –رحمه الله– عن مجموعة من العلماء الكوفيين مثل.

١– الكسائي، أبو الحسن، علي بن حمزة توفي سنة ١٨٩هـ.

٢– الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد توفي سنة ٢٠٧ هـ.

نقله آراء الكوفيين:

فمثلا ينقل عن نواصب الفعل المضارع فيقول:

أحرف «النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين».

القراءة القرآنية:

كما في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ برفع يتمَّ في قراءة شاذة، وهي قراءة ابن أبي محيصن.

كثرة النقول عن ابن مالك في الخلاصة الألفية.

١- كقوله:

والأصلُ في المبني أن يُسكَّنا

وقول ابن مالك:

إن فتحت منه ما كان انكسر — صار اسم فعول كمثل المنتظر

وفي اسم مفعول الثلاث اطرد — زنه مفعول كآت من قصد

٣- وقول ابن مالك في باب: المبتدأ والخبر.

ورفعوا مبتدأ بالابتدا — كذاك كرفع خبر بالمبتدا

٤- وقول ابن مالك:

وجوز الإلغاء إلا في الابتدا — وانو ضمير أو لام ابتدا

٥- وفي باب العطف يقول: قال ابن مالك:

وأم بها اعطف إثر همز التسوية — أو همزة عن لفظ أي مغنيهْ

وبانقطاع وبمعنى بل وفت — إن تك مما قيدت بها حلت

النقل عن منظومات في النحو دون ذكر قائليها.

١- مثال ذلك قوله: وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هي فيه بقوله:

في ظاهر حذف فعل القسم — بالواو مع ترك السؤال أقسم

وهذه الشروط في التاء وزد — تخصيصها بالله والباء عمم

٢- مثال آخر قول: واعلم أنه يشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله:

شرط المثنى أن يكون معربا — ومفردًا منكرا ما ركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له — مماثل لم يغن عنه غيره

٣- وقول الشيخ محمد أبو النجا في باب: النعت. وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

نعت البيان مؤكد بدل نسق ... هذا هو الترتيب في القول الأحق

نقل عن الشيخ علي الأجهوري من قصيدة له في قواعد النحو قوله في باب الأفعال:

مبتدأ بلام جنس عرفا ... منحصر في مخبر به وفا

وإن عري وعرف الخبر ... باللام مطلقا فبالعكس استقر

ومن نظم العلامة الدنوشري:

يحذف ناف مع شروط ثلاثة ... إذا كان لا قبل المضارع في قسم

النقل من ألغاز نحوية دون ذكر قائلها.

١- مثل قول بعضهم:

كأني تنوين وأنت إضافة ... فإن تراني لا تحل مكانيا

٢-وقوله: واعلم أن أسماء الأنبياء، وكذا الملائكة أعجمية إلا أربعة من كل منظومة في قوله:

هود شعيب صالح محمد ... أوضاعها في العجم ليست توجد

رضوان مالك نكير منكر ... أمثالها في الحكم ما قد ذكروا

ثم استدرك على الناظم فقال: لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة، وكذا أسماء جميع الأنبياء لا تنصرف إلا سبعة منظومة في قوله:

تذكر شعيباً ثم نوحاً وصالحاً ... وهوداً ولوطاً ثم شيثاً محمدا

كثرة النقول عن: ابن هشام في مغني اللبيب، وشذور الذهب، والمحشي، وابن الحاجب، والشنواني، والنبتيتي، وأبي حيان، وابن طاهر، والدنوشري، والفيشي، والسعد، والسيد، وعبد المعطي، والشمني، والفاكهي.

كتاب الآجرومية شرح الشيخ محمد أبو النجا[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده، ورفع من أحزاب حضرته عوامل الجزم؛ فذاقوا لذة أنسه، ووداده، وجمع لهم مفردات الفضائل جمعه السالم، ونصب لهم علامات الفواضل بنيل المراحم والمكارم، وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد الأحد الذي أعرب عن مستتر الأحوال بظاهر المقال وبنى على ضم الشريعة العربية موضع الإعزاز والإجلال، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله سيد من خفض جناحه بباب الإفادة، وأفضل من ميز منصوب أعلام السعادة، والسيادة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أخلصوا في أفعالهم الماضية على السنة والكتاب فلم يضارعوا في حالهم المستقيمة يوم العرض والحساب وسلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين آمين.

(أما بعد): فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة على شرح العلامة الشيخ خالد على متن الآجرومية أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغي على ذلك الكتاب، وضممت إليه ما تيسر من غيرها فما كان من الحاشية المذكور لم أعزه إليها للاختصار، وللعلم بأني أخذت منها المعظم، إذ هي بحر زخار، وما كان من غيرها أنسبه إلى قائله في الغالب إذ كان أمرا عزيز المطالب، وأنبه على ما فهمه فهمي الفاتر، وأدركه ذهني الدائر حرصا على نسبة المقال للقائل ليعلم الحق من الباطل والحامل لي على اختصار هذه الحاشية طولها على المبتدئين أمثالي، وما فيها مما لا يناسب حالهم وحالي مع قصور الهمة في هذا الزمان عن إدراك أقل ما كان فنرجو من الله أن تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة ولدرجات الإخلاص طالعة، والمؤمل ممن اطلع عليها؛ فوجد فيها خللا أن لا يبادر التشنيع، وأن لا يحمله التعصب على أن يكون للحق غير مطيع بل يبادر لهذا المسكين بالاعتذار؛ فإن المطلوب إقالة العثار خصوصا، وهو لم يقصد بها أن يقال بل هي خالصة إن شاء الله تعالى لوجهه الكريم الإكرام ذي الجلال، وهو حسبي ونعم الوكيل، وأسأله الستر الجميل.

---

(١) الشيخ محمد أبو النجا. كان حيا (١٢٢٣)هـ (١٨٠٨)م. وهو نحوي.
انظر: معجم المؤلفين (٨/٢٢٤)، (١١/١٧٢).

قال الشارح:

«**بسم الله الرحمن الرحيم**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف اتفاقا قدره البصريون اسمًا أي ابتدائي، والكوفيون فعلا أي: أبتدئ قيل: يلزم على الأول عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع ويجاب بأن عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالجمل على الفعل، ولفظ الجلالة مجرور لأنه مضاف إليه والجار له المضاف، والرحمن الرحيم نعت بعد نعت هذا هو المشهور وقال في «**المغني**» الرحمن: بدل لا نعت، والرحيم: بعده نعت له لا نعت اسم الله إذ لا يتقدم البدل على النعت... انتهى، وهذان القولان مبنيان على أن الرحمن علم أو صفة قال بالأول الأعلم، وابن مالك، وبالثاني الزمخشري وابن الحاجب قال في «المغني» والحق قول الأعلم، وابن مالك اهـ. ويظهر أثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو فعلي لقول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في غير البدل أهو مجرور بما جر المتبوع أو بنفس التبعية والأصح منهما الأول، وعلى القول بأنه بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل على الأصح أفاده الشارح في إعرابه على الألفية.

قوله: «**يقول**»: فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف، وضم الواو كينصر استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، واعترض بأن الضمة لا تستثقل على الواو إذا سُكِّنَ ما قبلها، ولذلك ظهر الإعراب على الواو والياء، إذا سُكِّنَ ما قبلهما كدلو وظبي.

وأجيب عن ذلك بأن حكما نقل الضمة إلى ما قبلها في يقول مشاكلة المضارع أصله، وهو الماضي فتكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة في أصله وهو الماضي الذي هو قال: فإن قلت: هي في الماضي محركة بحسب الأصل لقولهم: أصل قال: قول. أجيب عن ذلك بأن قولهم: أصل قال: قول. إنما هو تدريب وتعليم و لم تنطق به العرب وتعبير المصنف بالمضارع مشعر بأن الخطبة قبل التأليف أفاده عبد المعطي.

قوله: «**العبد**» فاعل يقول: والمراد به هنا الإنسان حرا كان أو رقيقا لأنه مملوك لبارئه، وهو صفة في الأصل، وغلبت عليه الاسمية فصار من الأسماء التي غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد مأخوذ من العبودية التي هي التذلل والخضوع لا من العبادة التي هي غاية التذلل والخضوع اهـ من عبد المعطي.

قوله: «**الفقير**» صفة لعبد أي دائم الفقر أي الحاجة إن كان صفة مشبهة أو كثير الفقر إن كان صيغة مبالغة.

قوله: «**إلى مولاه**» أي سيده وناصره، وقوله: الغني يحتمل أن يكون لجر صفة لمولاه وهو الظاهر أي: الذي لا يحتاج إلى غيره بل كل ما سواه محتاج إليه، ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعبد أي الغني مولاه عمن سواه، وهو بعيد.

قوله: «**خالد**» بدل من العبد أو عطف بيان عليه؛ فإن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل، وأعربت هي بدلا أو عطف بيان وصار المتبوع تابعا نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال.

قوله: «**ابن عبد الله**» بدل أو عطف بيان عن خالد، وقوله: ابن أبي بكر بالجر على أنه تابع لعبد الله على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه.

وقوله: «**الأزهري**» بالرفع صفة لخالد، ويجوز على بعد جره صفة لعبد الله بناء على أنه كان أزهريا أيضًا.

قوله: «**عامله الله**» أي: قابله وجازاه، والمفاعلة ليست على بابها فهي بمعنى أصل الفعل وهذه الجملة المراد منها إنشاء الدعاء لنفسه.

«**اللطف**» التوفيق.

«**الخفي**» أي: الظاهر؛ فهو من باب أسماء الأضداد اهـــ من عبد المعطي.

قوله: «**وأجراه**» المراد بالإجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة.

«**العوائد**» جمع عائدة اسم فاعل عاد، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف، والمعنى اللهم أدم عليه مرات برك العائدة، ولا حاجة إلى تقدير مضاف قبل عوائد أي: استمرار عوائد... إلخ، كما فعل المحشي لإغناء معنى الإجرام المتقدم عنه مع لزوم الحركة في العبارة عليه؛ لأن المعنى حينئذ اللهم أدم دوام عوائد... إلخ؛ فتأمل ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف؛ فالإضافة بيانية أي عوائد هي.

«**برك**» والبر اسم جامع لكل خير.

قوله: «الحفي» بالحاء المهملة بعدها فاء، وهو البالغ في الإكراه، والكثير الواسع.

قوله: «**الحمد لله**» هو مبتدأ خبره الجار والمجرور لمتعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر والحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة أو حكما على وجه التعظيم ظاهراً أو باطنا كذا عرفه السيد الصفوي.

وقوله: «**أو حكما**» لإدخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية، والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل: الحمد للخالق أو للرازق، ونحوهما مما يوهم

اختصاص الحمد بوصف دون وصف أي قال لله إشارة إلى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف.

قوله: «**رافع**» بدل من لفظ الجلالة لا صفة لأنه نكرة؛ فإن إضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيده التعريف، ولفظ الجلالة أعرف المعارف.

وقوله: «**مقام**» بالجر ولا يصح نصبه لأنه أي لفظ رافع ليس فيه أل وقول بعضهم: يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنـــزلة، والرتبة الحسِّية، وهي الدرجات في الجنة أو المعنوية وهي المكانة عند الله تعالى، وقوله: المنتصبين مضاف إليه أي المتصدرين فيه، وفي قوله: رافع براعة استهلال أفاده عبد المعطي.

قوله: «**لنفع العبيد**» أي إيصال الخير إليهم والعبيد أبعد جموع العبد الأحد عشر المعلومة.

قوله: «**الخافضين جناحهم**» أي الملينين جانبهم ففي الكلام استعارة تصريحية تبعية حيث شبه إلانة جانبهم لطالب الفائدة بخفض الطائر جناحه، وأطلق الخفض على إلانة الجانب ثم اشتق من الخفض بمعنى الإلانة خافضين بمعنى ملينين وإثبات الجناح ترشيح، وفيه احتمالات أخر فراجعها في الحاشية.

وقوله: «**للمستفيد**» معناه طالب الفائدة التي هي لغة: ما استفيد من علم، أو مال، واصطلاحا: ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لأجله الإقدام على الفعل أو كان ما لأجله الإقدام على الفعل اهـــ شنواني.

قوله: «**الجازمين**» أي: القاطعين بيقينهم، وقوله: بأن تسهيل أي: تيسير وقوله: النحو هو بالمعنى اللغوي أي الجهة، والطريق.

وقوله: «**إلى العلوم**» جار ومجرور متعلق بالنحو.

قوله: «**من غير شك**» أي من غير تردد لأن الشك هو التردد بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر؛ فعطف الترديد عليه عطف تفسير، وكون العطف للتفسير إذا أريد بالترديد المساوي فقط، أما إذا أريد المطلق الأعم من الراجح والمرجوح والمساوي كان عطف عام على خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد؛ لأنه القائم بهم وليس المراد به المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل أفاده المحشي، وعبد المعطي.

قوله: «**والصلاة والسلام... إلخ**» جملة خبرية لفظًا قصد بها إنشاء الدعاء بالصلاة أي: الرحمة عليه والسلام أي: السلامة من النقائص والمطلوب بهذه الجملة أمر زائد على

ما حصل له في كل وقت من الصلاة والسلام ففي العبارة حذف والتقدير: والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له ﷺ..

قوله: «**على سيدنا**» الضمير للعقلاء فغيرهم أولى أو للجميع، وهو أنسب.

قوله: «**محمد**» بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه لا صفة؛ لأنه علم والعلم ينعت، ولا ينعت به لجموده نعم يصح أن يكون صفة نظرا لأصله؛ فإنه في الأصل اسم مفعول الفعل المضعف، والحاصل أنه إن نظر إلى أصله صح جعله صفة، وإن نظر إلى ما بعد العلمية كان بدلا أو عطف بيان فقط.

قوله: «**المعرب**» من الإعراب بالمعنى اللغوي وهو الإبانة والإظهار، أي المبين.

وقوله: «**باللسان**» يحتمل أن يراد به اللفظ من إطلاق اسم المحل على الحال؛ فيكون وصفه بالفصيح بالمعنى المقرر عند علماء المعاني والبيان، ويحتمل أن يراد به الجارحة المخصوصة؛ فيكون وصفه بالفصيح بمعنى خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق.

قوله: «**عما في ضميره**» أي عن كل شيء في ضميره والعموم مستفاد من المقام إذ هو مقام مدح بكمال الفصاحة، ولا يكون الفصيح فصيحا حتى يعرب عنه كل شيء مما في ضميره من غير غرابة... إلخ، والمراد بالضمير السر، أفاده عبد المعطي.

قوله: «**من غير غرابة**» الغرابة هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى، ولا مألوفة الاستعمال نحو: ما لكم تكأكأتم عليّ كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اهـ عبد المعطي.

قوله: «**ولا تنافر**» هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر إما في الحروف، وإما في الكلمات فأما في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب نقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشزرات أي: مرتفعات، وأما في الكلمات فهو كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله:

وَقَبرُ حربٍ بمكانٍ قَمْرٍ وَلَيْس قُربُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ[1]

اهـ عبد المعطي.

---

(١) قال السيوطي:

وذو تنافر أتاك النصر ليس قرب قبر حرب قبر

شرح عقود الجمان (ص ٤).

قوله: «**ولا تعقيد**» هو كون الكلام معقدًا لا يظهر معناه بسهولة[١] كقول الشاعر[٢]:

ومــا مــثلهُ في الــنَّاسِ إلاَّ مُملكًــا أَبُــو أُمِّــه حَــيٌّ أَبُــوهُ يُقَارِبُــهُ[٣]

قوله: «**وأصحابه**» ليس جمع صاحب ولا يجمع فاعل على أفعال، ولا جمع صحب بإسكان الحاء؛ لأن الفعل الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فإنه يجمع على أفعال كثوب، وأثواب، وبيت وأبيات، بل هو جمع صحب بكسر الحاء كفرح مخفف، صحب بإسكانها أو هو اسم جمع صحب بالإسكان.

قوله: «**أولى**» بمعنى أصحاب مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو نعت للآل والأصحاب.

قوله: «**الفصاحة**» هي ملكة في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، ويوصف بها الكلمة، والكلام، والمتكلم اهـ عبد المعطي.

قوله: «**والبلاغة**» هي ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط اهـ عبد المعطي.

قوله: «**والتجريد**» بالراء أي الذين تجردوا عن النقائص وفي بعض النسخ بالواو أي الذين جودوا الحروف في المقال ولا يخفى اشتمال هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال.

قوله: «**وبعد**» الواو فيها نائبة عن أما، وأما نائبة عن مهما، وأصل الكلام مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة... إلخ فمهما مبتدأ، والاسمية لازمة لها، ويكن شرط والفاء لازمة له فحين تضمنت أما معنى الابتداء، والشرط لزمهما ما لزمهما وهي الفاء والاسمية إقامة اللازم وهو الفاء، والاسمية مقام الملزوم هو مهما ويكن وإبقاء لأثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية بأما لكونها حرفا وألصقوها للاسم أي: أوقعوها قبله بلا

---

(١) قال السيوطي: «التعقيد» وهو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة إما لخلل في النظم أي: التركيب فلا يدري كيف يصل إلى معناه لما فيه من التقديم والتأخير، والإضمار [شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان (ص ٥)].

(٢) الشاعر هو الفرزدق.

(٣) قال السيوطي: والمعنى: وما مثل الممدوح في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبو الممدوح: أي ابن أخته ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبوه، وهو خبر حي، وهو أجنبي، وقدم المستثنى على المستثنى منه، شرح عقود الجمان ص ٥.

فاصل، وقولنا في الجملة: يصح أن يرجع لقولنا مقام الملزوم، وذلك: لأن الفاء وإن قامت مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة؛ لأن موضعه حقيقة ما قبل الظرف الذي هو بعده على القول بأنه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى لصوق الاسم لم تقع في موضع المبتدأ إذ موضعه حقيقة موضع أما لأنها نائبة عنه ويصح أن يرجع لقولنا، وإبقاءه لا نراه وذلك؛ لأن آثار المبتدأ أي: علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما فلصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط أي التعليق، والفاء، والجزاء فلزوم الفاء إبقاء لها في الجملة اهـ من الشرقاوي على التحرير، وأما هنا لمجرد التوكيد أي توكيد مضمون الكلام أوله ولتفصيل المجمل الواقع في ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقها وفيه تكلف والحق: أن التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع بين كلامين متحدين لكونها للانتقال من غرض إلى آخر فلا يقال السلام عليكم: أما بعد؛ فالسلام عليكم وإنما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا؛ فلا تقع أول الكلام، ولا آخره ومعناه بقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا، ومكان قليلا، وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم، ولها أربعة أحوال من جهة الإعراب مشهورة والعامل فيها إن قلنا: أنها من متعلقات الشرط فعل الشرط، والتقدير مهما يكن من شيء بعدما تقدم أو العامل فيها أما أو الواو النائبة عنها وإن قلنا إنها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء، والتقدير مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة والحمدلة هذا...إلخ، وهذا الثاني أولى؛ لأنه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة والحمدلة وذلك أمر محقق؛ لأن الكون لا يخلو عنه فيكون ما علق عليه أيضا محققا بخلافه على الأول؛ فإن المعلق عليه وجود شيء مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة.

قوله: «**فهذا**» أي الحاضر في الذهن من الألفاظ سواء تقدمت الخطبة على التأليف، أو تأخرت عنه؛ لأن المشار إليه على الراجح هو الألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني.

قوله: «**شرح**» أي ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من أن أسماء الكتب، وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معاني مخصوصة.

قوله: «**لطيف**» أي قصير.

قوله: «**لألفاظ الآجرومية**» متعلق بشرح لأنه في الأصل مصدر وقد علمت مما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن الألفاظ المخصوصة؛ فتكون الآجرومية عبارة عن الألفاظ

أيضا، وحينئذ فإضافة ألفاظ إليها يحتمل أنها من إضافة المسمى إلى الاسم أي ألفاظ مسماة بالآجرومية ويحتمل أنها من الإضافة البيانية أي ألفاظ الآجرومية، وعلى كل ما يلزم من شرح الألفاظ أي يكون شرحا للمعاني أيضا اهـ من المحشي، وعبد المعطي والآجرومية نسبة إلى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التي هي إذا نسب إلى المركب الإضافي المبدوء بابن أو أب يحذف صدره بنسب إلى عجزه قال ابن مالك(1):

وانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمِّمَا
بِإِضَافَةٍ مَبْدُوءَةٍ بِابْنٍ أَوْ أَبْ ... أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وجَبْ(2)

وآجروم بهمزة مفتوحة ممدودة فجيم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة فواو فميم معناه بلسان البربر، هو الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة إلى صنهاجة وهي قبيلة بالمغرب نسب إليها، وكان من أهل فاس اهـ من المحشي.

قوله: «**في أصول علم العربية**» أي في بيان ذلك أي في بيان جنس أصول...إلخ وقرينة إرادة الجنس المشاهدة أي: وفي بيان الفروع أيضا، وإنما اقتصر على الأصول؛ لأنها أهم فهي أولى بالتنبيه عليها اهـ من عبد المعطي، والأصول جمع أصل وهو لغة: ما بني عليه غيره، واصطلاحا: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها أي أحكام

---

(1) الألفية في النحو والصرف ص ٧٠.

(2) قال المكودي: وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجا.. يعني بالجملة الجملة المسمى بها، وهو تركيب الإسناد، فينسب إلى صدرها، وصدر المركب تركيب مزج، والمزج: الخلط. فمثال الجملة: برق نحره. فتقول في النسب إليه: برقى، ومثال المزجي: بعلبك، فتقول في النسب إليه: بعلي، ثم انتقل إلى الثالث، وهو المركب الإضافي، وهو على قسمين قسم ينسب إلى عجزه، وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

.... ولثان تمما
إِضَافَةَ مَبْدُوءةً بِابْنٍ وَأَبْ ... أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز: أولها: أن يكون مبدوء بابن نحو: ابن الزبير، فتقول في النسب إليه زبيري.

وثانيهما: أن يكون مبدوءا بأب، وهو الكنية نحو: أبو بكر. فتقول فيه: بكري، وثالثها: أن يكون الأول حرف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زيدي... الرابع: أن يخاف اللبس [شرح المكودي على الألفية ص ٢١٧، ٢١٦).

الإفراد المندرجة تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية نعم زيدا وعمرا وبكرا من قام زيد وقعد عمر، ورقد بكر، ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد، وعمرو، وبكر، مثلا الذي هو حكم من الأحكام، ويرادف الأصلي القاعدة والأساس والضابط والقانون فكل واحد منها معناه لغة، واصطلاحا: ما ذكر في الأصل ثم إن الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا في النفس وإثبات في تخيل وفيها احتمالات أخر فراجعها في المحشي، وعلم العربية المراد به هنا خصوص علم النحو، والإضافة فيه من إضافة المسمى إلى الاسم لأن العربية أسم للعلم الذي أريد به هنا النحو، وإضافة أصول إلى علم من إضافة العام إلى الخاص وتسمى بالبيانية أي أصول هي علم أي مسائل، وفائدة الإضافة: تعريف العهد الخارجي أي: الأصول المعينة المعلومة عند أهل هذا الفن.

قوله: «**ينتفع به المبتدئ**» اقتصر عليه؛ لأن نفعه به أتم، وإلا فهو نافع لغيره أيضا، ولذا قال: ولا يحتاج إليه المنتهى، و لم يقل: ولا ينتفع به المنتهى، ويحتمل أنه اقتصر على المبتدئ تواضعا وهضما، و لم يذكر الشارح المتوسط؛ لأنه لم يخرج عنهما لأنه بالنسبة إلى ما أتقنه منته وإلى ما لم يتقنه مبتدأ.

قوله: «**إن شاء الله تعالى**» أتى تبركا وامتثالا للآية، ومعلوم إن شاء فعل ماض، والله فاعل ومفعوله محذوف أي: ذلك، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله.

قوله: «**عملته**» أي ألفته للصغار في الفن وأل في الفن للعهد أي الفن المعهود ذهنا وهو النحو، وقوله: والأطفال عطف مرادف.

قوله: «**لا للممارسين للعلم**» أي: المستمرين على الاشتغال به وأل في العلم للعهد، والمراد به: النحو؛ فيكون المقام للإضمار، وأتى بالمظهر للإيضاح.

قوله: «**من فحول الرجال**» من إضافة المشبه به إلى المشبه أي: الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل، وهو ذكر الإبل إذا كان كريما في ضرابه أي مثلهم في الهمة.

قوله: «**حملني عليه**» أي: أمرني بتأليفه، أو أعانني عليه بحالة.

قوله «**شيخ الوقت**» أي: أهل الوقت أو الشيخ في الوقت أو شبه الوقت بتلميذ على سبيل الاستعارة المكنية وإثبات شيخ تخييل.

قوله: «**الطريقة**» أي: وشيخ أهل الطريقة، وهم السادة الصوفية.

قوله: «**ومعدن**» بفتح الميم، وإسكان العين، وكسر الدال على المشهور والسلوك بضم

السين المهملة مصدر سلك أي:موضع التسليك، والعمل بالطريقة الموصلة إلى الله تعالى، والحقيقة هي: أن يشهد بنور أودعه الله في سويداء قلبه أن كل باطن له ظاهر وعكسه، وهي باطن الشريعة، وملزوم لها؛ فالحقيقة بدون الشريعة باطلة، والشريعة بدون الحقيقة عاطلة اهـ من عبد المعطي.

قوله: «**سيدي ومولاي**» لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره.

قوله: «**العارف**» أي: المتصف المعرفة وهي حصول العلم بعد أن لم يكن، ولهذا لا يقال الله عارف بل عالم المراد بها عند أهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح أو المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته في كل أفعاله.

قوله: «**بريد**» أي: مالكه العلي أي: المرتفع.

قوله: «**نفعني الله تعالى**» جملة خبرية لفظا إنشائية معنى أي: اللهم انفعني ببركاته، والبركة لغة الزيادة، والنماء، والمراد بها هنا: علومه، ومعارفه اهـ من عبد المعطي.

وكان الأولى أن يعمم هنا؛ فيقول: نفعني والمسلمين...إلخ. صنع في السجعة الثانية إلا أن يقال حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإن كان الأكثر العكس.

قوله: «**وأعاد**» أي: أفاض؛ لأن العود الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وليس مرادا له إذ المراد أدام أو جدد مرة بعد أخرى اهـ من عبد المعطي.

قوله: «**عليَّ**» قدم نفسه لخبر ابدأ بنفسك ولقوله تعالى مقدما النفس: ﴿**رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلأَخِي**﴾ اهـ من عبد المعطي بزيادة.

قوله: «**صالح دعواته**» من إضافة الصفة للموصوف أي دعواته الصالحة أي التي يحصل منها خير الدنيا والآخرة اهـ عبد المعطي.

قوله: «**أنه**» يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل يكون تعليلا بمفرد أي: لقدرته على ما يشاء، ولكونه حقيقا بالإجابة ويجوز كسرها على الاستئناف البياني فيكون تعليلا بجملة هي جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له لأي شيء قصرت سؤالك عليه فقال: إنه...إلخ.

قوله: «**على ما يشاء قدير**» المشيئة والإرادة بمعنى واحد، وهي صفة أزلية متعلقة في الأزل بتخصيص الحوادث بأوقات حدوثها ولقدرة صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال أي في المستقبل اهـ شنواني.

وقوله: تؤثر فيه مسامحة؛ لأن التأثير للذات بواسطة اتصافها بالقدرة قال:

والفعلُ للذاتِ بذِي الصِّفَاتِ. اهـ محشي.

قوله **وبالإجابة جدير** أي حقيق.

قوله: «**الكلام إلخ**» لما كان الكلام مقصود بالذات بالنظر إلى الكلمة؛ لأن التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدمه المصنف عليه، وأخرها في قوله: وأقسامه...إلخ على ما يأتي من أنه تقسيم للكلمة و لم يبوب له؛ لأنه وأقسامه من المقدمات بخلاف الإعراب وبعده من الأبواب؛ فإنه مقصود بالذات من الفن فحينئذ الكلام مقصود بالذات، وغير مقصود باعتبارين مختلفين فبالنظر إلى الكلمة مقصود بالذات، وهي تبع؛ فقدمه عليها، وبالنظر إلى الإعراب وما بعده من الأبواب مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظرا لكونها جزئه والجزء مقدم على كله طبعا فناسب تقديمه وضعا ثم إن أل في الكلام يحتمل أن تكون عوضا عن المضاف إليه، أما الضمير أي: كلامنا، أو الظاهر أي كلام النحاة، ويحتمل أن تكون التعريف العهد الذهني أي: الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم، وقد أشار الشارح إلى هذين الاحتمالين بقوله في اصطلاح النحويين وعلى كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين فإنه ما يتلفظ به مهملا كان أو مستعملا مفردا أو مركبا مفيدا أو غير مفيد، وما تحصل به الفائدة، وإن لم يكن لفظا كخط وإشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق فكلام النحاة أخص فكل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس فيجتمعان في الكلام النحوي لصدقه عليهما وينفرد اللغوي في لفظ مهمل أو مستعمل غير مفيد أو في مفيد غير لفظ كخط وإشارة.

قوله: «**في اصطلاح النحويين**» الاصطلاح لغة: مطلق الاتفاق، واصطلاحا: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم حتى أطلق نصرف إليه، وهذا الجار، والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال إنه حينئذ حال من المبتدأ أو مجيء الحال منه ممنوع على الصحيح؛ لأنه ليس حالا من المبتدأ، وذلك لأن قوله: «**بالكلام على حذف مضاف**» تقديره: تفسير الكلام إلخ؛ فحذفت ذلك المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ فارتفع ارتفاعه فهو حال من المضاف إليه،ومجيء الحال من المضاف إليه صحيح مع المسوغ ومن المسوغ عمل المضاف في المضاف إليه كما هنا؛ فإن تفسير مصدر فهو على حد إلى الله

مرجعكم جميعا قال في «**الخلاصة**»(١):

وَلاَ تُجِزْ حَالاً منَ الْمُضَافِ لَهُ(٢)

قوله: «**هو اللفظ**» أي: مسماه اللفظ أي: الكلام مقصور على اللفظ، ومنحصر فيه كما يفيده تعريف الجزأين أعني المبتدأ وهو الكلام والخبر، وهو اللفظ، والإتيان بضمير الفصل توكيد لذلك فهو من قصر المبتدأ على الخبر وليس المراد أن اللفظ المقصود على الكلام؛ فيكون من قصر الخبر على المبتدأ إذ يجري في الكلمة والكلم وهذا إذا قطع النظر عن صفة الخبر، وهو اللفظ، وهي المركب، وعن صفة المركب وهي المفيد؛ فإن لوحظ اتصاف الخبر بذلك قبل الأخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدأ على الخبر، والعكس إلا أنهم صرحوا بأن الجملة المعرفة الطرفين إنما تفيد حصر المبتدأ في الخبر ثم إن اللفظ في الأصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقا ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والحلق والشفتان فلهم فيه تصرفان، وصار حقيقة عرفية في ذلك؛ فلا يرد أنه في ذلك حينئذ مجاز والحدود تصان عنه، وبهذا يجاب عما قيل المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة كزيد أو حكما، وهو المقدر كالضمير؛ فيكون مستعملا في حقيقته، ومجازه أي: فيجاب عن هذا بأن استعماله في المقدر حقيقة عرفية، ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي كذا بمعنى رآه واعتقده.

قوله: «**أي الصوت**» هو في اللغة ما يسمع سواء اعتمد على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ أو لم يعتمد عليه، ويقال له: ساذج، وغفل كغالب أصوات الحيوانات فهو على قسمين وعرف أهل السنة الصوت بأنه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء ولا للقرع الذي هو إمساس بعنف أي: بشدة، ولا للقطع الذي هو انفصال بعنف بشرط كون كل من المقلوع، والمقلوع منه

---

(١) الألفية في النحو والصرف (ص ٣٣).

عجز البيت:

إِلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

(٢) صاحب الحال لا يكون مضاف إليه إلا في ثلاثة مواضع.

انظرها في شرح المكودي على الألفية (ص ٨٨).

والقارع، والمقروع، ذا صلابة لا كالقطن فإنه إذا صدمه شيء؛ لان معه وكذا لو انفصل بعضه على بعض لم يخرج له صوت.

قوله «**المشتمل**» أي: المحتوي على بعض الحروف جمع حرف، وهو الصوت المعتمد على القطع أي: مخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والحلق، والشفتان أو مقدر وهو الجوف؛ فالحرف صوت خاص واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص؛ فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو على حرف واحد؛ فإنه صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتمل عليه والشيء لا يشتمل على نفسه، وقد علمت الجواب، وأن المراد أن الصوت المطلق يشتمل على واو العطف مثلا، وهو الصوت مقيدا بالاعتماد على مخرج.

قوله: «**الهجائية**» نسبة إلى الهجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف فإذا عددت الحروف ملفوظة بأنفاسها لم يكن ذلك تهجيا وخرج بالهجائية حروف المعاني كمن وعلى.

قوله: «**بالتي أولها الألف**» هو على حذف مضاف في الأوّل أي أوّل أسمائها الألف أو في الثاني أي أوّلها مسمى الألف، وهكذا قوله: وآخرها الياء والمراد أولها وآخرها ما ذكر في الذكر عادة.

وقال بعضهم أولها وآخرها أي شرعا.

قوله: «**بالمركب**» أي: حقيقة أو حكما؛ فالأول كقام زيد والثاني كزيد في جواب من قال من الجبائي.

قوله: «**فصاعدا**» حال حذفت عامله أي؛ فذهب المركب صاعدا عن كلمتين يعني ما تركب من كلمتين أو أكثر.

قوله: «**المفيد**» نعت للمركب و لم يجعل صفة ثانية للفظ لأنه إذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها قيدا فيما قبله لكونه أعم منه، وهو لغة: المفيد مطلقا، واصطلاحا: المفيد بسبب الإسناد و لم يقيده المتن بذلك القيد أعني بسبب الإسناد كما زاده الشارح لعله اتكالا على الموقف ولجواز التعريف بالأعم.

قوله: «**سكوت المتكلم**» وقيل: سكوت السامع، وقيل: هما، وإنما اقتصر الشارح على الأوّل لأنه المختار إذ السكوت يناسب المتكلم دون السامع وحده أو مشاركا لأنه ليس متكلما حتى يقال يحسن سكوته وإن كانت الأقوال متلازمة كما هو ظاهر.

قوله: «**عليها**» فيه حذف أي على الكلام المفيد لها.

قوله: «**بحيث إلخ**» أي: بشرط أن لا يصير إلخ فالحيثية للتقييد.

قوله: «**فتنتظر الشيء آخر**» أي: انتظارا تاما بعد فهم المعنى فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى كانتظار المسند بعد المسند إليه، أو بالعكس فخرج الانتظار الناقص كانتظار المفعول والحال؛ فلا يشترط عدمه، وكذا الانتظار قبل فهم المعنى؛ لأنه واقع ولا بد.

قوله: «**لشيء آخر**» أي للفظ آخر غير ما سمعته.

قوله: «**بالوضع**» متعلق بالمفيد فهو قيد له والحاصل أنه يشترط في الإفادة أن تكون بأمرين: الأول ذكره الشارح بقوله بالإسناد.

والثاني: ذكره في المتن بقوله بالوضع أي النوعي لا الشخصي فإن المركبات حقائق ومجازات والمفردات المجازات وضعها نوعي لا شخصي بخلاف المفردات الحقيقيات.

قوله: «**العربي**» خرج العجمي كما سيذكره الشارح.

قوله: «**وهو جعل اللفظ إلخ**» أي: الوضع بقطع النظر عن صفته أعني العربي فالضمير راجع للموصوف بدون صفته والمراد الوضع من حيث اعتبار الألفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ إلخ، وإلا فتعريفه أعم مما هنا لأنه وضع شيء بإزاء شيء آخر بحيث إذا فهم الشيء الأول فهم الشيء الثاني فكلامه فيه إطلاق من جهة أن هذا التعريف أعني قوله: جعل اللفظ إلخ. يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة أن المراد خصوص وضع الألفاظ.

قوله: «**كما قال بعضهم**» راجع لتفسير الوضع بالعربي لا لقوله وهو جعل اللفظ إلخ والكاف لتشبيه ما قاله الشارح من تفسير الوضع بالعربي بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه به لحصول المغايرة بينهم بالقائل، وهذا كاف.

قوله: «**هنا**» أي في حد الكلام.

قوله: «**إفادة السامع**» أي: المخاطب أي إفهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه فمفعول إفادة محذوف وهو معنى إلخ.

قوله: «**له التفات**» أي له ابتناء على الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون المراد به القصد هذا ولقائل أن يقول: لا نسلم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بأن دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار

المقصد في الكلام على القول بأن دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى.

قوله: «**هل هي إلخ**» هل هنا بمعنى الهمزة أي أهي وضعية؛ فلا يعترض على الشارح بأن هل لا يؤتى لها بمعادل، وهو قد أتى بـــ لها في قوله أم عقلية؛ فلا يقال: هل زيد أم عمرو إلا إذا جعلت هل بمعنى الهمزة أو جعلت أم منقطعة.

قوله: «**والأصح الثاني**» هذا خلاف المختار، والمختار أن الكلام موضوع بالوضع النوعي فدلالته وضعية أما على أنه موضوع بالوضع الشخصي فهي عقلية جزما.

قوله: «**مثلا**» مفعول لمحذوف أي: أمثل بزيد مثلا فمثله عمرو وبكر وخالد.

قوله: «**قائم**» أي: مثلا كراقد وقاعد إلخ ومسمى زيد الذات المشخصة ومسمى قائم ذات اتصفت بالقيام فإذا عرف كل واحد منهما على انفراده وسمع إلخ.

قوله «**بإعرابه المخصوص**» متعلق بحال محذوف من مفعول سمع، وهو زيد قائم أي: وسمع لفظ زيد قائم معربا بإعرابه المخصوص.

قوله: «**فهم بالضرورة**» أي: عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج إلى نظر، وفكر، ومعرفة وضع بل بمجرد السماع.

قوله: «**معنى هذا الكلام**» وهو نسبة القيام إلى زيد والمراد فهمه إن لم يكن مفهوما له قبل ففي كلام الشارح قيد محذوف ثم إن قوله بالضرورة أي: من غير احتياج إلى معرفة وضع مبني على الأصح عنده الذي هو ضعيف عند غيره كما تقدم فعلى الراجح يتوقف الفهم على الوضع.

قوله: «**وهذا الحد**» أي تعريف الكلام بما ذكره في المتن.

قوله: «**إلى اعتبار أمور أربعة**» زاد ابن مالك في التسهيل خامسا، وهو لذاته حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته لإخراج صلة الموصول، وجملة الشرط فقط، وجملة الخبر وحده ورد بأن هذا القيد يغني عنه قيد الإفادة؛ لأن ما ذكر لا يفيد إلا في حال اعتباره مضموما إلى غيره.

قوله: «**مثال اجتماعها زيد قائم**» مبتدأ وخبر أي مثال اجتماعها هذا اللفظ، وهذا الحمل غير صحيح؛ لأن المراد من الاجتماع وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم.

ويجاب عنه بأنه على حذف في الأول أي مثال ذلك اجتماعها أي الكلام الذي اجتمعت فيه أو في الثاني أي مثال اجتماعها في زيد قائم.

قوله: «**فيصدق إلخ**» المراد بالصدق هنا الإخبار أي: يخبر عنه بأنه لفظ إلخ؛ لأن الصدق في المفردات معناه الحمل. وفي الجمل معناه عدم التناقض.

قوله: «**على الزاي إلخ**» أي مسماه.

قوله: «**إلى آخرها**» متعلق بمحذوف أي: وانته في العدد إلى آخرها.

قوله: «**من كلمتين**» أي ملفوظتين فلا يرد أن في قائم ضميرا مستترا.

قوله: «**لم تكن عند السامع**» مبني على خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة.

قوله: «**ويصدق على زيد قائم أنه مقصود**» أي: كما يصدق عليه أنه وضع عربي، وإنما اقتصر على ما ذكر لأن مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف كما تقدم.

قوله: «**المسرودة**» أي: الخالية عن الإسناد بخلاف الأعداد المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان؛ فإنه كلام.

قوله: «**والمعلوم للمخاطب**» قد عرفت ضعفه؛ فالراجح دخوله في الكلام النحوي.

قوله: «**والمجعول علما**» أي: والإسناد المجعول علما إنما قيده بجعله علما؛ لأنه إذا لم يكن علما كان كلاما.

قوله: «**ونحو ذلك**» لا طائل تحته؛ فالأولى حذفه.

قوله: «**والمفيد بالعقل كإفادة**» أي: المفيد بواسطة العقل فقط كذي إفادة حياة إلخ أي ككلام ذي إفادة حياة إلخ، أو المراد وإفادة المفيد بالعقل كإفادة إلخ فلابد من حذف المضاف من الأول أو من الثاني ليصح التمثيل ثم إن إضافة إفادة إلى حياة عن إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أي: إفادة اللفظ المسموع حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال: من وراء جدار أي أو نحوه من كل ساتر فهو من ذكر الخاص وإرادة العام والمراد أن هذا لا يسمى كلاما بالنسبة إلى هذه الإفادة أي إفادة حياة المتكلم وإن سمي كلاما بالنسبة إلى إفادة المعنى الذي حسب طريقة الوضع، وإنما قلنا بواسطة العقل فقط لأجل قوله: من وراء جدار، وإلا فلو كان المتكلم مشاهد لم تكن إفادة حياته بالعقل فقط بل به وبالبصر.

قوله: «ويخرج على التفسير الثاني إلخ» تقدم ضعفه.

قوله: «**على لسانه**» أي منه.

قوله: «**ومحاكاة بعض الطيور**» يحتمل أنه من إضافة المصدر لفاعله أي: محاكاة بعض الطيور الألفاظ التي علمها الغير إياها كما لو علم إنسان طيرا أن يقول عند الصباح: قد

أقبل النهار ثم سمعته يقول ذلك؛ فإنك تعلم: أن النهار قد أقبل وليس بكلام؛ لأنه لم يقصد الإفادة، وإنما نطق به الطائر على عادته هكذا قال بعضهم، ويحتمل أنه من إضافة المصدر لمفعوله أي: محاكاة الإنسان بعض الطيور الذي ينطق بما يفيد قاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم أيضا.

قوله: «**وما أشبه ذلك**» أي: أشبه ما تقدم من كلام النائم وما معه. أي: وما أشبه ذلك من كل ما ليس مقصودا في نفسه كجملة الصلة.

قوله: «**ولما كان إلخ**» دخول على كلام المتن وقوله: لابد له أي: لا فرار له من أجزاء أي اثنين فأكثر؛ فأراد بالجمع ما فوق الواحد؛ فلا يرد أن بعض المركبات قد يتركب من جزأين فقط كالكلام الذي نحن فيه.

قوله: «**احتاج**» جواب لما إن كانت حرفا وعاملها إن كانت ظرفا بمعنى حين أو إذا على الخلاف.

قوله: «**معبرا**» حال من فاعل احتاج وقوله عنها أي عن الأجزاء، وقوله: مجازا حال من الأقسام أي حال كون الأقسام متجوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات ومعنى ذلك أن المتن عبر عن الأجزاء بالأقسام التي معناها الحقيقي الجزئيات لا الأجزاء على سبيل المجاز حيث قال: وأقسامه ولم يقل وأجزاؤه وذلك المجاز مجاز بالاستعارة المصرحة وأجزاؤها أن يقول: شبهت الأجزاء بالأقسام بجامع الاندراج؛ فإن الأجزاء مندرجة تحت كلها والأقسام مندرجة تحت مقسمها، واستعير اللفظ الدال على المشبه به، وهو لفظ الأقسام، واستعمل في المشبه وهو الأجزاء.

قوله: «**فقال**» عطف على معبرا بتأويله بالفعل أي: عبر فقال، قال في الخلاصة[1]:

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً ... وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً[2]

---

(١) الألفية في النحو والصرف (ص ٤٨).

(٢) يعني: أنه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل.

كقوله عز وجل: ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا﴾[الحديد: ١٨]. فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير: إن الذين تصدقوا وأقرضوا، وكذلك قوله عز وجل: ﴿أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن﴾ [الملك: ١٩]، أي قابضات. ثم قال: «وعكسا استعمل تجده سهلا» العكس هو أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾[الأنعام: ١٩].

=

قوله: «**أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها**» أي: جملتها لا من جميعها، وكلها أشار بهذا إلى رفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء وهو أن يقال أن أجزاء الشيء لا يوجد بدونها والكلام يوجد بدون الفعل، والحرف كما سيأتي؛ فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء، وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يرد إلا لو أريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية ونحن لا نسلم ذلك بل المراد الأجزاء العرفية أي: التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له ألا ترى أنه يعد في العرف الشعر والظفر واليد، والرجل أجزاء لزيد مثلا، ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء؛ فمعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركبه من كلها نحو: هل زيد قائم ومن اثنين منها نحو: ضرب زيد ومن واحد نحو: زيد قائم، وتلخص من ذلك أن هذا التقسيم أي: تقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه أي أجزائه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الأخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم كلام إلخ لما بينهما من المغايرة؛ فإن الاسم يشترط فيه الإفراد والكلام يشترط فيه التركيب، وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وذلك كله بناء على أن الضمير في وأقسامه يرجع إلى الكلام وهو الظاهر ويصح أن يرجع إلى اللفظ لا يفيد المركب وما بعده، ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكلي إلى جزئياته لوجود ضابطه حينئذ وهو صحة الأخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة فيصح أن يقال الاسم كلمة والفعل كلمة إلخ، وتكون الأقسام مستعملة في معناها الحقيقي وهو الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذي ذكره الشارح ولا يرد السؤال المتقدم الذي أشار الشارح إلى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها إلخ، كما هو ظاهر لأن ذلك مبني على أن الضمير راجع للكلام هذا إيضاح مراد الشارح وما في الحاشية.

قوله «**لمن زاد**» أي: لزيادة من زاد إلخ فهو على حذف مضاف، وعدم الالتفات إلى هذا القول، وإبطاله من وجهين الأول: أنه بعد انعقاد الإجماع على أنه لا رابع وخرق الإجماع ممتنع بناء على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر بتعين اتباعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض العلماء تردد فيه.

=

فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

والثاني: أن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادي عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة.

قوله: «**خالفة**» بكسر اللام من الخلافة أي سماه خليفة لا من المخالفة.

قوله: «**وعنى بذلك**» أي أراد بذلك.

الرابع: اسم الفعل أي، أيّ اسم فعل من الأفعال فاسم الفعل في كلام الشارح مفرد مضاف فيعم سائر أسماء الأفعال، وإن كان الذي مثله له اسم فعل الأمر؛ لأن المثال لا يخصص.

قوله: «**فإنه خلف عن اسكت**» أي خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيده الفعل وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا مبني على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل، والمختار عند المحققين أنه وضع للدلالة على المعنى المصدري وهو السكوت في صه ثم استعمل في معنى الفعل مجازا.

قوله: «**اسم**» أي: وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال: لا يصح الإخبار بالواحد عن الثلاثة أو التقدير أولها اسم إلخ، وهذا بالنظر لما أعربه الشارح من تقدير المبتدأ أعني قوله: وهذه الثلاثة أما بقطع النظر عنه، وإبقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل.

قوله: « **وهو ثلاثة أقسام** » تقسيمه إلى هذه الثلاثة ليشاكل ما صنعه في الفعل، والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام وإلا فالاسم قسمان فقط؛ لأن المبهم من المظهر.

قوله: «**نحو هذا**» أي: والذي وليس المبهم غير اسم الإشارة والموصول.

قوله: «**جاء**» أي: وضع لمعنى وفي ذلك وصف الشيء بوصف ناقله لأن المجيء لا يتصف به الحرف بل ناقله أي واضعه.

قوله: «**لمعنى**» أصله معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وجملة.

قوله جاء لمعنى في محل نصب حال من حرف؛ لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط هذا هو الظاهر.

قوله: «**نحو هل**» أي: فتدخل على الفعل نحو: هل قام زيد وعلى الاسم نحو: هل زيد قائم، ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل في حيزها؛ فإن كان في حيزها فعل اختصت به، ومن ثم ذكروا في باب الاشتغال أن نحو هل زيد قام فاعل فعل محذوف يفسره المذكور.

وفي نحو: هل زيدًا رأيته مفعول فعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير هل رأيت زيدا رأيته.

قوله: «**إذا كانت أجزاء كلمة إلخ**» اعلم أن حروف التهجي من زيد مثلا إنما هي (ز ي د) وأما زاي وياء ودال فهذه أسماء تلك الحروف وأن حروف التهجي المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت أجزاء كلمة كالمثال المتقدم أو كب ت ث إلخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز بما إذا كانت أجزاء كلمة لاقتضائه أنها إذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع أنه ليس كذلك، وأيضا الذي احترز عنه بذلك القيد ليس منها بل هو أسماء، وهي مسمياتها.

ويجاب عن الشارح بأنه أراد حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الأسماء من إطلاق اسم المدلول على الدال في الثاني فالتقييد بقوله: إذا كانت أجزاء كلمة بالنظر للحقيقة وما خرج بذلك القيد منظور فيه للمجازية فالاعتراض مبني على أن المراد الحقيقية والحاصل أن الحروف على ثلاثة أقسام.

الأول: حروف المعاني كمن وعن، وهي قسيم الأسماء والأفعال في قوله وحرف جاء لمعنى الثاني حروف التهجي، وهي مسميات ألف وياء إلخ، وتسمى حروف المباني الثالث أسماء مسميات الحروف وهي أسماء حقيقية لقبولها علامات الأسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق عليها حروف التهجي ولا مجازا من إطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه هي التي أطلق عليها الشارح حروف التهجي فساغ له الاحتراز عنها بقوله: إذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ؛ فالاحتراز بقوله: جاء لمعنى من حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات أما المجازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لأنها داخلة في أول الثلاثة وهو الاسم هذا إيضاح ما في الحاشية.

قوله: «**كزاي أي زيد إلخ**» لا بد من تقدير مضاف أي كمسميات إلخ؛ لأن غرضه التمثيل للحروف التي هي المسميات وهو إنما مثل بأسمائها.

قوله: «**لا مطلقا**» أي لم يحترز من حروف التهجي المطلقة سواء كانت أجزاء كلمة وهي الحقيقية أم لا، وهي المجازية.

قوله: «**إذا لم تكن كذلك**» أي أجزاء كلمة.

قوله: «**اسم جه**» أي اسم مسماه جه.

قوله: «**كتبت جيما وهذه الجيم أحسن من جيمك**» فالدليل على أنها أسماء دخول

التنوين في الأول وأل على الثاني ومن والإضافة على الثالث.

قوله: «**وكذا الباقي**» أي باقي الحروف نحو كتبت دالا وهذه الدال أحسن من دالك.

قوله: «**وإذا أردت إلخ**» أشار به إلى أن قول المصنف فالاسم إلخ جواب شرط مقدر، وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة؛ لأنها تفصح عن الشرط المقدر فهي رابطة للشرط المقدر بالجزاء الظاهر.

قوله: «**فالاسم**» أي: إفراده والمراد بعضها لا كلها إذ من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كنـــزال ودراك وليس المراد حقيقته وماهيته لصدقها بفرد واحد.

قوله: «**المتقدم**» فيه إشارة إلى أن الألف واللام للعهد الذكري لتقدم مصحوبها ذاكرا في قوله اسم.

والقاعدة: أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى، وبذلك ظهر حكمة تجريد الثلاثة من أل في قوله، وأقسامه اسم وفعل وحرف وتحليتها بها في قوله؛ فالاسم إلخ.

قوله: «**بالخفض**» عبارة كوفية والجر عبارة بصرية والخفض خاص بالأسماء، وهو مقابل للجزم في الأفعال، وإنما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجر إلا هو.

فإن قيل: كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق الأخبار عنه لا بخصوص الخفض؛ فالجواب أن الأخبار عنه علامة خفية إذ الإخبار عنه لا يدركه المبتدى بخلاف الخفض.

اعلم أن الاسم في اللغة: كل ما أبان عن مسماه فيصدق به، وبالفعل وبالحرف إذ الغالب أن المعنى اللغوي أعم من الاصطلاحي وفي الاصطلاح كلمة دلت على معنى في نفسها و لم تقترن بزمان وضعا فقولنا كلمة يشمل كل كلمة لأنه بمنـــزلة الجنس وقولنا دلت على معنى في نفسها أي بلا واسطة يخرج الحرف إذ دلالته على معنى في غيره.

وقولنا لم تقترن بزمان وضعا يخرج الفعل إذ لابد من اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة.

وقولنا وضعا قيد في القيد مدخل لما عرضت دلالته على الزمان من الأسماء كاسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل، ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الأفعال كعسى وليس.

قوله: «**والخفض**» أي لفظه لأجل صحة الأخبار عنه بقوله عبارة وليست أل للعهد؛ لأنه لم يرد مفهومه، والمراد بالعبارة المعبر به.

قوله: «**عن الكسرة إلخ**» فيه قصور ودور أما القصور فلاقتصاره على الكسرة؛ فلم

يشمل الياء، والفتحة النائبتين عنها، وأما الدور فلأخذه العرف في التعريف.

ويجاب عن الأول بأنه اقتصر على الكسرة لأنها الأصل.

وعن الثاني بأنه تعريف لفظي فالمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو باء الجر، ولا يعلم أنها تسمى خفضا فالمقصود به بيان اللفظ، والتسمية، ثم إن تعريف الخفض بهذا التعريف إنما هو تعريف للفظ الخفض كما يرشد إليه تقدير المضاف المتقدم لصح الإخبار عنه بقوله عبارة والتعاريف ليست للألفاظ، وإنما هي للمعاني فكان الأولى للشارح أن يقول في تعريفه على أن الإعراب لفظي، وهو نفس الكسرة، وما ناب عنها، أو يقول على أن الإعراب معنوي، وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة، وما ناب عنها هذا إيضاح ما في الحاشية.

قوله: «**عند دخول عامل الخفض**» المراد بعامل الخفض الحرف والاسم ولا ثالث لهما على الأصح، ومقابله أن الجر قد يكون بالتبعية وقد يكون بالمجاورة وسيأتي ما في ذلك إن شاء الله تعالى.

قوله: «**ويعرف ذلك**» أي كونه اسما.

قوله: «**والتنوين**» الواو بمعنى أو التي لمنع الخلو يعني: أن الاسم لا يخلو عن أحدهما وقد يجتمعان لا بمعنى مع لأنها تشعر باشتراط اجتماعهما.

قوله «**وهو**» أي: اصطلاحًا وأما لغة فهو مصدر نونت أي أدخلت نونًا فإطلاقه عليها مجازا عن إطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح.

قوله: «**ساكنة**» أي: أصله؛ فلا يرد تحريكها العارض نحو: محظور النظر.

قوله: «**تتبع آخر اسم**» فيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين لكونه علامة له، وتوقف معرفة التنوين على معرفة الاسم لكونه مأخوذا في تعريفه، وقد يقال الجهة منفكة؛ لأنه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات فلا تتوقف معرفته أي: الاسم على معرفته ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد أو حكما كدال يد وبإضافة آخر إلى الاسم خرج نون التوكيد في نحو: ﴿لَنَسْفَعَنْ﴾[1] لأنها في آخر الفعل ولهذا لم يحتج إلى زيادة قول بعضهم في التعريف لغير توكيد.

قوله: «**وتفارقه في الخط**» أي في غالب الأحوال وهو الرفع والجر فلا يرد أنه يرسم

---

(١) سورة العلق آية: (١٥).

ألفا في حالة النصب.

قوله «**استغناء عنها إلخ**» صلة لقوله تفارقه في الخط أي:للاستغناء عنها بالشكلة المكررة فهو من إضافة الصفة للموصوف والمكرر هو الشكلة الثانية.

أما الأولى فهي لبيان الإعراب واعترض هذا التعليل بأن الكلمة قد لا تشكل فالأولى قوله الرضي، وإنما لم يرسم للتنوين بدل لأن الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا.

قوله: «**نحو زيد ورجل وصه ومسلمات**» أشار بتعداد الأمثلة إلى:



أقسام التنوين الخاصة بالاسم

أقسام التنوين الخاصة بالاسم وهي أربعة:

الأول: تنوين التمكين[(١)] ويقال له تنوين التمكن، وتنوين الأمكنية وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم، وفائدته الدالة على خفة الاسم، وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل: إن تنوين رجل تنوين تنكير، ورد بأنه معرب وتنوين التنكير كما سيأتي لا يدخل إلا على المبنيات.

الثاني: «تنوين التنكير»[(٢)] من إضافة الدال للمدلول، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة فهو يدل على أن ما لحقه أريد به غير معين ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه، ومه، وإيه، وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه، وعمرويه، ونفطويه، تقول: سيبويه بلا تنوين: إذا أردت شخصا معينا اسمه سيبويه، وإيه بكسر الهمزة بلا تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين فإذا أردت شخصا ما اسمه سيبويه، أو أردت استزادة من حديث ما أي أيّ حديث كان نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وإيه كذلك معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر أي مدلوله، وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم، وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات كذا في الحاشية وقوله؛ لأن جميع الأفعال نكرات كذا في التصريح أيضا واعترضه محشيه الروداني بأنه اسم للفظ الفعل لا معناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص؛ فلا يشك في أنه علم له أي علم شخصي وإنما كان علما شخصيا؛ لأن اللفظ لا يتعدد بتعدد المتلفظ، والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية اهـ من الحفني على الأشموني قال في «**الحاشية**» وفي كلام بعضهم وأنه إذا قدر أي اسم الفعل معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذي هو بمعناه كما في أسامة، وإذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد بتعدد لفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح ذلك وإن كان مدلوله فعلا اهـ.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢٢/١).

(٢) الكتاب لسيبويه (١٩٩/٢).

وقوله لمعقولية الفعل إلخ أي: للفعل من حيث حصوله في العقل من غير اعتبار التلفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل معرفة ونكرة على القول بأن مدلوله لفظ الفعل.

الثالث: «**تنوين المقابلة**»[1] وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع من جمع المؤنث بألف وتاء مزيدتين سمي بذلك لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم؛ فإن الألف والتاء في جمع المؤنث علامة الجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم و لم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم إضافة أو إفراد فزيد التنوين لذلك حتى لا يلزم مزية الفرع على الأصل إذ لو لم يزد التنوين للزم أن في الفرع زيادة بخلاف الأصل والفرع وهو جمع المذكر السالم لكونه معربا بالحروف والأصل هو جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لأن الأصل في الإعراب الحركات والحروف نوائب عنها كما سيأتي.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/٣١٠)، خزانة الأدب (٤/١٨٤).

أقسام تنوين العوض

الرابع: تنوين العوض[1] وهو ثلاثة أقسام:

الأول: عوض عن جملة أو جمل، وهو اللاحق لإذ عوضا عما تضاف إليه في نحو: يومئذ وحينئذ، والأصل يوم إذ كان كذا وحين إذ كان كذا؛ فحذفت الجملة وجيء التنوين عوضا عنها اختصارا فالتقى ساكنان إذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين والإضافة في ذلك من إضافة الأعم الذي هو يوم أو حين للأخص الذي هو وقت إذ كان كذا وكذا.

الثاني: عوض عن كلمة وهو تنوين كل في نحو قوله تعالى: ﴿**كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ**﴾[2] أي: كل إنسان وتنوين وبعض في نحو قوله تعالى: ﴿**فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ**﴾[3] أي على بعضهم.

الثالث: عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل نحو جوار وغواش، وفواض، في حالتي الرفع والجر بناء على أن الإعلال مقدم على منع الصرف، وهو المختار لأن الإعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها فأصله جواري بالضم أو بالكسر والتنوين استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء؛ فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد صيغة منتهى الجموع الأقصى تقديرا لأن المحذوف لعله كالثابت ولهذا لم يجر الإعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لتنقطع طماعية رجوعها وذهب بعضهم إلى أن منع الصرف مقدم على الإعلال قال: كما تشهد به لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة فأصل جواري بلا تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر، وإنما كانت الفتحة في حالة الجر ثقيلة لنيابتها عن ثقيل، وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عن حركة وهي الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح المبرد والزجاجي.

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/٣١٠).

(٢) سورة الإسراء الآية: (٨٤).

(٣) سورة الإسراء الآية: (٥٥).

وقيل هو عليه أيضا عوض عن حرف بأن يقال استثقلت الضمة على الياء ثم وجد في آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها وقد أعل مع أل والإضافة في الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقالا فإذا خلا من أل والإضافة تطرق إليه التغيير وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة.

قوله: «**ودخول الألف واللام**» الأولى، ودخول أل ليكون جاريا على القاعدة من أن الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها وظاهره أن كل اسم يدخل عليه الألف واللام فيرد عليه الأعلام وأسماء الإشارة، والضمائر.

ويجاب بأن المراد الاسم الصالح للألف واللام يعرف بصحة دخول الألف واللام عليه، وبأن هذه علامات فلا يضر انفكاكها ثم لا فرق في أل بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب ومثلها أم في لغة حمير، ولا يرد دخول أل الموصولة على المضارع في قوله[1]:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ....[2]

---

(١) الفرزدق. شاعر عصره. أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية البصري.

أرسل عن علي بن أبي طالب، ويروي عن أبي هريرة، والحسين، وابن عمر، وأبي سعيد، وطائفة، وروى عنه: الكُميت، ومروان الأصفر، وخالد الحذاء، وأشعث الحمراني، والصعق بن ثابت، وابنه لبطة، وحفيده أعين بن لبطة.

وفد على الوليد، وعلى سليمان، ومدحهما، ونظمه في الذُّروة... كان أشعر زمانه مع جرير، والأخطل النصراني، ومات معه في سنة عشر ومئة.

من الأعيان مع الحسن البصري، وأبو بكر محمد بن سيرين، وأبو الطفيل عامر بن واثلة- في قول وجرير ابن الخطفي التميمي الشاعر، ونعيم بن أبي هند الأشجعي الكوفي، وإبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التيمي.

انظر: ترجمته: سير أعلام النبلاء (٤/٥٩٠)، رقم (٢٢٦)، الشعر والشعراء (٣٨١)، معجم المرزباني (٤٦٥)، المبهج (٥٠)، وفيات الأعيان (٦/٨٦)، مرآة الجنان (١/٢٣٨)، النجوم الزاهرة (١/٢٦٨)، شذرات الذهب (١/١٤١)، خزانة الأدب (١/٢١٧).

(٢) عجزه:

.... **ولاَ الأصيلِ ولا ذي الرَّأي وَالْجَدَلِ**

اللغة: «الحكم» الذي يحكمه الخصمان، ليقضي بينهما، ويفصل فيما يحدث بينهما من خصومه.

«الأصيل» هو ذو الحسب.

=

لأنه شاذ على الراجح. نعم يستثنى الاستفهامية في قولهم أل فعلت بمعنى هل فعلت.

قوله: «**في أوله**» تفسير لعليه أو بدل منه.

قوله: «**ودخول حروف الخفض**» نبه بإعادة المضاف والذي هو لفظ دخول على أن حروف الخفض معطوفة على الألف واللام.

قوله «**في أوله**» أي على أوله سواء كان اسما صريحًا نحو: من الرسول أو مؤولا نحو: عجبت من أن تقوم، وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكورا كما مثل أو مقدرا نحو:

واللهِ مَا لَيْلى بِنَامَ صَاحِبُهْ(١)

=

«الجدل» شدة الخصومة، والقدرة على غلبة الخصم.

المعنى: يقول لمن يهجوه ذامًا له:

إنك لست بمن يُحَكِّمُهُ الناس، ويرضونه حكما ولا أنت بذي حسب ترجع إليه، ويردعك عن الجور، ولا أنت بذي فلج في الخصومة.

الشاهد فيه:

استشهد به ابن هشام في شذور الذهب (ص ٧٠ شرح) رقم (٢) ليعترض على قولهم: إن «أل» دليل على اسمية الكلمة، فهي لا تدخل إلا على الأسماء.

وهي هنا قد دخلت على الفعل المضارع المبني للمجهول.

وحاصل الجواب عن هذا الاعتراض أن بيت الفرزدق هذا شاذ، لا يقاس عليه، ومن هنا يتحرر القول في أن القواعد النحوية لا تبنى إلا على ما كان مبني على القياس المطرد، والذي تكلمت به العرب في شعرها ونثرها من غير إنكار واستعمال الفرزدق إنما هو من قبيل الضرورة، أو النادر القليل.

المصادر: أوضح المسالك رقم (٣)، وابن عقيل رقم (٣٠)، والأشموني رقم (٩٧).

سبب ورود البيت: ورد البيت في سياق هجاء رجل من بني عذرة، كان قد فضَّل جريرًا على كل من الفرزدق، والأخطل التغلبي النصراني في مجلس عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، وكان الشعراء الثلاثة حاضرين. فتغيظ الفرزدق. وقاله.

(١) البحر: الرجز.

الشاهد فيه: على أن حرف الجر داخل على محذوف، أي بمقول فيه: نام صاحبه، فحذف القول، وبقي المحكيُّ به.

وذهب صاحب اللباب إلى أنه من باب حذف الموصوف غير القول قال: تقديره: بليل نام صاحبه فيه.

فالجرُّ داخل في الحقيقة على الموصوف المقدَّر لا على الصفة، ونقل العيني عن ابن سيده في «المحكم» أن

=

لأن مدخول حرف الجر اسم تقديرا أي بليل مقول فيه نام صاحبه.

قوله: «**وعكس الترتيب الطبيعي**» المراد بالترتيب الطبيعي هنا أن يتكلم أولا على ما يدخل في الأول وآخرا على ما يدخل في الآخر والمصنف رحمه الله تعالى خالف هذا فتكلم أولا على ما يدخل في الآخر وآخرا على ما يدخل في الأول وعذره طول الكلام على حروف الخفض لأن عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه كما ذكره الشارح ويكون المراد بالترتيب الطبيعي ما تقدم سقط ما يقال أن الترتيب الطبيعي هو أن يكون وجود الثاني متوقفا على وجود الأول ويكون الأول علة للثاني كتوقف الابن على الأب وما هنا ليس كذلك.

قوله: «**عطف العلامات**» فيه تغليب فإنه لم يعطف كل العلامات ضرورة أن الأولى ليست معطوفة.

قوله «**إشعارا**» فيه أنه لا إشعار للعطف بذلك نعم هو صادق بذلك.

قوله: «**وقد لا يجامع إلخ**» هذا يغني عنه قوله في الجملة وأتى به للأصلح.

قوله «**كالألف واللام مع التنوين**» لأنه يكون للتنكير وهي تكون للتعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة لتضارهما كذا التنوين مع الإضافة لأنه يؤذن بالانفصال وهي تؤذن بالاتصال وما أحسن قول بعضهم.

كَأَنِّي تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ ... فَأَيْنَ تَرَانِي لاَ تَحِلُّ مَكَانِيَا

قوله: «**ثم استطرد**» عطف على متوهم أي قال ذلك ثم استطرد، والاستطراد: ذكر

=

روايته كرواية أبي علي. وقال إنه قال: قيل إنْ نام صاحبه علم رجل، وإذا كان كذلك جرى مجرى شاب قرناها، ثم قال: فإن قلت: إن قوله:

ولا مخالط اللّيان جانبُه

ليس علمًا، وإنما هو صفة في رواية «واللهِ مَا زَيدٌ بنَامِ صَاحِبُه»، وهو معطوف على نام صاحبه، فيجب أن يكون قوله: «نام صاحبه» أيضا صفة، قيل: قد يكون في الجمل إذا سمي بها معاني الأفعال، ألا ترى أن شاب قرناها: اسم علم، وفيه مع ذلك معنى الذّمِّ، وإذا كان كذلك جاز أن يكون قوله: «ولا مخالط اللبان جانبه» معطوفا على ما في قوله: «نام صاحبه» من معنى الفعل. هذا كلامه.

المصادر: خزانة الأدب (٣٨٨/٩)، رقم(٧٦٢)، الخصائص (٣٦٦/٢)، أمالي ابن الشجري (١٤٨/٢)، الإنصاف (١١٢/١)، الهمع (٦/١، ١٢٠/٢)، لسان العرب: نوم، العين (٣/٤)، الأشموني (٢٧/٣).

الشيء في غير محله لمناسبة أل محل حروف الخفض آخر الكتاب، وإنما ذكرت هنا المناسبة لأنها من خواص الاسم وفي كون ذلك استطرادا وقفة؛ لأنه لما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج إلى بيانها فكأن قائلا يقول له: ما هي حروف الخفض فقال: من إلخ.

قوله: «**من**» أي: وما عطف عليها فسقط ما يقال أنه أخبر بالمفرد الذي هو عن الجمع الذي هو حروف لأنه مرجع هي ولا يقال: إن من حرف، وهو لا يقع مبتدأ ولا خبرا لأن المراد لفظها والحرف إذا أريد لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه وبه.

قوله: «**الابتداء**» أي زمانا كسرت من يوم الخميس إلى يوم الجمعة أو مكان كسرت من البصرة إلى الكوفة، والمراد بالغاية في قولهم لابتداء الغاية المسافة من إطلاق الجزء وإرادة الكل.

قوله: «**ومن معانيها الانتهاء**» أي: انتهاء الغاية، أي: المسافة المخصوصة من زمان أو مكان.

قوله: «**المجاوزة**» هي لغة: بعد شيء عن شيء، واصطلاحا: بعد شيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر الفعل المتعدى بها أي: الذي قبلها، وتكون حقيقة في الأجسام كرميت السهم عن القوس، ومجازًا في المعاني نحو: أخذت العلم عن زيد.

قوله: «**رميت السهم عن القوس**» أي: باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وهذا مثال للمجاوزة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو أخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير صحيح لأن المعنى: جاوزت العلم عن زيد أي باعدته عنه بواسطة الأخذ وهذا لا يصح، وإنما المعنى أنه سبحانه وتعالى خلق فيك علما بواسطة أخذك عنه كما خلق فيه العلم؛ فكأن العلم الحاصل لك تجاوز منه إليك والمعنى في رضي الله عنهم أن الرضا كأنه لما عمهم، وفاض تجاوز عنهم؛ كالماء إذا ملأ مكانه تجاوز منه إلى غيره.

قوله «**الاستعلاء**» أي: العلو؛ فالسين والتاء زائدتان، والمعنى أن من معانيها: أن شيئاً علا وتفوق على المجرور بها حقيقة كمثال الشارح وهو صعدت بكسر العين؛ كفرحت على الجبل، أو مجازا: نحو: عليه دين.

قوله: «**الظرفية**» هي حلول شيء في شيء وهي حقيقة في الأجسام وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز كمثال الشارح ومجازية وضابطها أن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما مثال ما فقدا فيه معا النجاة في الصدق، ومثال ما فقد فيه التحيز

دون الاحتواء: العلم في صدر زيد، ومثال عكسه: زيد في البرية.

قوله: «**بضم الراء**» أي: وفتح الباء مشددة أو مخففة وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[1].

قوله: «**ومن معانيها التقليل**» أي: على قلة والتكثير على كثرة، وقيل: لم توضع لواحد منهما بل يستفاد أحدهما بالقرينة، وعليه ففي التعبير بقوله: ومن معانيها نظر لاقتضائه نسبة المعنى إليها، وقد أشار للمشهور فيها مع شروطها بعضهم بقوله:

خَليلــــي للتكـــثيرِ رُبَّ كَـــثيرةٌ ... وَجَـــاءَتْ لِتَقْلِـــيلٍ وَلَكِـــنَّهُ يَقِـــل

وَتَصْـــدِيرُها شَـــره وتَـــأْخِيرُ عَامِـــلٍ ... وَتَـــنْكِيرُ مَجْـــرُورٍ بِهَـــا هَكَذَا نُقِل

وزيد على هذه الشروط أن يكون عاملها فعلا ماضيا لأنها في جواب ماض منفي إما ظاهر أو مقدر كقولك: رب رجل كريم لقيته جوابا لمن قال: ما لقيت رجلا كريما أي: لا تنكر لقاء الكرام بالمرة فإني لقيت منهم قليلا، ولهذا لا يجوز رب رجل أضربه وهي تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة وقال ابن مالك[2]:

وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ[3]

---

(١) سورة الحجر الآية: (٢).

(٢) الألفية في النحو والصرف ص ٣٦.

عجز البيت:

وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ

(٣) قال الشيخ خالد الأزهري - رحمه الله- في شرح التصريح (٢/٢٣):

«... وإلى حذف رُبّ، وإبقاء جرها بعد بل، والفاء، والواو أشار الناظم بقوله:...» وذكر البيت.

وقال المكودي في شرح الألفية (ص ٩٩): عقب ذكر بيت ابن مالك شارحًا له:

يعني أن حذف الجر، وإبقاء عمله فيما سوى رُبَّ من حروف الجر على قسمين:

أ- غير مطرد: وهو المشار إليه بقوله: «وقد يجر». ففهم منه التقليل، وفهم من التعليل عدم الاطراد.

ومنه قوله:

إذا قيل أيّ الناس شر قبيلة ... أشارت كليب بالأكف الأصابع

ب- ومطرد: وهو المشار إليه بقوله:

وبعضه يرى مطردًا

وذلك في لفظ الله في القسم نحو: آلله لأفعلن.

إلخ باشتراط تنكير مجرورها يعلم أنها لا تجر الضمير وقد تجره قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا مفسرا بتمييز مطابق للمعنى المراد نحو: ربه رجلا ربه امرأة ربه رجلين ربه امرأتين ربه رجالا ربه نساء. ثم إن رب حرف شبيه بالزائد وفرع عليه ابن هشام في «**المغني**»[1] أن محل مجرورها في نحو رب رجل عندي رفع بالابتداء وفي نحو: رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو: رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في هذا لقيته وزيد ضربته.

قوله «**التعدية**» اعلم أن باء التعدية تسمى باء النقل أيضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء مثال ذلك: ذهبت بزيد بمعنى أذهبته أي صيرته ذاهبًا وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل للاسم فمشتركة بين أحرف الجر التي ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد، والأولى حمل التعدية في كلام الشارح على الأولى حتى تتميز الباء بها عن سائر الحروف لكن يعكر عليه بالمثال، وهو قوله: مررت بالوادي فإنه محتمل للتعدية العامة أعني المشتركة بينها وبين حروف الجر فإنه يحتمل أن الباء فيه بمعنى في وأن تكون للإلصاق، وأن تكون للتعدية الخاصة.

أي: صيرت الوادي ممرورا به، لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين، وكان الأولى للشارح أن يذكر بدل التعدية الإلصاق؛ لأنه الأصل في معاني الباء، ولم يذكر له سيبويه غيره، وهو حقيقي نحو: به داء أي التصق به داء ومجازي نحو: مررت بزيد[2] أي: التصق مروري بمكان يقرب منه فكأنه التصق به.

قوله: «**التشبيه**» هو في لغة مصدر شبه الشيء بالشيء إذا جعله شبهه قال تعالى:

=

وبعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو: بكم من درهم.

(١) مغني اللبيب (١/١١٨، ١٢٢).

(٢) قال ابن هشام في «مغني اللبيب»: إن كلاً من الإلصاق والاستعلاء، إنما يكون حقيقيًّا، إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور كأمسكت بزيد، وصعدت على السَّطح؛ فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجازي، كمررت بزيد في تأويل الجمهور. خزانة الأدب (٧/١٥٦).

وقال ابن هشام: من معاني الباء الإلصاق قيل: وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه. [مغني اللبيب (١/٩٥)] الكتاب (٤/٢١٧).

﴿وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾[1] أي ألقى لهم شبهه على غيره، وفي الاصطلاح إلحاق ناقص في الشرف أو في الخسة بكامل فيهما وقد مثل الشارح لإلحاق الناقص في الشرف بالكامل فيه بقوله: زيد كالبدر، ومثال إلحاق الناقص في الخسة بالكامل فيها زيد كالحمار فإن الحمار في البلادة أكمل من زيد فيها.

وقوله: «**ومن معانيها الملك**» بكسر الميم وإسكان اللام وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على من يملك نحو المال للخليفة، وتكون لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص، وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على ما لا يملك نحو الباب للدار وتكون للاستحقاق إذا وقعت بين معنى وذات نحو: الحمد لله.

قوله: «**للخليفة**» بالفاء الذي يخلف غيره فعيلة بمعنى فاعل أو الذي استخلفه غيره فعيلة بمعنى مفعول.

قوله: «**والسين**» أي: وفتح السين.

قوله: «**بمعنى اليمين**» أي الحلف.

قوله: «**وحروف القسم من حروف الخفض**» أشار به إلى أن قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويحتمل أن يكون مجرورا عطفا على الألف واللام، أي: ودخول حروف القسم، ويكون من ذكر الخاص بعد العام ونكتته اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف باقي حروف الخفض فإنها جارة ولا تدل على القسم.

قوله «**ثلاثة**» أشار به إلى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يقال أخبر بالمفرد عما مرجعه الجمع.

شروط الواو:

قوله: «**الواو والباء والتاء**» وشروط الواو ثلاثة:

أحدها: حذف فعل القسم معها فلا يقال: أقسم والله، وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها أي الباء.

والثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال؛ فلا يقال: والله أخبرني كما يقال: بالله أخبرني.

والثالث: أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك، وهذه الشروط في

---

(١) سورة النساء الآية (١٥٧).

التاء المثناة فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كتالله وحكى الأخفش[1] تربي وترب الكعبة، وهو شاذ، وأما الموحدة؛ فلا يشترط فيها شيء من ذلك، وقد جمع بعضهم هذه الشروط، وما هي فيه بقوله:

في ظاهـرٍ مَـعَ حَـذفِ فِعْلِ الْقَسم بالـواوِ مَـعَ تَـرْكِ السُّـؤالِ أُقْسم
وَهــذهِ الشُّــرُوطُ في الـتَّاءِ وَزِدْ تَخْصِيصَـها باللّـهِ وَالـبَا عَمِّـمْ

اهـ، وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لأصالتها، وكونها أعم الحروف؛ لأنه لا يشترط فيها شيء، لكن ربما يقال: قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة، وإن كانت الباء أصلا لها.

قوله: «**وقد تجعل هاء**» أي: تبدل التاء على قلة هاء.

قوله «**ها الله**» بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع إثبات الألف وحذفها.

قوله: «**لله لا يؤخر الأجل**» بكسر اللام ونقل فتحها أي مع جميع المظهرات، والأصل، والله لا يؤخر الأجل، ويؤخر يصح أن يكون مبنيا للفاعل والأجل مفعول له، والفاعل ضمير يعود إلى الله، ويصح أن يكون مبنيا للمفعول والأجل نائب الفاعل، وعلى كل الجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

قوله: «**والفعل إلخ**» هو لغة الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام، وقعود وغير ذلك واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمان وضعا، فكلمة بمنـزلة الجنس وخرج بقوله: دلت على معنى في نفسها الحرف وخرج بقوله: واقترنت بزمان الاسم وخرج بقوله: وضعا اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب وخرج أيضا أسماء الأفعال كهيهات؛ فإن اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع؛ لأنها إما موضوعة للفظ الفعل، ولفظه غير مقترن، وإنما المقترن معناه، كما ذهب إليه بعضهم، وإما لأنها وضعت للمعنى

---

(١) الأخفش، إمام النحو، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، البلخي، ثم البصري، مولى بني مجاشع.
قال عنه أبو عثمان المازني: كان الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل، وكان أبو العباس أحمد ابن يحيى بن ثعلب يفضل الأخفش، ويقول: كان أوسع الناس علما... مات سنة ٢١٦هـ.
مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء (٢٠٦/١٠)، رقم (٤٨)، المعارف (٥٤٥، ٥٤٦)، وفيات الأعيان (٣٨٠/٢)، ومرآة الجنان (٦١/٢)، الوافي بالوفيات (٨٦/١٣)، البداية والنهاية (٢٩٣/١٠)، المزهر (٢/ ٤٠٥، ٤١٩)، بغية الوعاة (٥٩٠/١)، مفتاح السعادة (١٥٨/١)، شذرات الذهب (٣٦/٢).

المصدري، ثم استعملت غالبا في معنى الفعل كما ذهب إليه آخرون ودخل نحو: عسى وليس ونعم وبئس مما هو فعل، ويدل على الزمان في الأصل، وعدم دلالته عليه عارض لكونه أشبه الحرف في الجمود، وعدم التصرف فانسلخ عن ذلك، والمراد بالوضع ما يشمل التقديري؛ لأنه لم يلبث في عسى وضعه للزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل، وهي تاء التأنيث، وتاء الفاعل، قدر ذلك إدراجًا له في نظم أخواته.

فإن قلت: هذا التعريف منتقض بما لا يتصور معه زمان نحو: أراد الله في الأزل، كذا، وخلق الله الزمان، إذ لا زمان مع الإرادة، والخلق قلنا: يكفي في ذلك توهم العقل للزمان.

قوله: «**بكسر الفاء**» احترازًا عن مفتوحها؛ فإنه مصدر وإما المكسور فهو الكلمة المخصوصة، وهذا بحسب الاصطلاح وإلا فهما في اللغة مصدران لفعل يفعل.

قوله: «**بقد**» أي بقبوله دخول من الحرفية عليه، وهي المفهومة عند الإطلاق فتقييد الشارح لها لبيان الواقع، وإلا فهي المرادة للمصنف، فلا اعتراض عليه؛ لأن المراد يدفع الإيراد إذا دل عليه دليل والدليل هنا انصراف الاسم إليها عند الإطلاق.

قوله: «**وتدخل على الماضي**» أي: للتحقيق في غالب الأحوال نحو: قد قام زيد: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ**﴾[1] ولتقريب الحال نحو: قد قامت الصلاة.

قوله: «**على المضارع**» أي: للتقليل إما في وقوع الفعل، ولا يكون إلا في غير كلام الله عز وجل نحو: قد يقوم زيد، وقد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، وإما في متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل، ويكون في القرآن نحو: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**﴾[2] أي من الأحوال، أي: ما أنتم عليه أقل معلوماته؛ فقد أفادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معا؛ لكن الأول باعتبار الفعل، والثاني باعتبار متعلقه.

قوله: «**لأنها بمعنى حسب**» وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها.

قوله: «**نحو قد إلخ**» بسكون الدال أي: حسب زيد درهم؛ فقد اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيد مضاف إليه ودرهم خبره، وتستعمل معربة لإضافتها المانعة من

---

(١) سورة المؤمنون الآية: (١).

(٢) سورة النور: الآية: (٦٤).

تحتم البناء؛ فتقول: قد زيد درهم. برفع قد على الابتداء ودرهم على الخبرية، مثل قولك: حسب زيد درهم، وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفي؛ فترفع الفاعل، وتنصب المفعول، تقول: قد زيدا درهم، أي: يكفيه درهم، وبوصف الإضافة بالمانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بأنها كيف تبنى مع أنها مضافة، والإضافة من خواص الأسماء فيضعف شبهها بالحرف، وحاصل الجواب: أن الإضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه؛ فيجوز معها البناء والإعراب.

قوله: «**والسين**» أل للعهد الذهني أي: السين المعهودة عند النحاة، وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس؛ فخرج السين الهجائية، وسين الصيرورة، كاستحجر الطين، أي: صار حجرا، وغيرهما.

قوله: «**وسوف**» هي كلمة تنفيس كالسين إلا أنها تدل على الاستقبال البعيد دون السين؛ فإنها تدل على الاستقبال القريب؛ فهي أكثر تنفيساً؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، وهذا كله على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان، وهو مذهب الجمهور، وقيل: إن السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل، ومعنى التنفيس تأخير الفعل في الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال يقال: نفسته أي: وسعته، ونفست له، أي: وسعت له، وإنما لم يعرف المصنف سوف بأل كما عرف السين؛ لأن سوف أريد بها لفظها والكلمة إذا أريد بها لفظها صارت علم جنس والأعلام لا تدخل عليها أل إلا سماعا، إذ يمتنع اجتماع أداتي تعريف على معرف واحد، وهو مبني على الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين؛ فإن صورة حرفيته س فغيرت إلى سين، وجعلت اسما، وصار معرفا بدخول أل فأعرب.

قوله: «**وتاء التأنيث**» أي: الدالة على تأنيث المسند إليه، أي: كونه مؤنثا فاعلا كان أو نائبًا عنه، أو اسم كان؛ فخرجت تاء ربت وثمت إذا سكنا؛ لأنها فيهما لتأنيث اللفظ.

قوله: «**الساكنة**» أي: أصالة؛ فلا يضر تحريكها العارض نحو: ﴿**قَالَتِ اخْرُجْ**﴾، ﴿**قَالَتْ أُمَّةٌ**﴾، ﴿**قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾[1]، فخرجت المتحركة أصالة؛ فإن حركتها إن كانت إعرابا اختصت بالاسم كفاطمة، وإن كانت غير إعراب دخلت على الثلاثة كلا قوة وربت وتقوم هند واعلم أن ما ذكره المصنف من علامات الماضي والمضارع فقط، وهي

---

(١) سورة فصلت الآية: (١١).

ثلاثة أقسام، واشتراك بينهما وهو قد، ولا تدخل إلا على المتصرف المثبت المجرد من ناصب وجازم؛ فلا تدخل على الإنشاء فلا يقال: قد رحم الله زيدا بمعنى اللهم ارحمه، وما اختص بالمضارع وهو السين، وسوف، وما اختص بالماضي وهو تاء التأنيث الساكنة أصالة، و لم يذكر المصنف ما اختص بالأمر، وهو دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة كضربي، أو نون التوكيد كاضربن، ولعل تركه لها لعسرها على المبتدى بسبب أنها مركبة من شيئين، كما علمت أو لأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل قسمان ماض، ومضارع، والأمر قطعة من المضارع.

قوله: «**والحرف**» هو لغة: الطرف.

واصطلاحًا: ما دل على معنى في غيره، و لم يكن أحد جزأي الجملة؛ فقولنا: ما دل على معنى في غيره معناه أنه يشترط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر المتعلق.

فإذا قلت: سرت من البصرة مثلا فمعنى من وهو الابتداء لا يستفاد إلا بذكر البصرة، ألا ترى أنك إذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده، وبذلك يخرج الاسم والفعل فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما؛ فإنه يفهم من زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضي من الصيغة، وبقولنا: و لم يكن أحد جزأي الجملة فقولنا: ما دل على معنى في غيره معناه أنه يشترط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر المتعلق.

فإذا قلت: سرت من البصرة مثلا فمعنى من وهو الابتداء لا يستفاد إلا بذكر البصرة ألا ترى أنك إذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده، وبذلك يخرج الاسم والفعل؛ فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما؛ فإنه يفهم من زيد الشخص المعروف، ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمعنى من الصيغة، وبقولنا: «**ولم يكن أحد جزأي الجملة**» يندفع إيراد الموصول ونحوه؛ فإنه، وإن كان يدل على معنى في غيره، وهو الصلة إلا أنه يكون أحد جزأي الجملة نحو أعجبني الذي قام أبوه وكذلك أسماء الاستفهام وشبهها.

ألا ترى أنك إذا قلت: من أبوك؟ قد دلت من على معنى في غيرها وهو الاستفهام عن الأب.

قوله: «**ما لا يصلح إلخ**» أي: كلمة لا يصلح معها... إلخ. وبإيقاع ما على كلمة اندفع إيراد الجملة؛ فإنها يصدق عليها قوله: ما لايصلح معه دليل الاسم، ولا دليل الفعل؛

فكان حق التعبير تأنيث الضمير في معه إلا أنه ذكره مراعاة للفظ.

فإن قيل: إن أريد بدليل الاسم والفعل خصوص ما ذكره فقط.

ورد عليه أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وإن أريد ما ذكره وما لم يذكره فهو حوالة على مجهول.

أجيب بأن: لنا أن نختار الأول وغاية ما يلزم كون هذا التعريف تعريف بالأعم، وهو جائز عند المتقدمين؛ لأنه يستفاد به التمييز في الجملة، ولنا أن نختار الثاني، ونقول: المقصود بهذه المقدمة المبتدى، وهو لا يستقل بالإفادة، والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف، وعلى الأول تكون إضافة دليل إلى ما بعده للعهد الذكري، وعلى الثاني تكون للاستغراق وكان الأولى أن يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل؛ لأن الدليل دلالته قطعية، والعلامة دلالتها ظنية، والمراد هنا: الدلالة الظنية، ولعله إنما عبر بالدليل؛ لأن الدليل دلالته قطعية والعلامة دلالتها ظنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله إنما عبر بالدليل لأن الدليل والعلامة والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد.

والمراد بالصلاحية المنفية، الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية؛ لأن الكلام في مبحث الألفاظ وهذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه، والمعنى أن يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من أو أل أو سوف مثلا على الباء أو رب مثلا.

قوله: «**ولا دليل الفعل**» عطفه بالواو دون أو ليفيد اشتراط المعية في النفي وأعاد حرف النفي للتنصيص على المعية؛ لأن الواو، وإن كانت ظاهرة فيها لا تفيدها نصا. ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني زيد، ولا عمر، كان نصا في انتفاء مجيئهما معا.

قوله: «**فعدم صلاحيته**» استشكل بأن العدمي لا يكون علامة للوجودي.

وأجيب بأن: العدمي قسمان عدم مطلق، وهو الذي لا يكون علامة للوجودي، وعدمي مقيد وهو ما يكون علامة له، وما هنا من الثاني؛ لأن المراد عدم علامة الأسماء، والأفعال لا لعدم مطلقا، وإنما جعلوا علامة الاسم، والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لأنهما أشرف منه والوجودي أشرف من العدمي؛ فأعطى الأشرف للأشرف والأخس للأخس.

قوله: «**بالكلية**» أي: لا من أسفلها ولا من فوقها.

باب الإعراب

هذه ترجمة كلمتان ثانيتهما وهي: الإعراب مجرورة لا غير، وأما الأولى وهي لفظة باب؛ فيجوز فيها الرفع والنصب؛ فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا باب الإعراب أو على أنه مبتدأ حذف خبره تقديره: باب الإعراب هذا محله، وإذا دار الأمر بين هذين التقديرين قيل الأول أولى؛ لأن الخبر محط الفائدة؛ فالأولى بالحذف المبتدأ، وقيل: الثاني هو الأولى؛ لأن المبتدأ مقصود لذاته، والخبر مقصود لغيره؛ فالخبر أولى بالحذف.

وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب الإعراب، ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا على الأصح وأما الجر بحرف محذوف تقديره: انظر في باب الإعراب فمنعه الجمهور؛ لأن الجار لا يعمل محذوفًا إلا شذوذًا وأولى الكل الرفع؛ لأن فيه إبقاء أحد ركني الإسناد، ويليه النصب، وأضعفها الجر لما تقدم.

تعريف الباب لغة:

والباب **لغة**: ما يدخل منه إلى غيره.

تعريف الباب اصطلاحًا:

واصطلاحًا: ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد: من أن أسماء الكتب، وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة، وإضافته إلى الإعراب من إضافة الدال للمدلول أي: باب دالّ على الإعراب أي: على حقيقته وأقسامه؛ لأنه تكلم عليهما فيه؛ فتكلم على الأول بقوله: هو تعبير إلخ، وعلى الثاني بقوله: وأقسامه: أربعة إلخ، والإعراب في اللغة له معان كثيرة المناسب منها هنا: الإبانة، والتغيير لظهور نقله في الاصطلاح عنهما؛ لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف.

تعريف الإعراب في الاصطلاح

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه لفظي، أي: نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما، وعليه فحده ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أي شيء جيء

به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والإضافة ويقابله البناء؛ فحده ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية ولا نقلاً ولا اتباعًا ولا تخلصًا من سكونين.

والثاني: أنه معنوي والحركات دلائل عليه وعليه فحدّه ما قاله المصنف تغيير إلخ، ويقابله البناء فحده لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج الفتى ونحوه.

تعريف البناء لغة:

والبناء لغة: وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت، ويعلم من تعريف الإعراب، والبناء تعريف ما اشتق منهما، وهو المعرب والمبني.

قوله: «**بكسر الهمزة**» احترازًا من الأعراب بفتحها، وهو اسم لسكان البوادي.

قوله: «**في اصطلاح من يقول إلخ**» اختار هذا المذهب الأعلم وكثير وهو ظاهر مذهب سيبويه واعترض على هذا المذهب بأنه يقتضي أن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الإعراب الذي يتصف به اللفظ؛ فلا يصح تفسيره به، وحمله عليه، مع أن الخبر عين المبتدأ.

المراد بالتغيير:

وأجيب بأن المراد بالتغيير أثره، وهو التغير؛ لأنهم كثيرا ما يطلقون المصدر، ويريدون به الحاصل بالمصدر من إطلاق اسم السبب على المسبب، وهو بهذا المعنى يصح وصف اللفظ به.

قوله: «**أحوال**» جمع حال وهو الصفة أشار به إلى أن المتغير إنما هو صفة أواخر الكلم لا ذاتها، وفيه قصور؛ لأنه لا يشمل تغير ذات الأواخر بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما في المثنى، والجمع حال النصب، والجر أو حكما كما فيهما حال الرفع؛ لأن الألف والواو صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد؛ لأنهما صارا علامتين للتثنية والجمع، وعلامتين للإعراب بعد ما كانا للأول فقط، وعبارة المتن بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبتغيير الصفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقية كما في زيد حال نصبه، وجره، أو حكما كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه.

ويمكن أن يجاب عن الشارح بأنه إنما قيد بالأحوال نظرا إلى أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات.

قوله: «**أواخر الكلم لاختلاف العوامل**» اعترض بأن الأواخر جمع وأقله ثلاثة؛ فيلزم أن لا يتحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر، والأمر بخلافه.

وأجيب بأن الإضافة للجنس وهي تبطل معنى الجمعية؛ فالمراد جنس الأواخر الصادق بالواحد، وبالأكثر واعترض أيضا بأن الكلم اسم جنس جمعي أقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات؛ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة واحدة أو كلمتين.

وأجيب بأن: لامه للجنس فالمراد جنس الكلم.

واعترض أيضًا بأن العوامل جمع أقله ثلاثة فيلزم أي: لا يتحقق الإعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل والأمر بخلافه.

وأجيب بجواب ما تقدم قبله، وهذا الاعتراض بعينه وارد على قول الشارح أحوال وجوابه أن الإضافة للجنس وتقييده بالأواخر بيان لمحل الإعراب لا للاحتراز؛ فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله؛ لاختلاف العوامل؛ لأن التغيير بسبب العوامل لا يكون إلا في الأواخر ولك أن تجعله للاحتراز من الأوائل، والأواسط كتغيير التكسير والتصغير في قولك: في زيد زييد وزيود، ولا يضر خروج ذلك بما بعده؛ لأن هذا سابق وقع في مركزه، والاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه.

قوله: «حقيقة أو حكما» حالان من أواخر يعني أن آخر الكلمة قد يكون آخرًا حقيقة بأن لم يحذف منها شيء كدال زيد، وقد يكون آخرا حكما بأن يحذف منها آخرها كيد ودم؛ فإن أصلهما يدي ودمي حذفت الياء، وجعلت الدال والميم في حكم الآخر بأن صارتا محل الإعراب وكالأفعال الخمسة نحو يفعلان، فإن علامة الإعراب فيها ثبوت النون مع أنها ليست آخرا ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل؛ لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعد فاصلا وكانت منـــزلته منـــزلة الآخر.

قوله: «**تصييره مرفوعا إلخ**» الضمير راجع للآخر وهو يقتضي أن المرفوع أو المنصوب أو المخفوض هو نفس الآخر، وليس كذلك فإن الذي يوصف بأحد هذه الثلاثة إنما هو الكلمة بتمامها، وأما الآخر فهو محل ظهوره.

ويجاب بأن: الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من إطلاق الجزء وإرادة الكل ثم إن قوله مرفوعا... إلخ. فيه قصور؛ لأنه لا يتناول الجزم في الفعل المضارع مع أنه داخل في الكلم كما سيذكره بعده.

ويجاب أنه: اقتصر في البيان على إعراب الاسم لشرفه وقوله بعد أن كان موقوفا فيه

اعتبار الانتقال من السكون إلى أحد هذه الثلاثة على البدل، ولم يعتبر الانتقال من أحدها إلى الآخر، وهذا تحكم.

ويجاب بأن: الانتقال من أحدها إلى الآخر يعلم أنه إعراب بالأولى، لأنه إذا كان الانتقال من الوقف يسمى إعرابا فبالأولى الانتقال من حالة من حالات الإعراب إلى أخرى.

قوله: «**بعد أن كان موقوفا**» أي: ساكنا لا متحركا بحركة إعراب ولا بناء.

قوله: «**هنا**» أي: في تعريف الإعراب.

قوله: «**الاسم المتمكن**» أي: المعرب سواء كان أمكن أي منصرفا كزيد أو غير أمكن أي غير منصرف كأحمد.

قوله: «**نون الإناث**» أي: نون النسوة والمراد النون الموضوعة لهن، وإن استعملت في الذكور كما في قوله في صفة اللصوص:

يَمُرّون بالدَّهْنا خِفافًا عِيابُهم   وَيَرجِعْنَ من دَارين بُجْر الحقائب(١)

قوله: «**ولم تباشره نون التوكيد**» أي: لفظًا أو تقديرا فما لم تباشره نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ فهما من المعرب.

قوله: «**على أنه علة له**» أي: علة لوجوده وتسميته إعرابا فمتى وجد اختلاف العامل وجد التغير، ومتى انعدم الاختلاف انعدم التغير وأورد عليه أنه قد يوجد الاختلاف، ولا

---

(١) قائله: أعشى همدان كما في العيني (٤٦/٣)، وذكر العيني أيضا أنه يروى للأحوص، ورواه الجوهري لجرير.

البحر: الطويل.

قال سيبويه: رحمه الله في الكتاب (١١٥/١): هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل.

«ومما جرى مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر».

المعنى: وصف تجارًا، وقيل لصوصًا، فيقول: يمرون بالدهنا -وهي رملة من بلاد تميم، تمد، وتقصر، - وقد صفرت عيابهم من المتاع، ثم يعودون من دارين، وهو موضع في البحرين ينسب إليه المسك؛ فيقال مسك داري - وحقائبهم بجر، أي ممتلئة، جمع بجراء.

والعيبة: ما يجعل فيه الثياب.

والحقيبة: وعاء يجعل فيه الرجل زاده، ويحتقبه الراكب خلفه في سفره.

وإنما قال: «ويخرجن» بدلا من «يرجعن» لإرادة الرواحل، فلذلك أنث، وهذا ما في الأصل والسيرافي.

المصادر: الإنصاف (٥٩/١)، العيني (٤٦/٣، ٥٢٣)، ملحقات ديوان الأعشى (٢٨٩)، شرح التصريح (٣٣١/١).

يوجد التغير كما في ضربت زيدا وإن زيدا، ورأيت زيدا، وقد يوجد التغير ولا يوجد اختلاف العامل كما في المعرب ابتداء المنقول من الوقف إلى وجه من أوجه الإعراب.

وأجيب عن الأول بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل، وهي في: ضربت زيدا، وإن زيدا، ورأيت زيدا، و لم يختلف عملها؛ لأنه واحد، وهو النصب؛ فلذا لم يتغير الآخر؛ فاختلافها في العمل يلزمه تغير الآخر.

وعن الثاني بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها، ولو من العدم إلى الوجود وهذا غير ما ذكره الشارح كذا يفهم من الحاشية أقول: هذا لا ينافي ما في الشارح لاحتمال ارتكاب التجوز في التعاقب الذي فيه بأن يراد به ما يشمل الوجود بعد العدم من إطلاق الملزوم وهو التعاقب وإرادة اللازم، وهو الوجود بعد العدم؛ فتأمل بإنصاف وخرج بقيد اختلاف العوامل تغير الأواخر لا بسبب كحيث إذا فتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالتغير بسبب الاتباع كالحمد لله بكسر الدال؛ فإن ذلك لا يسمى إعرابًا.

قوله: «**الداخلة عليها**» صفة للعوامل وجاز ذلك، وإن كان الموصوف جمعًا؛ لأن جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل والضمير في عليها راجع إلى الكلم والكلم اسم جنس جمعي يجوز في ضميره التذكير والتأنيث والتذكير أحسن.

قوله: «**واحدا بعد واحد**» منصوب على أنه مفعول مطلق أي: دخول واحد بعد دخول واحد أو على الحال أي: حال كونها مترتبة في الدخول؛ فلا يجتمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة.

قوله: «**جمع عامل**» وإنما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ جمع فاعل على فواعل؛ لأن محل ذلك في غير مسائل مستثناة منها ما لم يكن فاعلا مستعملا اسما وإلا ساغ كما هنا؛ فإن الفاعل صار علما بالغلبة لأمر مخصوص.

قوله: «**والمراد بالعامل**» المقام للإضمار و لم يقل بالعوامل بالجمع؛ لأن التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست للأفراد المدلول عليها بالجمع.

قوله: «**ما به يتقوم إلخ**» أي: شيء ملفوظ به أو مقدر أو معنوي بسببه يتحصل معنى من المعاني المقتضية أي الطالبة للإعراب أي: لبيان الحركات والسكنات.

قوله: «**لفظيا**» أي: ظاهرا أو مقدرا.

قوله: «**نحو جاء**» أي: جاء ونحوه كرجع وذهب.

قوله: «**فإنه يطلب الفاعل**» أي المتصف بالفعل.

قوله: «**المقتضى**» أي: الطالب للرفع، أي: من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع إيراد أن المقتضي للرفع إنما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وإنما كانت الفاعلية مقتضية للرفع؛ لأنه علامة عليها فافهم، وقس عليه ما بعده.

قوله: «**فإنه**» أي رأيت بجملته من الفعل والفاعل على ما هو كلامه وهو أحد أقوال أربعة ذكرها الشارح في شرح التوضيح أصحها أن الفعل وحده هو الذي يطلب المفعول الواقع هو عليه.

قوله: «**المقتضى**» أي: الطالب للنصب من حيث المفعولية لا من حيث الذات كما علم مما مرَّ.

قوله: «**فإنها تطلب المضاف إليه**» المراد بالمضاف إليه هنا هو المجرور؛ لأن أحرف الجر تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتوصلها إليها، ولا فرق في المضاف إليه بين الحقيقي كما مثل، والحكمي كما في بحسبك زيد؛ فإن الباء فيه، وإن كانت زائدة حصل بها كون الشيء مضافا إليه حكما وصورة؛ فلا يقال إن تعريف العامل لم يشملها.

قوله: «**المقتضى**» أي: الطالب للجر. أي: من حيث الإضافة لا من حيث الذات فلا تغفل.

قوله: «**الابتداء**» أي: في المبتدأ.

قوله: «**والتجرد**» أي: في الفعل المضارع.

قوله: «**مجيئها لما تقتضيه**» أي: حصولها وتحققها مع الكلم، وتسلطها عليها.

فدخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية.

قوله: «**من الفاعلية إلخ**» بيان لما والياء فيه وفيما بعده ياء المصدر فهما مصدران؛ فالفاعلية كون الاسم فاعلا حقيقة، أو في حكم الفاعل في كونه عمدة، والمفعولية كون الاسم مفعولا حقيقة، أو في حكم المفعول في كونه فضلة أو مشبهًا به كما في اسم إن، ولما كانت الإضافة مصدرًا بنفسها لم يحتج إلى إلحاق ياء المصدر بها، وهي كون الاسم مضافا إليه فكلامه على تقدير إليه.

قوله: «**وسواء تقدمت إلخ**» مثل ذلك ما لو قارنت كالابتداء في المبتدأ نحو: زيد قائم.

قوله: «**جرى على الأصل الغالب**» أو مراده أن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات بحسب الرتبة يعني: أن رتبة العوامل التقدم على المعربات، وإن تأخرت لفظا، وعلى هذا تكون لفظة قبل في كلامه مستعملة في حقيقتها ومجازها.

قوله: «**وقول المصنف لفظا أو تقديرا إلخ**» إعراب هذه الجملة الواقعة من الشارح أن يقال قول مبتدأ، وهو بمعنى المقول، وقول لفظا أو تقديرا بدل منه، أو عطف بيان مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أي حكاية كلام المتن، وقوله: حالان خبر المبتدأ وصح الإخبار عنه، وهو مفرد بذلك مع كونه مثنى؛ لأنه وإن كان مفردًا لفظا مثنى معنى؛ لأن المقول اثنان قوله لفظا وقوله تقديرا.

قوله: «**حالان**» عليه يكونان مصدرين بمعنى المفعول والمعنى حال كون التغير ملفوظا أي: ملفوظا أثره، أو ما يدل عليه، وهو علامته من الحركات، وما ناب عنها أو تقديرا أي مقدرا أثره أو ما يدل عليه فهما حالان سببيان، وبذلك التقرير اندفع إيراد أن التغيير معنى من المعاني وهو لا يكون لفظا ولا تقديرا.

وفي الحاشية أوجه أخر في إعراب المتن فراجعها إن شئت.

قوله: «**تارة**» منصوب على المفعول المطلق نحو: ضربته مرة، أو على الظرفية أي: في مرة.

قوله: «**يكون**» أي: التغيير أي: علامته لما تقدم قريبا.

وقوله «**في اللفظ**» أي: ظاهرة في اللفظ.

قوله: «**فتلفظ بالرفع**» أي: بأثره أو علامته؛ لأن الرفع معنوي بناء على قول المصنف: إن الإعراب معنوي.

قوله: «**وبالجزم**» أي: وتلفظ بالجزم فيه خفاء؛ لأن كلا من الجزم وعلامته ليس لفظا؛ لأنه عدمي إذ هو عدم الحركة نعم يصح أن يقال في علامته التي هي السكون إنها لفظية بمعنى أنها متعلقة بلفظ؛ لأن السكون حذف الحركة.

قوله: «**والتقدير**» عطف تفسير.

الإعراب المنوي:

قوله: «**وهو المنوي**» أي: المنوي أثره، أو علامته لما تقدم بقرينة قوله، كما تنوي الضمة؛ فإن الضمة المنوية ليست نفس التغيير، وإنما هي علامته.

قوله: «**وهذا هو المراد بقوله لفظا أو تقديرًا**» كان الأولى أن يقول: وهذا بعض ما أراد بقوله لفظًا أو تقديرًا؛ لأن الإعراب التقديري ليس منحصرًا في الاسم والفعل المضارع المعتل الآخر، بل هما بعض ما يقدر فيه الإعراب.

قوله: «**أو هنا**» أي: في تعريف الإعراب في هذا الكتاب للتقسيم أي: تقسيم الإعراب إلى قسمين.

قوله: «**لا للترديد**» هو مصدر ردد الكلام أي: كرره، وليس مرادا بل المراد الشك؛ فكان الأولى أن يقال: لا للتردد.

تطبيق التركيب على القواعد النحوية:

قوله: «**وكيفية الإعراب...إلخ**» أراد بالإعراب هنا: تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقا سواء كان مبنيًا أو معربًا فلا ينافي ذلك قوله لن حرف نفي ونصب مع أن الحروف مبنية وليس المراد به هنا: مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركًا.

قوله: «**اللفظي**» أي: الذي تكون علامته لفظية؛ فلا ينافي ما تقدم من أن الإعراب عند المصنف معنوي.

قوله: «**ضمة ظاهرة في آخره**» هل المراد بعد آخره، أو قبل آخره، أو مع آخره. اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جني: والأول: هو مذهب سيبويه، وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة يجعل في المصاحبة أي: ضمة ظاهرة مع آخره.

كيفية الإعراب التقديري:

قوله: «**وكيفية الإعراب التقديري**» أي: تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقديري المقدر علامته.

معنى التعذر عند النحاة:

قوله: «**التعذر**» هو أن لا يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية كالاسم الذي في آخره ألف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحا، أو محذوفة لالتقاء الساكنين، أما الاستثقال فهو أن يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلا للحركة الإعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها كقاض وداع، والقاضي والداعي.

قوله: «**وفاعل يخشى**» لم يقل: وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للتجرد؛ لأنه أقرب مذكور.

قوله: «**مستتر فيه جوازا**» أي: استتارًا جائزًا، أو ذا جواز، والمستتر جوازا هو: ما يخلفه الظاهر، وذلك في فعل الغائب أو الغائبة؛ كقام، ويقوم، وقامت، وتقوم، واسم الفاعل نحو: زيد قائم أبوه.

تعريف الاستتار وجوبًا:

وأما المستتر وجوبا فهو: ما لا يخلفه الظاهر، ولا الضمير المنفصل، وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون، أو بتاء المخاطب الواحد، وفي فعل الأمر المسند إلى واحد، وأفعال الاستثناء كخلا وعدا، وفعل التعجب، وأفعل التفضيل، واسم فعل الأمر، والمضارع، والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله.

كيفية التخلص من التقاء الساكنين:

قوله: «**لالتقاء الساكنين**» أي: لدفع التقائهما، وذلك لأن أصل فتى فتو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فالتقى ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف؛ لأنها جزء كلمة دون التنوين؛ لأنه كلمة مستقلة، وحذف الجزء أولى من حذف الكل كذا في «الحاشية».

أقول: وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في «الخلاصة»[١] من أن أصل فتى فتي بالياء لا بالواو حيث قال:

كَذَا الَّذِي إِلَيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ....[٢]

وقال نفس المحشي على الأشموني في ذلك الموضع، ولا يرد الفتوة أي على أنه يائي؛ فإن الياء قلبت فيها واوا لانضمام ما قبلها اهـ.

تعريف الثقل عند النحاة:

قوله: «**الاستثقال**» أي: الثقل في النطق بالياء مضمومة، أو مكسورة وأسقط النصب؛ لأنه لا يظهر لخفته.

قوله: «**في الجر كذلك**» أي: بأن تقول علامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ فإن الأصل جاء قاضي، ومررت بقاضي بإثبات الياء مع التحريك والتنوين استثقلت الحركة على الياء؛ فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين؛ فحذفت الياء

(١) الألفية في النحو والصرف (ص: ٦٤)، باب: كيفية تثنية المقصور والممدود، وجمعهما تصحيحًا.

(٢) قال المكودي: الإشارة بقوله: «كذا» إلى الحكم السابق في الألف الرابعة؛ فما فوق، وهو قلبها ياء. يعني: أن ما كانت فيه الألف الثالثة المنقلبة عن ياء، والألف الثالثة المجهولة الأصل التي سمعت فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء، فمثال المنقلبة عن ياء: فتى، وفتيان، ومثال المجهولة الأصل التي سمعت فيها الإمالة متى، مسمى بها. فتقول في تثنيتها متيان. [شرح المكودي على الألفية (ص ١٩٥)].

لذلك الالتقاء، وإذا دخلت أل أو الإضافة رجعت إليه، وذهب التنوين نحو: هذا القاضي وقاضيك.

وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر لخفتها مطلقا وينون إن لم يضف، وما لم يكن فيه أل كرأيت قاضيا، وهذا حكم الوصل.

الوقف:

وأما الوقف فالأكثر على أنه كالوصل؛ فتقول في المعرفة: هذا القاضي بالإثبات، وفي النكرة: هذا قاض بالحذف، وقد جاء بالعكس.

قوله: «**فحيث كان**» أي إذا وجد فحيث بمعنى إذا فهو مضمن معنى الشرط، وكان تامة بمعنى وجد.

قوله: «**يشبه الصحيح**» أي في تحمله للحركات الثلاث، وظهورها عليه.

قوله: «**كالواو إلخ**» الكاف استقصائية إذ ليس هناك غير هذين الحرفين.

قوله: «**فالإعراب ظاهر**» أي: إن لم يمنع منه مانع كالإضافة إلى ياء المتكلم نحو: جاء غلامي.

تقدير الحركة على الياء:

قوله: «**والياء تقدر فيها الحركة**» أي: الضمة والكسرة، وكذا الفتحة النائبة عن الكسرة فيما لا ينصرف؛ فتقدر على الياء كما تقدم في نحو: مررت بجوار، وأما الفتحة؛ فتظهر لخفتها عليها كما تقدم، وكذا تقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذي آخره واو أو ياء نحو: يدعو ويرمي، وتظهر الفتحة عليهما للخفة.

أحوال تقدير الحركة الإعرابية:

قوله: «**ثلاثة أحوال**» حال تقدر فيه الحركة:

١- للاستثقال. ٢- وحال تقدر فيه للتعذر.

٣- وحال تظهر فيه حيث لا تعذر، ولا استثقال. كذا في الحاشية.

وأقول: التقدير السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل.

قوله: «**وأن الانتقال إلخ**» أي: وظهر أن الانتقال أي: التحوّل من الوقف أي حالة الوقف أي: السكون إلى الرفع، أي: حالة الرفع. إلخ.

أي: ظهر ذلك من قوله فيما سبق، والمراد بتغيير الآخر. إلخ. حيث فسر التغيير الواقع خبرًا عن الإعراب بتصييره مرفوعًا إلخ.

قوله: «**ومن النصب إلى غيره**» أي الجر في الاسم والجزم في الفعل، ثم إن كلامه معترض باقتضائه أن الانتقال هو نفس الإعراب، وليس كذلك، وإنما الإعراب هو الحال الحاصل بالانتقال؛ فالانتقال من الوقف إلى الرفع مثلا ليس إعرابا بل الإعراب هو الرفع المنتقل إليه، وهو التغيير المخصوص.

معنى الانتقال عند النحاة:

وأجيب بأن المراد بالانتقال تغير حالة الوقف بحالة غيرها فهو من ذكر الملزوم وإرادة لازمه.

قوله: «**مجازا**» حال من أنواع أي: حالة كون الأنواع متجوزًا بها عن معناها الأصلي، وإنما كان إطلاق الأنواع على ما ههنا مجازا؛ لأن النوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة، وذلك غير متأت هنا؛ لأن الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة؛ لأن حقيقته بالضمة غير حقيقته بالواو، ومثلا، وكذا البقية، وهذا التجوّز إنما يظهر على ما ذهب إليه غير المصنف من كون الإعراب لفظيًّا، وأن نفس الرفع، وما بعده هو الإعراب، وذلك؛ لأنها حينئذ لم تندرج تحت جنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة، ولم يندرج تحتها أشياء متفقة بالحقيقة؛ فليست أنواعا منطقية بل أنواع عرفية، وأما على ما ذهب إليه المصنف من كون الإعراب معنويا فهي أنواع حقيقية لاندراجها تحت الإعراب بمعنى التغيير المطلق فالرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج تحت مطلق التغيير وله أفراد تغيير بالضمة، وتغيير بالواو إلخ. فهي أنواع منطقية حينئذ كذا في الحاشية.

وأقول في قول الشارح، وأن تلك الأحوال إلخ. شيء، وذلك؛ لأنه لم يظهر من كلامه السابق أن تسمية تلك الأحوال المنتقل إليها أنواعا تسمية مجازية، وإنما الذي ظهر من قوله السابق، والمراد بتغيير الآخر إلخ: أن هذه الأنواع للإعراب، وأما المجازية في إطلاق لفظ الأنواع عليها فمن عدم انطباق تعريف النوع عليها فتأمل بإنصاف.

جزئيات الإعراب:

قوله: «**وأقسامه إلخ**» جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا قال له: أنت قد ذكرت حقيقة الإعراب، فهل لهذه الحقيقة أفراد أو لا؟

فأجاب بقوله: وأقسامه... إلخ. أي: جزئياته لا أجزاؤه؛ فالأقسام هنا مستعملة في حقيقتها وهي الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام؛ فإنها بمعنى الأجزاء على سبيل المجاز كما تقدم، وإنما كان ذلك؛ لأن الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له، وأما الإعراب؛ فليس مركبا؛ لأنه التغيير المخصوص فكل من هذه الأربعة يقال له إعراب لوجود التغيير فيه فهي جزئيات له وتقسيمه إليها من تقسيم الكلي إلى جزئياته لوجود ضابطه.

أقسام الإعراب:

قوله: «**أي أقسامه الإعراب**» أي: سواء كان في الاسم أو في الفعل وسواء كان بالضمة أو بغيرها؛ فالمقسم الإعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وهذه الأقسام أقسام له على كونه لفظيا أو معنويا إذ لو جعلت على أحدهما لتوهم أن له على الآخر أقسامًا أخر غيرها، وليس كذلك؛ فالرفع نفسه إعراب على القولين وكذا البقية.

وأما الضمة مثلا؛ فهي نفس الإعراب على أنه لفظي، وعلامة له على أنه معنوي.

قوله: «**بالنسبة إلى الاسم والفعل**» أي: بالنظر إلى مجموعهما وهذا جواب عما يقال إن أراد أن هذه الأقسام أقسام إعراب الاسم كانت ثلاثة: الرفع والنصب، والخفض، وأقسام إعراب الفعل كانت ثلاثة أيضا: الرفع والنصب والجزم.

وحاصل الجواب أنه أراد أقسام إعرابهما من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه.

قوله: «**رفع إلخ**» بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل.

ثم اعلم أن لكل واحد من هذه الأربعة معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الإعراب.

معنى الرفع لغة:

فالرفع لغة: العلو والارتفاع.

معنى الرفع اصطلاحًا:

واصطلاحًا: على أن الإعراب لفظي نفس الضمة، وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة، وما ناب عنها.

معنى النصب لغة:

والنصب لغة: الاستقامة، والاستواء.

معنى النصب اصطلاحًا:

واصطلاحًا: على أن الإعراب لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة، وما ناب عنها.

معنى الخفض لغة:

والخفض لغة: نقيض الرفع.

معنى الخفض اصطلاحًا:

واصطلاحًا: على أن الإعراب لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة، وما ناب عنها.

معنى الجزم لغة:

والجزم لغة: القطع.

معنى الجزم اصطلاحًا:

واصطلاحًا: على أن الإعراب لفظي نفس السكون، وما ناب عنه، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته السكون، وما ناب عنه.

المراد من هذه التقسيمات السابقة:

والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه التعاريف الاصطلاحية بأن يكون في الأواخر لاختلاف العوامل؛ فيخرج البناء.

قوله: «**وخفض في اسم وجزم في فعل**» إنما اختص الخفض بالاسم لثقله، وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات، واختص الجزم بالفعل لخفته، وثقل الفعل بتركب مدلوله، وهو الحدث والزمان فأعطى الثقيل للخفيف، والخفيف للثقيل للتعادل.

قوله: «**على سبيل الإجمال**» أي: طريق هي الإجمال، والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل، وقوله: وأما على سبيل التفصيل. أي: طريق هي التفصيل، والمراد به تعيين متعلقها فالمصنف قسمها أولا في قوله، وأقسامه أربعة: باعتبار ذاتها، وقسمها ثانيا، في

قوله؛ فللأسماء إلخ. باعتبار متعلقها أي: محلها من الاسم والفعل.

قوله: «**فللأسماء**» أي: معربة كانت أو مبنية بدليل إطلاقه فيها، وتقييده في الأفعال بالمعربة، وإذا كان المراد: الأفعال المعربة، ورد أن يقال: إن الأفعال المعربة هي المضارع فقط؛ فلا معنى للجمع، ويجاب: بأن الجمع بالنظر للأفراد، وبعضهم جعل كلام المصنف في خصوص المعرب من الأسماء، والأفعال، وقصره عليه بدليل أن فرض الكلام في أقسام الإعراب؛ فيكون في كلامه حذف الصفة في الموضعين خلاف ما صنعه الشارح.

قوله: «**المذكور**» أشار إلى أن اسم الإشارة راجع للأربعة باعتبار تأويلها بالمذكور، وإلا فلذلك اسم إشارة للمفرد والمشار إليه وهو الأربعة جمع.

وقوله: «**الرفع**» أي: ظاهرًا أو مقدرًا أو محلاً وكذا فيما بعده.

قوله: والحاصل أي المتحصل من ذلك أن إلخ.

المشترك عند النحاة:

قوله: «**مشترك**» أي: مشترك فيه فهو من باب الحذف والإيصال؛ لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بقي وكذا اسم مفعوله تقول: اشتركت في كذا فهو مشترك فيه.

قوله: «**فالمشترك**» مبتدأ خبره شيئان، وصح الإخبار به مع أنه مثنى عن المشترك مع أنه مفرد؛ لأن لامه للجنس ومدخولها صادق بالواحد، والمتعدد، وكذا يقال في قوله: والمختص شيئان.

قوله «**لأنه كرر الرفع والنصب**» أي: ذكرهما مرة مع الأسماء والأخرى مع الأفعال.

قوله: «**فعلمنا أنه**» أي: القسم. أي: قسم الرفع والنصب وإلا فحق العبارة قوله أنهما.

قوله: «**علامات**» المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم؛ لأنه ليس له إلا علامتان، أو يقال الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية، وهي ممكنة التحقق في أفراد الفعل المعرب.

قوله: «**أعقبها بقوله**» أي: أتى عقبها بقوله باب إلخ.

باب معرفة علامات الإعراب

من إضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم هو: الجرجاني في مسمى الكتب والأبواب، والفصول أنه: «**الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي هذا دال على معرفة**» إلخ.

المراد بالمعرفة:

١- **والمراد بالمعرفة:** الإدراك، وإضافة الباب إليها من إضافة السبب للمسبب. أي: باب هو سبب حصول معرفة... إلخ. فلا ينافي ما تقدم من أنه من إضافة الدال للمدلول؛ لأن ذلك بالنظر لمدلوله أي: الباب: وهو علامات الإعراب، وأن لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة.

٢- **وأنها غير مستدركة:** ثم إن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تقال إلا لإدراك الجزئيات كزيد وعمرو والبسائط وهي ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة، وما هنا ليس كذلك؛ لأن العلامات أمور كلية؛ فكان الأولى أن يعبر بالعلم؛ لأنه يقال للكلي كالحيوان، والإنسان أو المركب كالنسبة في: نحو زيد قائم.

وأجيب بأنه جار في ذلك على ما ذهب إليه الأكثر من أنهما بمعنى واحد، أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذي هو من جموع القلة منـــزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه؛ ثم إن كلام المصنف معترض بشيء آخر، وهو أنه ترجح لشيء، وهو المعرفة، و لم يذكره وذكر شيئًا وهو علامات الإعراب التي عقد لها الباب، و لم يترجم له.

إضافة السبب للمسبب:

والجواب: أن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه إليها إضافة السبب للمسبب كما تقدم لأن من طالعه، وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة علامات الإعراب، وقدر الشارح لفظ أقسام؛ لأن العلامات التي ذكرت ليست علامات للإعراب المطلق، وإلا لما دلت الضمة على خصوص الرفع، وإنما كانت تدل على إعراب مطلق أي: كانت تدل على الحقيقة، والماهية لا خصوص الأفراد، وإنما هي علامات لأقسام الإعراب كما يدل على ذلك قول المتن؛ فأما الضمة... إلخ، وأيضًا: الإعراب نفسه ليس مشتركا مع غيره حتى يحتاج إلى علامات تميزه والعلامات إنما يؤتى بها لتمييز الأشياء المشتركة بعضها عن بعض، وإضافة علامات إلى ما قدره الشارح وهو لفظ أقسام على معنى اللام

على ما مشى عليه المصنف من أن الإعراب معنوي وأما على أنه لفظي؛ فالإضافة بيانية أي: علامات هي أقسام الإعراب.

قوله: «**التي هي الرفع إلخ**» نعت للأقسام، ولا يضر الفصل بالمضاف إليه، وهو الإعراب؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد.

قوله: «**من حيث هو**» أي: لا يقيد كونه في الاسم؛ لأن علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو، والألف، ولا بقيد كونه في الفعل؛ لأن علاماته اثنتان الضمة، والنون، ولا بقيد كونه فيهما؛ لأن علاماته خمسة، ولا بقيد كونه بالضمة، أو بالواو أو بالألف، أو بالنون لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وكذا يقال في النصب والخفض والجزم؛ فالحيثية حيثية إطلاق.

قوله: «**أربع علامات**» ذكر العدد؛ لأن المعدود، وهو علامات مؤنث.

قوله: على الأصل متعلق بمحذوف إما نعت للضمة، أي: الكائنة على الأصل أو حال منها أي: كائنة على الأصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة؛ فلا يعترض بأنه يقتضي أن لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية وهو فاسد.

قوله: «**نيابة**» بالنصب حال من الأحرف الثلاثة بتأويله باسم الفاعل أي حال كونها نائب لكن وقوع المصدر المنكر حالا سماعي، وإن كان كثيرًا؛ فالأولى نصبه على أنه مفعول مطلق أي: تنوب نيابة.

قوله: «**لأصالتها**» أي أرجحيتها في الدلالة على الرفع دون غيرها.

قوله: «**وثنى بالواو**» أي: أتى بالواو ثانيا.

قوله: «**تنشأ**» أي: تحدث وقوله فهي بنتها أي: لتولدها عنها، وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جني في «**الخصائص**» وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من ضمتين والألف من فتحتين والياء من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها وعليه؛ فيقال أنه ثني بالواو لكونها فرعًا في النيابة عن الضمة.

قوله: «**وثلث بالألف**» أي ذكرها ثالثة.

قوله: «**لأنها أخت الواو**» حقيقة الأخت ومذكرها وهو الأخ المشارك لغيره في الولادة أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شيء كما هنا؛ فإن الألف أخت الواو أي: مشاركتها في المد إلخ. ففيه استعارة مصرحة أصلية، ولا يخفى تقريرها.

قوله: «**واللين**» عطف عام على خاص؛ لأن الواو والألف والياء حروف علة مطلقا، وحروف لين أيضا إن سكنت الواو والياء مطلقا وحروف مد أيضا إن جانس الواو والياء ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء؛ فكل حرف مد حرف لين، ولا عكس، وكل حرف لين حرف علة ولا عكس.

قوله: «**لضعف شبهها**» من إضافة الصفة للموصوف.

قوله: «**في الغنة**» بيان لوجه الشبه.

وقوله: «**عند سكونها**» أي: النون ظرف للغنة فهو يفيد أن حروف العلة فيها غنة، وأن النون إذا سكنت كذلك فأشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فأخرت النون لذلك.

قوله: «**ولكل واحدة إلخ**» اعترض بأنه يقتضي أن لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع أن الواو ليس لها إلا موضعان.

مواضع العلامات الإعرابية:

والألف والنون ليس لكل منهما إلا موضع واحد كما سيأتي:

وأجيب: بأن الجمع في مواضع باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد ما سيأتي أو بأن المراد بكل هنا الكل المجموع، ومن بيانية لا تبعيضية أي: وللمجموع الذي هو هذه العلامات مواضع وهذا لا يستلزم أن يكون لكل واحدة منها عدة مواضع:

قوله: «**الأول في الاسم المفرد**» قد ينظر فيه؛ لأنه يوجب إما أن يكون الشيء ظرفا لنفسه، إن كان الأول هو الاسم المفرد، أو يكون الأول غير الاسم المفرد، وكل منهما باطل؛ فكان الأحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف في الاسم المفرد، وهو الأول مثلا، ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير الأول يجيء في الاسم المفرد من مجيء العام في الخاص بمعنى تحققه فيه؛ لأن ماهية الأول الذهنية أعم من الاسم المفرد، وإن كانت إياه بحسب الخارج فتأمله، وقس عليه نظائره، والمفرد المراد به هنا أي: في باب الإعراب ما ليس مثنى حقيقة أو حكما إلا مجموعًا حقيقة أو حكمًا ولا من الأسماء الخمسة ولو كان مركبا كعبد الله وبعلبك.

قوله: «**نحو جاء زيد... إلخ**» مثل للمذكر بمثالين وللمؤنث بمثالين أيضا للإشارة إلى أنه لا فرق بين الإعراب اللفظي والتقديري في كل منهما وكذا يقال في جمع التكسير.

قوله: «**بالأسارى**» بفتح الهمزة وضمها جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة؛ فالأسارى جمع الجمع.

قوله: «**والعذارى**» جمع عذراء وهي البكر.

قوله: «**ما تغير**» فيه بناء مفرده. أي: جمع، وهو ما دل على أكثر من اثنين تغير فيه صيغة واحدة؛ فالمراد فيه ما قابل المركب أي: ما تغير فيه مفرده عن حالته قبل الجمع أي: تغير لغير إعلال ولإلحاق علامة جمع ولا يعرب معه بالحروف فسقط الأول فيه بناء واحده للإعلال، وهو جمع تصحيح نحو: قاضون، ومصطفون.

وبالثاني: ما تغير فيه بناء واحده لإلحاق علامة الجمع، وهو جمع مذكر سالم كزيدون، أو جمع مؤنث سالم كهندات.

وبالثالث: ما تغير فيه بناء واحده وهو معرب بالحروف كسنون، وأرضون، وبإيقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى لكونه تغير في بناء الواحد ثم لا فرق في التغيير بين أن تكون مشاهدًا وهو ما ذكره الشارح أو تقديرًا كفلك؛ فإنه يستعمل في المفرد والجمع بلفظ واحد لكن إن جعلته جمعًا فضمة أوله كضمة أسد وإن جعلته مفردًا فضمته كضمة قفل: والتغير أمر اعتباري؛ لأنه يقدر زوال الضمة الكائنة في الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع عند سيبويه.

ما يعرف به الجمع من المفرد:

ويعرف الجمع من المفرد بالضمير أو بالنعت أو بغير ذلك؛ فنقول: فلك سائرة. للمفرد، وفلك سائرات. للجمع، واشتريت إن كان مفردًا واشتريتهن إن كان جمعًا.

قوله: «**وهو**» أي: تغير مفرده، أو ما تغير فيه بناء مفرده.

وعلى الثاني يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله: الأول والثاني... إلخ أي: الأول صاحب التغيير بالزيادة... إلخ. ثم إن هذا التقسيم إلى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية، وإلا فهي ثمانية؛ لأنها إما بزيادة فقط، أو بنقص فقط، أو بهما معًا، أو بعدمهما، وكل منها إما مع تغيير شكل أو لا لكنه أسقط منها قسمين لعدم وجودهما في كلامهم هما وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغيير فيهما.

قوله: «**نحو صنو وصنوان**» الصنو فرع الشجرة والصنوان يستعمل مثنى وجمعا، ويفرق في الجمع بالإعراب بالحركات الظاهرة عليها وبعدم التنوين في النون مع كسرها والإعراب بالحروف في المثنى.

قوله: «**نحو تخمة**» مفرد وتخم[1] جمع.

قوله: «**نحو أسد**» بفتحتين اسم للحيوان المفترس والجمع أُسدٌ بضمتين ويخفف بإسكان السين المهملة.

قوله: «**نحو غلام وغلمان**» أما الزيادة في غلمان فبالألف والنون، وأما النقص فنقص الألف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد، وأما تغير الشكل فظاهر فعرفت أن ألف غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلهما.

قوله: «**وهو ما جمع...إلخ**» إن أوقعنا ما على مفرد صح قوله جمع إلخ، ولم يصح قوله: «الآتي» أنه ينصب بالكسرة، وإن أوقعناها على جمع نا في قوله: «**جمع... إلخ**» لأن الجمع لا يجمع ثانيا.

وأجيب باختيار الثاني، وأن المراد ما تحققت جمعيته، وحصلت بألف وتاء أي كان لهما دخل في الجمعية؛ فالباء للسببية وحينئذ؛ فلا حاجة لقوله مزيدتين؛ لأن ما خرج به يخرج بجعل الباء للسببية إذ لا تكون الألف والتاء سببًا في الجمعية إلا أن كانتا مزيدتين، وإن جعلت الباء للمصاحبة احتيج إلى مزيدتين ليخرج قضاة وأبيات؛ فإن كلا منهما يصدق عليه أنه جمع مع الألف والتاء لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة، وتاء أبيات أصل ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير.

قوله: «**وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة... إلخ**» وكذا بالجمع؛ لأنه قد يكون اسم جمع كأولات أو مفردًا كعرفات؛ لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج إليه بعد تفسيره له بما جمع بألف وتاء... إلخ؛ لأن عمومه حينئذ شامل لما أورده وليس خارجًا عنه حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب. نعم هو محتاج إليه بالنظر للتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير أيضا.

قوله: «**إصطبل**» بقطع الهمزة وهو موقف الدابة.

قوله: «**حبليات**» وتغييره بقلب ألف المفرد وهو حبلى في الجمع ياء.

قوله: «**يوجب بناءه**» أي: على السكون كنون النسوة نحو: يتربصن، أو على الفتح كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو: ﴿**لَيُسْجَنَنَّ**﴾[2]، وخفيفة نحو: ﴿**لَيَكُونًا**﴾[3]، والكاف في

(١) انظر: علل النحو للوراق ص: ٢٥٨.

(٢) سورة يوسف آية: (٣٢).

(٣) سورة يوسف آية: (٣٢) ﴿وليكونًا من الصاغرين﴾.

كلام الشارح استقصائية لانحصار موجب بناء المضارع فيهما واعترض قوله يوجب بناءه بأنه لا حاجة إليه؛ لأن الكلام في المعربات فكان المناسب حمل الشيء في كلام المتن على ما ينقل إعرابه فقط.

وأجيب بأنه ذكره لتنبيه المبتدئ على ما عساه يفعل عنه.

الفرق بين نون النسوة ونون التوكيد:

واعلم أن نون النسوة لا تكون إلا مباشرة، وأما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا وتقديرًا وهي الموجبة للبناء كما تقدم، وتكون مباشرة لفظا منفصلة تقديرًا نحو: ﴿**وَلَا يَصُدُّنَّكَ**﴾ أو منفصلة لفظا وتقديرا نحو: ﴿**لَتُبْلَوُنَّ**﴾[1] ﴿**وَلَا تَتَّبِعَانِّ**﴾[2]، ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ**﴾[3]، والفعل معها معرب.

قوله: «**وأما الواو**» أي: المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون أو تقديرا كالمصطفون. وقوله: فتكون علامة للرفع أي على الرفع فاللام بمعنى أي أمارة عليه على سبيل النيابة.

قوله: «**الأول في جمع المذكر السالم**» تقدم الكلام على هذه الظرفية، ولا يخفى أن جمع في الأصل مصدر ومعناه ضم اسم إلى مثليه؛ فأكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، والمراد به هنا اسم المفعول. أي: المذكر المجموع جمع سلامة وما حمل عليه، وهو ما كان آخره واوا ونونا في حالة الرفع كالزيدون وعشرون أو ياء ونونا في حالتي النصب والجر كالزيدين وعشرين، وهو قسمان علم وصفة؛ فخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل؛ فلا يقال فيه رجلون إلا إذا صغر لأنه حينئذٍ يلتحق بالصفات؛ فالأول نحو: الزيدون، والثاني كالمسلمون، وله شروط عامة وشروط خاصة؛ فالعامة في العلم، والصفة أن يكون لكل مذكر عاقل خال عن التاء الموضوعة للتأنيث التي ليست عوضًا عن غيرها، ويختص العلم بأن لا يكون مركبًا تركيبًا إسناديًا ولا مزجيًا ولا معربًا بحرفين، وتختص الصفة بأن لا تكون من باب أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث لكن العلم إذا جمع زالت علميته، ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر إذا أريد التعريف وذلك لأن العلم إنما يكون معرفة على تقدير إفراده لموضوعه فهو لم يوضع

---

(١) سورة آل عمران آية: (١٨٦).

(٢) سورة يونس آية: (٨٩).

(٣) سورة مريم آية: (٢٦).

علما إلا مفردًا فهو دال على الواحد، وإذا جمع زال معنى العلمية منه؛ لأنه حينئذ يصير دالا على معنى متعدد، والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقيا على علميته لتنافي المدلول الجمع، والعلمية وكذا يقال في العلم إذا ثني فوجود العلمية شرط للإقدام على الجمع والتثنية وعدمها شرط لثبوتهما فخرج بالمذكر من العلم نحو: زينب ومن الصفة نحو: حائض، وبالعاقل من العلم نحو: لاحق اسم فرس، ومن الصفة نحو: سابق صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه ﴿**وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ**﴾[1] بالخلو من التاء.

بعض استعمالات التاء:

وإن استعملت في غير التأنيث كالمبالغة من العلم نحو: حمزة، وطلحة، ومن الصفة نحو: علامة وقولنا: التي ليست عوضًا من غيرها قيد في القيد، وشأنه الإدخال؛ فإن كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون، وخرج ما ركب تركيبا إسناديا من الأعلام كبرق نحوه، أو مزجيا كسيبويه وما أعرب بحرفين كزيدان وزيدون علما؛ فلا يجمع هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاء بفتح الفاء والمد كأحمر وأسود وشذ قول الشاعر[2]:

فَمَا وَجَدْتُ نِسَاءَ بَني تَمِيمٍ ... حَلائِلَ أَسْودِينَ وَ أَحْمَرِينا[3]

---

(١) سورة الواقعة الآية: (١٠).

(٢) حكيم بن عياش، وهو المعروف بالأعور الكلبي.

وهو شاعر مجيد، كان منقطعا إلى بني أمية، ثم انتقل إلى الكوفة، وكان بينه وبين الكميت بن زيد مفاخرة.

انظر ترجمته: إرشاد الأريب (١٠/٢٤٧-٢٤٩)، الأغاني (١٥/١٢٢-١٢٣)، البيان والتبيين (١/٣٨٤).

(٣) البحر: الوافر.

قائله: حكيم الأعور ابن عياش الكلبي، من شعراء الشام، من قصيدة هجا فيها مضر.

الشاهد:

على أن جمع أسود، وأحمر جمع تصحيح شاذٌّ... فكل صفة لا تلحقها التاء؛ فكأنها من قبيل الأسماء، فلذا لم يجمع هذا الجمع: «أَفْعَل فَعْلاء وفَعْلان فعلى».

وأجاز ابن كيسان أحمرون، وسكرانون، واستدل بهذا البيت، وهو عند غيره شاذ. اهـ.

قلت: في خزانة الأدب (١/١٧٨) الشاهد رقم (٢٤) فيه:

«بناتُ بني نزار» بدلاً من «نساء بني تميم».

اللغة: «الحلائل» جمع حليل - بالحاء المهملة - وهو الزوج، والحليلة: الزوجة، سُميا بذلك؛ لأن كلا منهما =

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالأفضل فيقال: الأفضلون؛ لأن مؤنثه فعلى.

وخرج ما كان من باب فعلان فعلى كندمان من الندم؛ فإن مؤنثه ندمى أما ندمان من المنادم؛ فيجمع هذا الجمع لأن مؤنثه ندمانة، وخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح، فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل إذا كان بمعنى المفعول كقتيل. يقال: رجل قتيل، وامرأة قتيل.

أما لو كان بمعنى الفاعل؛ فلا يستوي فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء كعليم للمذكر، وعليمة للمؤنث، وبقولنا فيما تقدم، والمراد به هنا: اسم المفعول أي: المذكر... إلخ يندفع الاعتراض على المتن بأن فيه قصورا؛ لأنه لم يذكر الملحق بجمع المذكر السالم في هذا الإعراب.

وحاصل الجواب أن في كلامه حذف المعطوف.

قوله «**لسلامة بناء**» أي: لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير.

قوله: «**مع قطع النظر... إلخ**» دفع لما يقال أن هذا الجمع ليس سالما لأنه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة أن الواو أتى بها نيابة عن الحركة، ودلالة على جماعة الذكور، والنون أتى بها جبرًا لما فاته من الإعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يؤت بهما لمحض الجمعية والذي يجعل المفرد به متغيرا هو الذي يؤتى به لمحض الجمعية كصنوان لجمع صنو.

قوله: «**وحموك**» بكسر الكاف لأنه قريب الزوج الذكر على المشهور فلا يضاف لا إلى المرأة أي على المشهور وأما الكاف في البقية؛ فإن أضفتها إلى مذكر فتحت وإلا كسرت.

قوله: «**واستغنى عن اشتراط... إلخ**» أي: من التصريح باشتراط... إلخ.

=

يحل للآخر، ولا يحرم.

و«أسودين» صفة حلائل.

المصادر: المقرب (٨١)، ابن يعيش (٦٠/٥)، الشافية (١٤٣)، الهمع (٤٥/١)، الدرر اللوامع (١٩/١)، الأشموني (١٨١/١).

ملحوظة: قال الأستاذ عبد السلام هارون -رحمه الله- في معجم شواهد العربية (٣٨٤/٢): نسب ابن عصفور هذا البيت للكميت.

قوله: «**مفردة**» فلو ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى أو المجموع.

فإن جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف أو جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة كذا في الحاشية.

والذي في الحفني على الأشموني عن ابن قاسم أنها إن جمعت بالألف والتاء أيضا بأن أريد بها من لا يعقل أعربت إعراب الجمع بالألف والتاء، وأنها لا يجمع منها جمع سلامة المذكر إلا الأب، والأخ، والعم، وإن نازع في جمع الأخير البهوتي.

قوله: «**مكبرة**» فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة.

قوله: «**مضافة**» فلو أفردت أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أب، ورأيت أبا، ومررت بأب.

حكم الإضافة لياء المتكلم:

قوله: «**لغير ياء المتكلم**» فلو أضيفت إليها أعربت بالحركات المقدرة، والذي ذكر الشارح أربعة شروط ويزاد عليها أن تكون غير منسوبة فلو كانت منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أبويك وأن يكون الفم خاليا من الميم، وإلا أعربت بالحركات الظاهرة، وأن تكون ذو بمعنى صاحب؛ فإن كانت موصولة فهي مبنية على المشهور وأن تضاف ذو إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، وشذ إضافتها إلى نحو: «**أنا الله ذو بكة**»[1] سواء كان اسم الجنس معرفة نحو: ﴿**وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ**﴾[2]، أو نكرة نحو: ذو مال.

وقولنا: اسم جنس ظاهر احترازًا من الضمير العائد لاسم الجنس نحو:

إنَّما يَعْرِفُ الفضلَ مِنَ النَّاسِ ذَوُوه ....[3]

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع (٢/٥٠)، وقد لا تلغى إضافة ذو إلى ضمير نحو: ذو بكة إلى صاحب بكة.
قلت: كذا ورد اسم مكة في القرآن الكريم. [سورة آل عمران آية: (٩٦)]، وقيل سميت بذلك؛ لأنها أبكت كل من حاول الاعتداء عليها.

(٢) سورة الحديد آية: (٢١).

(٣) البحر: الرمل (المدور).
قال السيوطي في همع الهوامع (٢/٥٠): المختار جواز إضافة ذو إلى ضمير كما يفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور عليه قوله.... ثم ذكره.
قال الجوهري: «وأما ذو الذي بمعنى صاحب؛ فلا يكون إلا مضافا، وإن وصفت به نكرة أضفته إلى نكرة، وإن أضفت به إلى معرفة أضفته إلى الألف واللام، ولا يجوز أن تضيفه إلى مضمر ولا إلا زيد، وما أشبهه.
=

فإنه لا يعامل معاملته، وإلا فاسم الجنس لا يكون إلا ظاهرا، وقولنا غير صفة قيد لا بد منه في إخراج الصفات كقائم وضارب؛ فإنها أسماء أجناس فقول بعضهم إنه لبيان الواقع؛ لأن اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد، والمراد بالصفة: ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات، وإنما لم تضف إليها؛ لأن الغرض من وضعها كما علمت التوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس، وإذا كان المضاف إليه وصفا لم يحتج إليها إذا علمت ذلك علمت أن الشروط ثمانية و لم يصرح بها المتن؛ لأنه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لكن يوهم اشتراط إضافتها للكاف وإضافة ذو إلى لفظ مال يوهم اشتراط التصريح بالإضافة وليس كذلك بل مثل الإضافة الصريحة الإضافة المقدرة كما في قوله:

خَالَطَ مِنْ سَلْمى خَياشِيمَ وَفَا ....[1]

=

[لسان العرب (١٤٧٧/٣) ذو].

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (٥٣/١، ٣٨/٣)، همع الهوامع (٥٠/٢)، الدرر اللوامع (٦١/٢)، لسان العرب: «ذو».

(١) عجزه:

.... صَهْباءُ خُرْطُومًا عُقارًا قَرْقَفا

البحر: الرجز.

قائله: العجاج.

الشاهد فيه: على أن أصله «وفاها» فحذف المضاف إليه.

قال أبو علي الفارسي «في إيضاح الشعر»: اعلم أن أبا الحسن الأخفش قال في قول الراجز: «خالط من سلمى خياشيم وفا» إنّ التقدير: وفاها، فحذف المضاف إليه. وحكى بعضهم أن من الناس من لحّنه والتلحين ليس بشيء؛ لاحتماله، قال أبو الحسن. وفيه قول آخر: أنه جاء على قول مَنْ لم يُبدل من التنوين الألف في النصب، ولكن جعل النصب في عدم إبدال التنوين ألفًا كالجرِّ والرفع، كما جعلوا النصبَ في نحو: كفى بالنأى من أسماء كاف.

اللغة:

الخياشيم: جمع خيشوم، وهو أقصى الأنف، والصهباء: فاعل خالط، وهي الخمر، سميت به للونها، وهو الصُّهْبة، وهي الشقرة، والخرطوم: السُلافة. قال الزمخشري في أساس البلاغة: وشرب الخرطوم. أي السُّلافة، لأنها أول ما ينعصر، والعفار، بالضم: الخمر.

المعنى: يصف طيب نكهتها كأن فيها خمرًا. وإنما جمع الخياشيم باعتبار أجزائه وأطرافه، وحيث كان الأصل فاها، فحذف المضاف إليه، ينبغي أن يكون خياشيم كذلك أيضا، أي خياشيمها وفاها. خزانة

=

أي خياشيمها وفاها.

قوله: «**وأسقط المصنف... إلخ**» المراد بالإسقاط: عدم الذكر أي تركه، و لم يأت به.

قوله: «**الهن**» هو على الصحيح اسم يكنى به عن أسماء الأجناس مطلقا سواء كان يستقبح التصريح بذكرها أو لا.

قوله: «**في تثنية الأسماء خاصة**» اعترض بأن الألف علامة في المثنى لا في التثنية التي هي فعل الفاعل.

وأجيب بأن كلامه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق؛ فالإضافة إلى الأسماء من إضافة البعض إلى الكل فهي على معنى من أي في المثنى من الأسماء أو من إضافة الصفة للموصوف أي في الأسماء المثناة، وقوله: الأسماء لا محترز له لأن غيرها لا يثنى كما أن قوله خاصة كذلك سواء رجع إلى تثنية أو إلى الأسماء، وهو بمعنى خصوصا فهو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية والعاقبة منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصا بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن مالك.

حد المثنى:

والمراد بالمثنى: «**كل اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة، أغنت عن العاطف والمعطوف**» فخرج بالقيد الأول نحو: العمرين في عمرو وعمرويه وبالثاني في أبي بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا، واثنتان إذ لم يسمع كل ولا كلة، ولا اثن ولا اثنة وهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في إعرابه لا منه ثم اعلم أنه يشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله:

شَرطُ الُمثنى أَنْ يَكُونَ مُعْرِبًا ... وَمفْرَدًا مُنَكَّرا مَا رُكِّبَا
مُوافِقًا فِي اللَّفظِ وَالمعنى لَهُ ... مُمَاثِلٌ لَمْ يغن عَنْهُ غَيْرَهُ

=

الأدب (٣/٤٤٢) رقم (٢٤٣).

المصادر: المقتضب (١/٢٤٠)، والمخصص (١/١٣٦- ١٣٨)، (١٤/٩٦، ١٥/٧٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/٨٩)، العيني: (١٥٢)، والهمع (١/٤٠)، الدرر اللوامع (١/١٤)، حاشية ياسين (١/١٢٥)، أراجيز البكري (٥)، ملحقات ديوان العجاج (٨٣).

كذا في الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا.

وأما نحو: ذان، وتان، واللذان، واللتان، فصيغ موضوعة للمثنى، وليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين، ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حده، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، ولا يثنى العلم باقيا على علميته؛ بل ينكر ثم يثنى، وقد مرت الإشارة إلى ذلك في جمع المذكر ولا يثنى ما ركب تركيب إسناد اتفاقا ولا مر على الأصح.

وأما المركب الإضافي من الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه، ولايثنى ما لم يتفق في اللفظ.

وأما نحو: الأبوان فمن باب التغليب، ولا ما لم يتفق في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز.

وأما قولهم: «**القلم أحد اللسانين**» فشاذ ولا يثنى ما لا ثاني له في الوجود؛ فلا يثنى الشمس والقمر.

وأما قولهم: «**القمران**» للشمس والقمر فمن باب المجاز ولا ما استغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لأنهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواآن، ولا ما استغنى بملحق المثنى عن تثنيته؛ فلا يثنى جمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا، أفاده في التصريح.

قوله: «**تضربان**» بالفوقانية، وهو يصلح للمخاطبين المذكرين نحو: أنتما تضربان يا زيدان والمؤنثين نحو: أنتما تضربان يا هندان، والتاء فيه للخطاب، ولا تكون الألف فيه إلا اسما ويصلح للغائبتين المؤنثتين سواء كانت الألف اسما نحو: الهندان تقومان، أو حرفا على لغة: أكلوني البراغيث نحو: تقومان الهندان، والتاء فيه للتأنيث لا للخطاب ففيه أربع صور.

قوله: «**ويضربان بالتحتانية**» للغائبين المذكرين، اسما كانت الألف نحو: الزيدان يضربان أو حرفا نحو: يضربان الزيدان على تلك اللغة ففيه صورتان:

قوله: «**تضربون بالفوقانية**» خاص بجمع الذكور الحاضرين نحو: أنتم تضربون ولا تكون الواو فيه إلا اسما ففيه صورة واحدة.

قوله: «**ويضربون بالتحتانية**» لجمع الذكور الغائبين سواء كانت الواو فيه اسما نحو: الزيدون يضربون، أو حرفا نحو: يضربون الزيدون على تلك اللغة ففيه صورتان.

قوله: «**المخاطبة**» هذا القيد لبيان الواقع إذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحترز عنه.

قوله: «**نحو تضربين**» ولا يكون إلا مبدوءاً بالتاء الفوقية ولا تكون الياء فيه إلا اسما؛ ففيه صورة واحدة؛ فجملة الأفعال باعتبار ما تقدم عشرة، وإن نظر إلى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس، وإلى انقسام المؤنث إلى حقيقي التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور.

قوله: «**ثبوت النون**» أي: النون الثابتة فهو من إضافة الصفة للموصوف.

قوله: «**وللنصب**» أي: من حيث هو إلى آخر ما تقدم.

قوله:«**أخت الفتحة**» أي: مشاركتها في مطلق التحريك أي التحرك؛ فلا يرد أن وصفها التحرك، وإن التحريك فعل المتكلم.

قوله: «**لبعد المشابهة فيها**» أي: لضعف المشابهة في الحذف؛ فالضمير في قوله فيها راجع للحذف وأنثه لاكتساب مرجعه، وهو حذف التأنيث من المضاف إليه، وهو النون في قوله: بحذف النون، ويقال: أنت باعتبار العلامة.

قوله: «**مواضع**» جمعها باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها إلا موضع والياء لها موضعان لا ثلاثة.

وأما الجواب بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء، ولا يجري في الألف والكسرة، وحذف النون لما عرفت من أنه ليس لكل منها إلا موضع واحد.

قوله: «**الأول في الاسم**» تقدم ما فيه ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الإعراب أو مقدرة للتعذر أو للمناسبة منصرفا أو غير منصرف أشار إلى بعض ذلك بالأمثلة ومثله: رأيت غلامي، وقوله تعالى: ﴿**وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ**﴾[1]، ولا يخفى إعرابه.

قوله: «**في جمع التكسير**» أي: الجمع المكسر ويعمم فيه بمثل ما قبله كما أشار إلى بعض ذلك بالأمثلة.

قوله: «**في الفعل المضارع**» سواء كان صحيح الآخر أو معتله.

قوله: «**إذا دخل عليه ناصب**» لا حاجة إليه لأن الشيء لا ينصب إلا بناصب لكنه ذكره توضيحا، و لم يذكره في نظائر هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار، وكان

---

(١) سورة الأنعام الآية: (٨٤)، سورة الأنبياء الآية: (٧٢)، سورة العنكبوت الآية: (٢٧).

الأولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله؛ فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك إذا دخل عليه رافع ويكتفي بذلك عن ذكر مثله في نظائره.

قوله: «**مما تقدم في علامات الرفع**» وهو ما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، وهو نون التوكيد بقسميها، ونون النسوة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة؛ فإن دخل عليه الناصب، وكان متصلا به نون النسوة كان إعرابه محليا نحو: (ولا يحل لهن أن يكتمن).

قوله: «**المتقدمة**» أشار به إلى أن أل في الأسماء للعهد الذكري.

قوله: «**وما أشبه ذلك**» قد يقال: لا فائدة له مع قوله أولا نحو: رأيت أباك.

وأجيب بأن نحو أفاد عدم الحصر في الذهن وهذا أفاد عدم الحصر في الخارج، أو بالعكس وقول الشارح: من نحو رأيت... إلخ. بيان لها مما أشبه ولا موقع للفظ نحو هنا لأنه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها.

وأجيب بأن ذكرها باعتبار كل فرد وحده من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت حماك من بقية إخوانه، وكذا نحو: رأيت فاك من بقية إخوانه، وهكذا، ولو أسقطها وقال: من رأيت حماك... إلخ لكان أحسن.

قوله: «**فالسموات مفعول به**» أي: عند الجمهور وقوله: وقيل: مفعول مطلق أي: عند الجرجاني، والزمخشري، وابن الحاجب، وصوبه في المغني ووضحها بأن قال:

المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا كقولك: ضربت زيدا فإن زيدا كان موجودا، وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل إيجاده وإن كان ذاتا لأن الله تعالى موجد للأفعال، والذوات جميعا والجمهور لا يشترطون هذا الشرط، وباتفاق القولين نصب السموات، ونحوه بالكسرة، وهذه حكمة تأخير الإعراب عن حكاية القول الثاني، وهذان القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة بل جاريان في نحو: خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم أنه إنما نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالكسرة حملا للنصب على الجر كما فعلوا ذلك في أصله وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق الفرع بالأصل، و لم يعربوه بالحروف كأصله؛ لأنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب بخلاف أصله.

واعلم أيضا أن هذا الجمع يطرد في ستة أشياء منظومة في قول الشاطبي في شرح

الألفية:

وقسهُ في ذِي التَّا وَنحو ذِكْرى وَدِرْهم مُصَغّر وصخْرا
وزينبُ ووصف غيرِ العاقلِ وغيرُ ذا مسلمٍ للنَّاقلِ

قوله: «**في التثنية**» أي: المثنى.

قوله: «**وأطلق الجمع... إلخ**» اعتذار عن إطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم، وقوله: لكونه على حد المثنى أي: طريقته في الإعراب بالحروف وفي أن آخر كل منهما نون تحذف للإضافة.

قوله: «**لأنه... إلخ**» أي: لأجل أن المثنى شريك جمع المذكر السالم في الإعراب بالحروف.

قوله: «**بثبات النون**» أي: بالنون الثابتة.

قوله: «**وتقدم أنها كل فعل مضارع... إلخ**» فيه تسمح لأن الذي تقدم قوله، وأما النون؛ فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذ اتصل به ضمير تثنية إلخ، ولم يتقدم أنها كل فعل مضارع... إلخ. نعم تقدم ما يفيد ذلك.

قوله: «**وللخفض**» اللام بمعنى على.

قوله: «**لأنها أخت الكسرة في التحريك**» أي: مشاركتها في التحرك فإطلاق التحريك على التحرك من إطلاق السبب على المسبب.

قوله: «**مواضع تخصها**» الجمع باعتبار الأفراد الشخصية، وإلا فالفتحة ليس لها إلا موضع واحد، وهو الاسم الذي لا ينصرف.

قوله: «**المنصرف**» أي: حقيقة كزيد أو حكمًا وهو غير المنصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف سواء ظهر إعراب ذلك الاسم كزيدا أو قدر للثقل أو التعذر أو المناسبة كمررت بالقاضي والفتى، وغلامي.

قوله: «**وهو الاسم المتمكن الأمكن**» يحتمل أنه تعريف للمنصرف من حيث هو سواء كان مفردًا أو جمع تكسير ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالأعم إن لم يحمل الاسم في التعريف على المفرد، وقد أجازه المتقدمون؛ لأنه يستفاد به التمييز في الجملة، والاسم المتمكن هو العاري عن شبه الحرف؛ فلم يبن والأمكن الزائد في التمكن، وهو العاري عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف.

واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة: متمكن أمكن، وهو الاسم المعرب المنصرف، ومتمكن غير أمكن، وهو المعرب غير المنصرف، ولا متمكن وأمكن، وهو المبني كالمضمرات وأسماء الاستفهام.

قوله: «**لدخول تنوين الصرف عليه**» الأولى أن يقول للحوق تنوين الصرف له لأن الدخول يكون في الأوّل والتنوين في الآخر وإضافة تنوين إلى الصرف من إضافة المسمى إلى الاسم أي: التنوين المسمى بالصرف، وما ذكره من أن الصرف هو التنوين أي تنوين التمكين كما ذكره بقوله: وهو المسمى بتنوين التمكين هو مذهب المحققين الذي أشار إليه ابن مالك بقوله:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الاسْمُ أَمْكَنا[١]

وقيل: هو الجرّ مع التنوين.

وقيل: يطلق على تنوين التمكين والعوض والمقابلة والصرف.

قوله: «**وجمع التكسير المنصرف**» أي: حقيقة كما مثل الشارح أو حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو: اعتكفت في مساجدكم أو مقرونا بأل نحو: ﴿**وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ**﴾[٢] بناء على ما تقدم في المفرد، هذا ولم يقل المصنف في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر لزيادة الإيضاح للمبتدئ لأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما.

قوله: «**وسيأتي أن غير المنصرف**» أي: من نوعي المفرد وجمع التكسير.

---

(١) قال المكودي في شرح الألفية ص ١٦٥ لهذا البيت:
يعني أن الصرف هو التنوين الذي به يتبين أن الاسم الذي يتصل به يسمى أمكن، وما صرح به من أن الصرف هو مذهب المحققين.
ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده في هذا الباب أن يبين الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصرف وعرفه، لأن بمعرفته يعرف الاسم الذي لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف، وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف.
ثم اعلم أن جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعًا خمسة في النكرة، وسبعة في المعرفة.
وقد شرع في القسم الأول فقال:
فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

(٢) سورة البقرة آية: (١٨٧).

قوله: «**ولا يكون إلا منصرفا**» ولذا لم يقيده بالمتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله.

قوله: «**إذا لم يكن علما**» هذا قيد في قوله: ولا يكون إلا منصرفا.

ولقائل أن يقول: لا ضرورة إلى هذا القيد؛ لأن ما جعل علما صار مفردًا، والكلام في الجمع نعم يصح إطلاق الجمع عليه باعتبار أصله.

قوله: «**فإن كان علما... إلخ**» نحو: عرفات علما لموضوع الوقوف، وأذرعات قرية من قرى الشام، واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية، ولم يحذف تنوينه؛ لأنه في الأصل نيابة فاستصحب بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع، ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه، ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فقط؛ فالأول راعى الجمعية فقط، والأخير راعى التسمية فقط، والمتوسط توسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه، وهو وإن لم يكن تنوين صرف إلا أنه مشبه له في الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم أنه لو سمي به مذكر كأن سمي رجل بمسلمات أنهم يصرفونه وقد روي باللغات الثلاث قوله:

تنوَّرتُها من أذرعات وأهلُها ... بيثربَ أدنى داراها نظرٌ عالي[1]

---

(١) قائله: امرؤ القيس.

البحر: الطويل.

قال البغدادي في خزانة الأدب (٥٦/١)، الشاهد رقم (٣): يروى بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم بفتح التاء في مثله مع حذف التنوين.

ويروى من «أذرعات» كسائر ما لا ينصرف، فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف، والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية.

اللغة:

أذرعات: بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان.

يثرب: اسم مدينة رسول الله ﷺ.

التنور: قال المبرد في الكامل: المتنور الذي يلتمس له ما يلوح له في النار.

الإعراب:

«أدنى داراها» مبتدأ، و«نظر عالي» خبره بتقدير مضاف، وقال أبو علي الفارسي في الإيضاح الشعري ولا =

قوله: «**المعتلة**» أي: آخرها حال الإضافة حرف علة، وإنما قلنا حال الإضافة لئلا يرد عليه فوه؛ فإن آخره حال الإفراد هاء وأصله فوه بفتح الفاء عند سيبويه، والخليل وبضمها عند الفراء وعلى كلا القولين هو بإسكان الواو.

قوله: «**المضافة**» أي: إلى غير ياء المتكلم.

قوله: «**في التثنية مطلقا**» أي: سواء كان لمذكر أو لمؤنث.

قوله: «**السالم للمذكر**» أي: فأل في الجمع للعهد الذكرى والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية كما مر.

قوله: «**في الاسم الذي لا ينصرف**» سواء كان مفردًا أو جمعًا مكسرًا ظاهر الإعراب أو مقدرة وضابطه أنه المشابه للفعل في اشتماله على علتين فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى، أو علة فرعية تقوم مقام علتين، وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان:

إحداهما: ترجع إلى اللفظ وهي اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه.

وأما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لأن الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا في الحاشية، ومثله في حاشيته على الأشموني وتعقبه سم نقلا عن العلامة الدنوشري حيث قال: وفيه تأمل؛ لأن التركيب جاء للفعل من حيث المعنى اهـ.

والثانية: ترجع إلى المعنى وهي احتياجه إلى الفاعل في الإفادة وما يحتاج فرع ما يحتاج إليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فإذا شابهه الاسم في اشتماله على مطلق علتين... إلخ. وليس المراد في اشتماله على عين العلتين اللتين في الفعل منع منه شيآن ممنوعان من الفعل وهما الكسرة والتنوين، وبوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع إيراد نحو: هند

=

يجوز أن يكون نظرٌ خبر أدنى لأنه ليس به، لأن أدنى أفعل تفضيل، وأفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضٌ له، فوجب أن يكون بعض الدار، وبعض الدار لا يكون النظر فإما أن يحذف المضاف من النظر: أي: أدنى دراها ذو نظر. وإما أن يحذف من الأوّل، أي نظر أدنى دارها عالي ليكون الثاني الأول.

انظر: الكتاب لسيبويه (١٨/٢)، المقتضب (٣٣٣/٣، ٣٨/٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٧/١، ٣٤/٩)، ديوان امرئ القيس (٣١)، الأشموني (٩٤/١).

إذا صرف مع أن فيه الفرعيتين أي: لأنهما ليستا بمعتبرتين لانتفاء بعض الشروط حينئذ كما سيأتي فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو: أجيمال الجيم تصغير أجمال جمع جمع ففيه فرعيتان؛ فإن المجموع فرع المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ أو كانتا من جهة المعنى فقط نحو: حائض، وطامث، ففي كل منهما فرعيتان التأنيث وهو فرع التذكير والوصف، وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم تمنع منه الكسرة، ولا التنوين؛ لأنه لم يصر بذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع:

الأولى: صيغة منتهى الجموع.

الثانية: التأنيث وهو ثلاثة أنواع، وتأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة، وتأنيث بالتاء الظاهرة، وتأنيث معنوي كما سيأتي.

والثالثة: المعرفة والمراد هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخلية المضمر والمبهم هنا لكونهما مبنيين والكلام في المعربات وجعل ذي الإضافة أو اللام غير المنصرف في حكم المنصرف.

والرابعة: المعجمة.

والخامسة: وزن الفعل.

والسادسة: زيادة الألف والنون.

والسابعة: العدل.

والثامنة: التركيب.

والتاسعة: الوصف.

وأن من هذه العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل بالمتنع بمفرده وهو شيآن صيغة منتهى الجموع، وألف التأنيث المقصورة والممدودة.

أما وجه قيام الأول مقام علتين فلأن كونه جمعا بمنـــزلة علة، وهي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، وكونه أقصى بمنـــزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية.

وأما وجه قيام الثاني مقامهما فلأنه زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه؛ فلا يقال في حمراء حمر، ولا في حبلى حبل فالتأنيث بمنـــزلة علة، وهي من جهة المعنى واللزوم بمنـــزلة علة أخرى، وهي من جهة اللفظ كذا في الحاشية.

والذي في الحفني على الأشموني أن التأنيث بمنـــزلة علة ترجع إلى اللفظ، ولزوم علامته علة ترجع إلى المعنى وأن منها ما لا يستقل بالمنع بل لابد من علة ثانية معه وهي السبعة الباقية وبعض الثامنة، وهو التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي وهذه على قسمين:

ما يمنع منها مع الوصفية، وما يمنع مع العلمية ضرورة أن الوصفية والعلمية لا يجتمعان لتنافي مدلولهما؛ فإن مدلول العلمية الذات ومدلول الوصفية حالة من أحوالها؛ فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثنى وثلاث، ووزن الفعل؛ كأحمر وزيادة الألف والنون كسكران.

ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر ويزيد وعثمان، وثلاثة أخرى، وهي العجمة كإبراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعديكرب إذا علمت ذلك علمت أن تسمية كل واحدة من هذه العلل السبعة، وبعض الثامنة علة مجاز إذ كل واحدة جزء علة؛ فالعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما كما قاله بعضهم.

وقد أشار الشارح للنظم ما تقدم بقوله: هو ما كان على صيغة منتهى الجموع.. إلخ.

قوله: «**وهو ما كان... إلخ**» أي: الاسم الذي لا ينصرف المشتمل على علة تقوم مقام علتين ما كان إلخ. أي: هو الذي وجد على وزن صيغة أي هيئة منتهى أي أقصى الجموع أي: الذي لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة مثلا: كلب يجمع على أكلب ثم يجمع أكلب على أكالب، وكذلك نعم يجمع على أنعام ثم يجمع أنعام على أناعيم، وأكالب وأناعيم لا يجمعان بعد ذلك فهما على صيغة وقفت عندها جموع التكسير وقولنا: لا يمكن أن يجمع جمع تكسير لا ينافي إمكان جمعه جمع سلامة نحو: الصواحبات جمع صواحب؛ فصواحب لا يجمع جمع تكسير بعد هذه الصيغة التي هو عليها، وإن جمع جمع سلامة على صواحبات وإنما لم يكن الجمع جمع سلامة ضارا في دعوى أن صيغة صواحب مثلا: بلغت أقصى صيغة الجموع مع أنه قد بقي من الصيغ صواحبات جمع سلامة فلم تبلغ صواحب أقصاها؛ لأن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم، وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان نحو مساجد أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح، ولا فرق بين أن يكون أوله ميما كما مثل أو غيرها كصوامع وقناديل، وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الأولى نحو: جوار أو لا والحرف المشدد بحرفين؛ فنحو دواب

من الصيغة الأولى، ونحو: بخاتي جمع بختي من الثانية، وبقولنا: كل جمع مكسر خرج نحو: تدانى، وتواني، فإنهما مفردان مصدران لتداني وتواني، وبقولنا: أوسطها ساكن خرج طواعية وكراهية وهما خارجان من الجمع أيضا؛ لأنهما مفردان وخرج ملائكة ونحوه.

وبعضهم أخرجها باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث وقد علم من ضابطه المذكور شروطه وبقي منها أن لا تلحقه ياء النسبة في الجمعية فخرج نحو: ظفارى نسبة إلى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى بالأظفار فهو مصروف؛ لأن الياء فيه ياء لنسبة تحقيقا، وخرج نحو: حواري بالحاء المهملة، والراء بعد الألف، وهو الناصر وحوالي وهو المحتال فكل منهما مصروف؛ لأن الياء فيه ملحقة بياء النسب؛ لأنه سمع من العرب مصروفا فقدر فيه الانتساب، وإن لم يكن منسوبا حقيقة.

قوله: «**وإن كان مختومًا بألف التأنيث الممدودة**» ألف التأنيث الممدودة عند بعضهم هي الألف التي بعدها همزة وعند بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وعلى هذا فإطلاق الممدودة عليها مجاز؛ لأن الممدود ما قبلها لا هي وهي تمنع مطلقا سواء كانت في علم كرياء، أو نكرة كصحراء أو صفة كحمراء، أو جمع كأصدقاء جمع صديق وصلحاء جمع صالح، وأعزاء جمع عزيز، وألف التأنيث المقصورة هي ألف لينة مفردة سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة، أو نكرة كذكرى أو صفة كحبلى، أو جمع كمرضى وجرحى.

قوله: «**أو كان فيه العلمية والتركيب**» هذا شروع فيما فيه علتان والعلمية كون الاسم علما لمذكر أو مؤنث والتركيب جعل اسمين بمنـــزلة اسم واحد وشرط تأثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه مزجيا ليس عدديًا ولا مختومًا بويه فخرج المركب الإضافي فإنه يجرى على جزئه الثاني بعد التركيب ما جرى عليه قبله من الصرف، وعدمه كغلام زيد وأبي هريرة، وأما جزؤه الأول فيعرب بالحركات الثلاث لفظًا أو تقديرًا وخرج المركب الإسنادي نحو: شاب قرناها، وتأبط شرًا؛ فإنه مبني محكي على حالته قبل العلمية؛ فلم يكن له حظ في منع الصرف؛ لأن منع الصرف مخصوصة بالمعربات، كذا قيل.

ولقائل أن يقول: الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علمًا مبنية، وإن كانت أجزاؤها معربة وبعد العلمية معربة إعرابا تقديراً باستثقال الحرف الأخير بحركة الحكاية فتكون من المعربات تقديراً إلا من المبنيات وإذا كان كذلك فينبغي أن يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه؛ لأن عدم ظهور الإعراب لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصا

وحبلى وموسى.

ويمكن أن يقال الحكاية مانعة من اعتبارها اسمًا واحدًا حتى يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه، وخرج أيضا المركب التقييدي مطلقا التوصيفي وغيره كجملة الشرط كالحيوان الناطق، وإن قام زيد علمين وخرج أيضا المركب العددي كخمسة عشر؛ فإنه مبني على فتح الجزأين إلا اثني عشر واثنتي عشرة، فإن الجزء الأول منهما يعرب إعراب المثنى والجزء الثاني مبني على الفتح، وخرج المزجي المختوم بويه كسيبويه؛ فإنه مبني على الصحيح، وقد أشار الشارح إلى هذه الشروط بالمثال في قوله: نحو معديكرب أي: وحضرموت، وبعلبك فيرفع الجزء الثاني بالضمة وينصب ويجر بالفتحة بلا تنوين والجزء الأول باق على حاله من الكون كمثال الشارح أو الفتح كما مثلنا وهذا هو الأفصح ويجوز فيه الصرف أيضا، والبناء.

قوله: «**أو العلمية والتأنيث**» سواء كان التأنيث لفظيًا أو معنويًا أما المعنوي فهو أن يكون اللفظ المجرد من التاء والألف موضوعًا في الأصل المؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقيًا كزينب علم امرأة أو مذكرًا حقيقيًا كالمثال علم رجل أو يكون في الأصل لمذكر ثم جعل علما لمؤنث كزيد علم امرأة وهذا التأنيث إنما يكون بتاء مقدرة لظهورها في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلمية واحد من أمور أربعة:

إما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف كزينب وسعاد، لأن الحرف الرابع ينـــزل منـــزلة تاء التأنيث.

وإما تحرك الوسط من حروفه نحو: سقر اسم لجهنم؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء.

وإما كونه عجميا كجور بضم الجيم وحمص اسمي بلدين.

وإما كونه منقولا من مذكر نحو زيد إذا سمي به امرأة؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه.

وأما التأنيث اللفظي ملحقًا بآخره علامة التأنيث سواء كان موضوعًا لمذكر كطلحة وحمزة، أو لمؤنث كفاطمة، وإن كان الثاني معنويا أيضا، ولا شرط له غير انضمامه للعلمية إذا علمت ذلك علمت أن أقسام التأنيث ثلاثة: لفظي ومعنوي كفاطمة علم امرأة، ولفظي فقط كطلحة وحمزة علمي رجلين ومعنوي فقط كزينب وسعاد علمي

امرأتين وهذا ظاهر أو علمي رجلين نظرًا للأصل، وقد أشار إلى ما تقدم ابن مالك[1] بقوله:

كَـذَا مُـؤَنَّثٌ بِهَـاءٍ مُطْلَقَـا ... وَشَـرْطُ مَـنْعِ الْعَـارِ كَـوْنُهُ ارْتَقَى

فَـوْقَ الـثَّلاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ ... أَوْ زَيْـدِ اسْـمَ امْـرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ

وَجْهَـانِ في الْعَـادِمِ تَـذْكِيرًا سَبَقْ ... وَعُجْمَـةٌ كَهِـنْد وَالْمَـنْعُ أَحَـقْ[2]

من أسباب المنع من الصرف العلمية والعجمة:

قوله: «**أو العلمية والعجمة**» العجمة: كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعها مع العلمية أن يكون ما هي فيه علما في لغة العجم قبل استعماله في اللغة العربية علما، وهذا ما جزم به ابن الحاجب، ووافقه ابن مالك وهشام، وهو ظاهر قول سيبويه؛ لكن جمهور النحويين على أنه لا يشترط وإنما الشرط أن يكون علمًا في أول استعمال العرب، وبه جزم الرضي، وقال: لا ترى أن قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب

---

(١) الألفية في النحو والصرف ص: (٥٦).

(٢) قال المكودي: «كذا مؤنثٌ بَهاءٍ مُطْلَقَا» يعني أن العلم بالهاء يمتنع صرفه مطلقا سواء كان ثنائيا كهبة أوزائدًا كخولة وعائشة، وسواء كان مدلول الاسم مؤنثًا كفاطمة أو مذكرًا كطلحة، ثم إن المعنوي متحتم المنع وجائزه، وقد أشار إلى الأوَّل بقوله: «وَشَرْطُ مَنْعِ العارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى».

فَـوْقَ الـثَّلاثِ أو كَجُـورَ أَوْسَقِرْ ... أَوْ زَيْـدِ اسـم امْـرأةٍ لا اسمَ ذكرْ

فوق من المؤنث الذي علامة فيه، وهو متحتم المنع أربعة أنواع:

الأول: الزائد على الثلاثة كزينب وسعاد، فإن الحرف الرابع قام مقام التاء.

الثاني: الثلاث الساكني الوسط إذا انضمت إليه العجمة كجور اسم بلد وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كسقر، لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

الرابع: أن يكون منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد، فإنه نقل من الخفة إلى الثقل، وشرط مبتدأ، وضع مضاف إليه، وهو أيضا مضاف إلى العار، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، والقارئ بالياء، فحذفت الياء، واستغنى عنها بالكسائي... إلخ.

وَجْهـانِ في العـادِمِ تَـذْكِيرًا سَـبَقْ ... وَعُجْمَـةٌ كَهِـنْدَ وَالَمْـنعُ أَحَـقّ

يعني أن الثلاثي الذي عدم التذكير السابق، وعدم العجمة يجوز فيه وجهان الصرف والمنع، والمنع أفصح، وفهم ذلك من قوله، والمنع أحق. [شرح المكودي على الألفية ص: ١٦٨، ١٦٩].

إلى العلم فلم ينصرف فيه فصار غير منصرف.

وشرطها أيضا عند سيبويه، وأكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضي والمتأخرون.

وأما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط أحد أمرين:

إما تحرك الوسط أو زيادة حروف الاسم على ثلاثة.

قال الأشموني: ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال:

أحدها: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح.

الثاني: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف، وفيما سكن وسطه وجهان.

الثالث: أن ما تحرك وسطه لاينصرف، وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب.

واعلم أن أسماء الأنبياء وكذا الملائكة أعجمية إلا أربعة من الكل منظومة في قوله:

هُودٌ شُعيبُ صَالِحٌ مُحَمَّدٌ   أَوْضَاعها في العجمِ لَيْست تُوجد

رِضوان مَالِك نكيرُ منكر   أَمْثَالُها في الحُكمِ مَا قَد ذَكرُوا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة؛ فإنها مصروفة وكذا أسماء جميع الأنبياء لا تنصرف إلا سبعة منظومة في قوله:

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا   وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

قوله: «**أو العلمية ووزن الفعل**» أي: وزن مختص في لغة العرب بالفعل أصالة بمعنى أن الواضع وضعه أصالة للفعل و لم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذ إلا منقولا عن الفعل كشمّر بتشديد الميم علم فرس، وأما بقم اسم نبت يصبغ به معروف فعجمي؛ فلا يضر في اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الأسماء العربية وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير، وإلا بأن اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكي.

وأما دُئِل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ، وقد تقدم أننا قلنا من غير شذوذ؛ فإن لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه أن يكون في أول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد كما يزاد في أول المضارع أي: حرف من أحرف المضارعة الأربعة نحو: أحمد، ونحمد، وتغلب، ويشكر أعلامًا لأشخاص معينة فهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها مبدوأة بحروف خاصة بالمضارع؛ فلم تكن في أصل الاسم وههنا كلام نفيس فانظره في الحاشية.

قوله: «**والعلمية وزيادة الألف والنون**» أي: زيادتهما على حروف الكلم الأصلية فلا منع فيما هما فيه، وهما أصليتان كمستعان، أو إحداهما كتبيان، وإذا تجاذب الكلمة أصلان

أصل يقتضي الزيادة، وأصل يقتضي عدمها جاز الصرف، وعدمه نحو: شيطان إن كان من شطن بمعنى بعد انصرف لأصالة النون، وإن كان من شاط شيطا، إذا هلك لم ينصرف، ومثل ذلك حسان من الحس أو الحسن، وعفان من العفة أو العفونة.

قوله: «**أو العلمية والعدل نحو عمر**» العدل في اللغة له معان منها نقيض الجور.

وفي الاصطلاح تحول الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير إعلال ولا إلحاق؛ فخرج بقولنا مع اتحاد المعنى المشتق؛ فإنه يختلف المعنى فيه، وفي المشتق منه؛ فضارب قد خرج عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو: ثلاثة؛ فإنه لم يتغير عن المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة وبقوله: من غير إعلال ما تغير للإعلال كمقام؛ فإن أصله مقوم كمذهب نقلت حركة الواو إلى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فأبدلت ألفا فصار مقام فهذا لا يقال له عدل عندهم؛ لأن التغير للإعلال وبقولنا ولا إلحاق نحو: كوثر؛ لأنه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الإلحاق بجعفر.

ثم إن العدل نوعان: تحقيقي، وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف.

وتقديري: وهو الذي لا يدل عليه دليل إلا منع الصرف؛ فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية نحو: مثنى وثلاث ورباع، والتقديري يمنع مع العلمية نحو: عمر؛ فإنه لا يوجد إلا علما غير منصرف، ولم يكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدر فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد؛ فقيل: إنه عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر.

قوله: «**أو الوصف والعدل**» تقدم معنى العدل.

وأما الوصف: فهو اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها، ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان أولى؛ لأن تقدير كلامه أو وجد في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح؛ لأن الوصف اسم كما مر فكيف يوجد في الاسم إذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وشرط تأثير الوصفية مع انصراف مع علة أخرى الأصالة أي: أن يكون اللفظ موضوعًا للمعنى الوصفي أولاً: وإن غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر أن يراد به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون تلك الملاحظة بعد أن كان موضوعًا للدلالة على ذات مبهمة

وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك(١):

وأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيةْ(٢)

قوله: «**نحو مثنى**» معدول من اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ورباع معدول عن أربعة أربعة، ومثلها مثلث ومربع؛ لأن كلا منهما معدول عن مكرر؛ فإن الأصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى، وتكرره، وحيث لم يتعدد اللفظ علم أنه معدول عن مكرر، واختلفوا فيما وراء ذلك إلى عشار ومعشر هل جاء أم لا والصواب مجيئه.

قوله: «**والوصف وزيادة الألف والنون**» تقدم شرط الوصف وهو الأصالة، وأما الألف والنون فيه فشرطهما أن لا يكون مؤنث ما هما فيه على وزن فعلانة عند الأكثر وهو الراجح، وقيل الشرط وجود فعلى في مؤنثه ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا فعلى الأول يمنع من الصرف لانتفاء فعلانة الذي هو شرط في منع الصرف وعلى الثاني يصرف لعدم وجود فعلى الذي هو شرط، ومن ثم اختلفوا في رحمن إذا تجرد من أل والراجح المنع بناء على الأول.

قوله: «**فهذه كلها**» أي: الأسماء المذكورة ونحوها.

قوله: «**أو نقل أل**» سواء كانت معرفة كقوله تعالى: ﴿**وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ**﴾(٣) أو موصولة كقوله:

مَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاظِرَهُ إِذا نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذِكر الْعَوَاقِبِ(٤)

---

(١) الألفية في النحو والصرف ص: (٥٥).

(٢) قال المكودي: «وألغين عارضَ الَوْصفيَّةْ.. كَأَرْبَعٍ». يعني أن وزن أفعل إذا كان اسما ووصف به فوصفيته غير معتد بها في المنع لعروضها، وذلك كأربع، فإنه اسم من أسماء العدد، لكن العرب وصفت به فقالوا: مررت بنساء أربع فهو منصرف، ولا أثر لوصفيته، وكذلك رجل أرنب أي ذليل، وأصله الأرنب، وكما يلغي عارض الوصفية، فكذلك يلغي أيضًا عارض الاسمية، وإلى ذلك أشار بقوله: وعَارِضَ الاِسْمِيَّه.
وهو عكس أربع، وعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفا فيجري مجرى الأسماء فتلغى اسميته، ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل، وقد مثل ذلك بقوله:

فَالأَدْهَمُ القَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعَ في الأَصْلِ وَصْفًا انْصِرافُهُ مُنِعْ

[شرح المكودي على الألفية ص ١٦٦].

(٣) سورة البقرة آية: (١٨٧).

(٤) البحر: الطويل.

وبناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله:

رَأَيْتُ الوليد بن الْيَزِيدِ مُبَارَكًا [شَدِيدا بِأَعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُه](١)

ومثلها أم في لغة حمير كقوله:

أإنْ شِمت مَنْ تَجِدْ بَرِيقًا تَألقا [تَبِيتُ بليلٍ أمْ أرْمَد اعتاد أوْلقا](٢)

=

المصادر: العيني (١/٢١٥)، الأشموني (١/٩٦).

(١) البحر: الطويل.

قائله: من كلام ابن ميادة، واسمه الرماح بن أبرد بن ثوبان، وميادة اسم أمه، وهو أحد الشعراء المقدمين الفصحاء المحتج بشعرهم. من قصيدة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: أعباء الخلافة، الأعباء: جمع عبء - بكسر العين، وسكون الباء وآخره همزة - وهو الحمل الذي يثقل عليك، ويروى في مكانه «بأحناء الخلافة» والأحناء: جمع حنو -بوزن عبء- وهو ناحية الشيء، و«كاهله» أصل الكاهل ما بين الكتفين، ويكنى بشدة الكاهل عن القوة، وعظيم التحمل لمهام الأمور.

المعنى: يمدح الوليد بن يزيد أنه مبارك ميمون النقيبة، قوي على تحمل مهام الخلافة، عظيم الاضطلاع بأهوالها، كثير الالتفات إلى نواحيها المختلفة يدبرها، ويهيمن عليها.

الشاهد فيه:

قوله: «اليزيد» فإن «أل» في هذه الكلمة تحتمل أمرين:

الأمر الأول: أن تكون للتعريف، والأمر الثاني: أن تكون زائدة.

فأما الأمر الأول: فإنه يتأتى إذا كان الشارح قبل أن يدخل «أل» عليه قد قصد تنكيره فصار شائعًا شيوع رجل ونحوه من النكرات، ثم أدخل بعد ذلك «أل» للدلالة على التعريف، فصار كالرجل ونحوه، مما دخلت عليه أل لقصد التعريف، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في «يزيد» علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى؛ بل يكون فيه علة واحدة، وهي وزن الفعل، لأن العلمية قد زالت عند قصد التنكير، وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعا من الصرف، فلا يصح التمثيل به للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه.

والأمر الثاني: أن تكون «أل» قد زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بالوليد الذي دخلت عليه «أل» للمح الأصل، وإذا كانت أل زائدة كانت العلمية باقية، فيكون فيه العلتان العلمية، ووزن الفعل، فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول أل عليه.

انظر: شرح قطر الندى ص: (٧٢) رقم (١٢)، الإنصاف (١/٣١٧)، شرح المفصل لابن يعيش (١/٤٤)، خزانة الأدب (١/٣٢٧، ٣/٣٥٢)، الشافية (١٢)، مغني اللبيب (٥٢)، العيني (١/٢١٨، ٥٠٩).

(٢) البحر: الطويل.

قال أبو حيان: وحكم ما لا ينصرف أنه لا ينون... ولا يجر بالكسرة، واختلف لم منع منها.

=

ثم اعلم أن فيما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع أل ثلاثة أقوال:

أحدها: أن يكون باقيا على منعه من الصرف مطلقا.

ثانيها: أن يكون متصرفا مطلقا.

ثالثها: التفصيل وهو أنه إن زالت منه علة فمنصرف نحو: بأحمدكم، وبعثماننا، فإن العلمية زالت لأن الأعلام لا تضاف حتى تنكر، وإن بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم.

قوله: «**وللجزم**» هو لغة: القطع مطلقا، واصطلاحًا: قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل.

قوله: «**علامتان السكون**» هو لغة: ضد الحركة، واصطلاحًا: ما ذكره الشارح.

قوله: «**والحذف**» هو لغة: الإسقاط والقطع والوصل.

واصطلاحًا: ما ذكره الشارح أيضًا.

قوله: «**سقوط حرف العلة**» أي: من الفعل المعتل وقوله أو النون من الأمثلة الخمسة.

قوله: «**للجازم**» أي: لأجله.

فإن قلت: حيث كان السكون اصطلاحًا حذف الحركة كما ذكره الشارح كان المناسب أن يقول بالمتن، وللجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون ولحذف حرف العلة وحذف النون.

=

١- فقيل: لئلا يتوهم أنه مبني، لأن الكسرة لا تكون إعرابا إلا مع التنوين.

٢- وقيل: لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، لأنها حذفت، واجتزئ بالكسرة.

٣- وقيل: لئلا يتوهم أنه مبني لأن الكسرة لا تكون إعرابا إلا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة، فلما منع الكسر حمل جرّه على نصبه فجرّ بالفتحة كما ينصب بهما لاشتراكهما في الفضلية بخلاف الرفع، فإنه عمدة كما حمل نصب جمع المؤنث على جره لذلك؛ فإن أضيف أو صحب أل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة أو بدلها، وهو أم في لغة طيء جر بالكسرة اتفاقا في نحو: ﴿في أحسن تقويم﴾ و﴿كالأعمى والأصم﴾... ثم ذكر الشاهد وقال: أي بليل الأرمد، وهل هو باق حينئذ على منع صرفه، وإنما جرَّ لأمنِ دخول التنوين فيه أو مصروف، لأنه دخله خاصة من خواص الاسم فضعف فيه شبه الفعل خلاف بناه بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصرف، والثاني هو المختار، وعليه السيرافي والزجاج والزجاجي وفي رأي ثالث اختاره كثير من المتأخرين يفصل بين ما زالت منه إحدى العلتين كالعلم فإنه تزول منه العلمية بالإضافة، ودخول اللام فيصرف وما لا كالوصف، ونحوه فلا. [همع الهوامع (١/٢٤)].

وانظر: الدرر اللوامع (١/٧)، الأشموني (١/٩٦).

قلت: إنه أراد التصريح المقصود.

فإن قلت: العلامتان المذكورتان هما نفس الجزم إذ هما حذف الحركة أو الحرف والجزم هو كذلك فقد جعل الشيء علامة لنفسه وذلك غير معهود.

قلت: هذا الإشكال ساقط أما على أن الإعراب معنوي فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف؛ لأن الجزم حينئذ تغيير مخصوص علامته السكون، وما ناب عنه، وأما على أن الإعراب لفظي؛ فالتغاير بالإجمال والتفصيل.

قوله: «**في الخط**» أي منه وقوله تبعًا حال من الواو أي حالة كونها تابعة.

قوله: «**لالتقاء الساكنين**» علة لحذفها في اللفظ وفي بعض النسخ لا لالتقاء الساكنين وعليها كتب الشيخ النبتيتي حيث قال أي: ليس حذفها في الخط لدفع التقاء أي اجتماع الساكنين، وإن كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك.

قوله: (ومن نحو ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[1] فإن النون حذفت لتوالي النونان) الأصل لتبلوون بواوين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى للثقل؛ فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين، وإنما لم تحذف واو الضمير؛ لأنها نائب الفاعل فهي عمدة، وكلمة بخلاف لام الفعل فإنها جزء كلمة وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة فصار: لتبلون؛ فأدخلت نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات، ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة، و لم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه حقها فقيل: لتبلون، و لم تحذف النون لفوات الغرض الذي جيء بها لأجله، وهو التوكيد، وإعراب هذا الفعل أن تقول: اللام موطئة للقسم وتبلون فعل جماعة الذكور المخاطبين مبني للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو نائب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد.

فإن قلت: قد جمع بين ثلاث نونات في نحو: النساء جنن في الماضي ويجنن في المضارع.

قلت: لما كان فيهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف لتبلون، فإن الأولى للرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة زوائد على أصل الكلمة، والثقل، إنما يحصل

---

(١) سورة آل عمران آية: (١٨٦).

بالزوائد.

قوله: «**مواضع**» جمع موضع باعتبار الأفراد الشخصية فلا يرد أن السكون ليس له إلا موضع واحد والحذف له موضعان كما تقدم نظيره أو أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف وغلبه على السكون.

قوله: «**ولم يتصل بآخره شيء**» أي: يوجب بناءه أو ينقل إعرابه من نوني النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين خلافا للشيخ الشنواني حيث اقتصر على الثاني فإن الجازم إن دخل على ما فيه نون النسوة نحو: لم يرضعن كان مبنيًا على السكون محله جزم.

قوله: «**ما لم يكن في آخره ألف إلخ**» لو أسقط في لكان أولى، وأظهر؛ لأن إثباتها يوهم أن آخره الفعل المعتل غير حرف العلة، وليس كذلك، وإذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على إثباتها أن يكون الشيء ظرفا لنفسه ويجري ذلك في أمثال هذه العبارة.

قوله: «**حرف علة**» أي أصلي؛ فإن كان غير أصلي بأن كان بدلا من همزة كيقرأ من القراءة ويقري من إقراء الضيوف ثم يدخل الجازم جاز حذفه وتركه بناء على الاعتداء بالإبدال، وعدمه كما قاله الشارح في شرح الأزهرية.

قوله: «**وعلامة جزمها حذف العلة**» وذلك لأن الجازم لما دخل ووجد الآخر منها ساكنا فلم يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون وكان ذلك الآخر لضعفه شبيهًا بالحركة تسلط عليه؛ فحذفه نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة أو التوكيد وجب بقاء حرف العلة نحو: لم يخشين و لم يرمين و لم يدعون.

قوله: «**وهي كل فعل إلخ**» الأولى إسقاط كل لأنها للأفراد، والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتى بها لبيان الاطراد أي: في التنصيص على كل فرد فرد.

فصل:

هو لغة: الحاجز بين الشيئين.

واصطلاحًا: عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد وهو مصدر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل، وأن يكون بمعنى المفعول، والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها عنها، وعلى الثاني مفصولة عنها، وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبراملسي، وإلا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعي فيها معناها الأصلي؛ فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول.

قوله: «**في ذكر**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفصل.

قوله: «**حاصل**» بمعنى محصول أي محصل الكلام الطويل المتقدم.

قوله: «**من أول باب علامات الإعراب إلى هنا**» من فيه للبيان أي الذي هو أول علامات الإعراب ممتد إلى هنا، ولا يصح أن تكون من هنا لابتداء الغاية كقولهم: سرت من البصرة إذا السير ثابت في المبتدأ دون الذكر هنا، وأشرت بقولي ممتدًّا إلى هنا إلى أن إلى متعلقة بمحذوف كما أشار إليه بعضهم.

قوله: «**تمرينا**» مفعول لأجله أي: ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدي أي تكرير التعليم له ليسهل عليه وهذا جواب عما يقال التكرير معيب.

قوله: «**على عادة المتقدمين**» متعلق بمحذوف حال من ذكر أي حالة كونه جاريا على... إلخ. وهذا جواب عما يقال: هل المصنف اخترع هذا الصنيع أو مسبوق به.

قوله: «**وحاصله**» أي ما تقدم.

قوله: «**المعربات قسمان**» مبتدأ وخبر وفيه الإخبار بالمثنى عن الجمع وصح ذلك مع أن الخبر عين المبتدأ إما لأن المراد بالمعربات الجنس الصادق باثنين قال فيه للجنس والقاعدة أن أل الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت معنى الجمعية، وإما لأن كل قسم متعدد؛ فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم فالمثنى في معنى الجمع فالمطابقة وجوده نظرا للمعنى على حد فإذا هم فريقان يختصمون، والحاصل أنه لا بد من التأويل في المعربات ليوافق قسمان أو عكسه، والمراد جنس المعربات من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وكونها

قسمين بالاستقراء.

قوله: «**يعرب بالحركات**» أي: وجودا أو عدمًا قد حل فيه المعرب بالسكون، وبذلك اندفع ما يقال أن المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب بالحركات.

قوله: «**أو بالسكون**» لا حاجة إليه لدخوله فيما يعرب بالحركات كما تقدم.

قوله: «**يعرب بالحروف**» أي: وجودًا أو عدمًا فدخل فيه المعرب بالحذف، وبذلك اندفع ما يقال: إن المعرب بالحذف لا يدخل.

قوله: «**بالحذف**» أي حذف أحد الأحرف الأربعة وفيه ما تقدم.

قوله: «**أربعة أنواع**» جمع نوع والمراد أربعة أبواب، ولفظ أنواع زائدة للتوكيد وللمبادرة لبيان أن المراد بقوله: أربعة الأنواع لا الأفراد، لأن الأفراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر، ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل حيث لم يكتف بقوله؛ فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد... إلخ. بل أجمل أولا حيث قال أربعة أنواع إلخ. محافظة على زائدة الإجمال ثم التفصيل.

قوله: «**الاسم المفرد وجمع التكسير**» أي: ما ألحق منهما بالمثنى وجمع المذكر السالم ككلا وكلتا فإنه مفرد اللفظ ألحق بالمثنى في إعرابه.

قوله: «**وكلها**» المراد الكل المجموعي ولذا قال الشارح أي مجموع الأنواع الأربعة وهذا إذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد بضمير كلها ما يشمله، وإنما كان من الكل المجموعي للتخلف عن الحكم المذكور في بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المستثنى فيكون من الكل المجموعي، وأما إذا نظرنا لكلام المصنف مع إخراج المستثنى من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير غيره فيكون الكل من الجميعي؛ لأنه ليس هناك أفراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور وعدم دخول ما تخلف تحتها.

قال العلامة الشنواني: بل يصح أن يراد الجمع مطلقا ولا يضر التخلف الذي ذكره الشارح؛ لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتي، وخرج إلخ.

والحاصل: أنه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد بالكل الكل الجميعي؛ لأن المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل.

قوله: «**مجموع هذا**» أي: المذكور كنوع من الأنواع الأربعة ترفع بالضمة... إلخ هو الأصل في المعربات.

قوله: «**جمع المؤنث السالم**» أي: ما يصدق عليه لا نفسه أي لفظ جمع إذ هو ينصب

بالفتحة كما لا يخفى.

قوله: «**والاسم الذي لا ينصرف**» أي: ما يصدق عليه هذا الاسم نحو: أحمد لا نفسه أي لفظ الاسم الذي لا ينصرف؛ لأنه ليس فيه شيء من موانع الصرف، والمراد ما لم يضف أو يتل أل فلا تغفل.

قوله: «**المعتل الآخر**» أي: ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو، ويخشى ويرمي ونحوها نظير ما مر.

إن قلت: لا حاجة إلى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لأن المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي.

قلت: إن سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم والحاصل أن المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة، وعند الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان أوله أو وسطه أو آخره فهو أعم مطلقا من المعتل عند النحاة فيجتمعان في نحو: يخشى ويدعو، ويرمي وينفرد المعتل عند الصرفيين في نحو وعد وقال.

قوله: «**بحذف آخره**» وتقدم أنه ينصب بفتحة مقدرة على الألف وظاهرة على الواو والياء.

فإن قلت: لم لم يحملوا النصب في هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره كما أن الجزم كذلك كما حملوا نصب الأفعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون.

قلت: أجيب بأنه إنما كان ذلك في الأفعال الخمسة لتعذر الإعراب بالحركات فيها بخلاف ما هنا فأعرب نصبا بحركة مقدرة على الألف، وظاهرة على الواو والياء على الأصل.

قوله: «**التثنية وجمع المذكر السالم**» أي: ما تصدقان عليه نظير ما مر لا لفظهما؛ لأن لفظ التثنية مصدر ولفظ جمع ليس هو الجمع.

قوله: «**والأسماء الخمسة**» أي ما تصدق عليها كما مر، وكونها خمسة باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها فتزيد على ذلك كما سبق.

قوله: «**فأما التثنية**» مصدر أريد به اسم المفعول أي المثنى كما سبق وقال بعضهم إنه في الأصل مصدر نقل إلى الكلمة المخصوصة وليس من إطلاق المصدر على اسم المفعول مجازًا فعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى وهو الكلمة المخصوصة إلى الذهن عند الإطلاق وهو علامة الحقيقة، والحاصل أن إطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة إما

مجازًا أو حقيقة عرفية.

قوله: «**فترفع بالألف وتنصب وتخفض بالياء**» على اللغة المشهورة ومقابلها إلزامه الألف وإعرابه كالمقصور وعليه لا وتران في ليلة، وإن هذان لساحران، ومن العرب من يلزمه الألف، ويعربه كالمفردات فيقول: جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولو سمي به أي المثنى جاز إعرابه كأصله وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مع لزوم الألف كعمران.

قوله: «**وأما جمع المذكر السالم... إلخ**» ولو سمي به أو بما ألحق به جاز إعرابه كأصله، وإعرابه كحين في لزوم الياء وظهور حركات الإعراب على النون مع التنوين ما لم يكن أعجميا وإلا امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف كقنسرين وجاز إلحاقه يعربون في لزوم الواو والإعراب على النون منونة، وجاز إعرابه كهرون في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية، وشبه العجمة، وجاز لزوم الواو، وفتح النون، وانظر على هذا الأخير هل الإعراب بحركات مقدرة على النون أو الواو.

وفي الشيخ خالد على التوضيح أن هذا نظير من يلزم المثنى بالألف ويكسر النون ويقدر الإعراب وقضيته أن تقدر الحركات ههنا على الواو قاله ابن قاسم العبادي.

قوله: «**فيرفع بالواو**» المضموم ما قبلها لفظا، وهو ظاهرًا أو تقديرًا نحو: المصطفون والأعلون.

قوله: «**المكسور ما قبلها**» أي: لفظًا وهو ظاهر أو تقديرًا نحو: ﴿**وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ**﴾[1]؛ فإن أصله المصطفين تحركت الياء الأولى، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت فتحة الفاء دليلا عليها.

قوله: «**وأما الأسماء الخمسة فترفع... إلخ**» أي: في إحدى لغاتها إلى آخر ما مر.

قوله: «**وتنصب وتجزم بحذفها**» وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرًا ونظمًا. قرئ: ﴿**قالوا ساحران تظاهرا**﴾[2] أي تظاهرا فأدغمت التاء في الظاء.

وفي الحديث: «**لا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**»[3].

---

(١) سورة ص آية: (٤٧).

(٢) سورة القصص آية: (٤٨).

(٣) الحديث: صحيح.

=

وقال الشاعر:

أبيتُ أسرى وتبيتي تَدلكي شَعْرُكِ بِالْعَنْبرِ والْمِسكِ الذَّكِي[1]

ولا يقاس على ذلك، وإنما جاز حذفها حملا على أصلها الذي هو الضمة فإنها

=

أخرجه مسلم (٧٤/١) ١- كتاب: الإيمان ٢٢- باب: بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأن محبة المؤمنين من الإيمان، وأن إفشاء السلام سبب حصولها رقم (٩٣-٥٤) عن أبي هريرة. وأبي داود ٣٧٩/٠٥) ٣٥- كتاب: الأدب- ١- باب: ماجاء في إفشاء السلام رقم (٥١٩٣)، والترمذي (٥٠/٥) ٤٣- كتاب: الاستئذان ١- باب: ما جاء في إفشاء السلام رقم (٢٦٨٨) قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح، وأحمد بن حنبل في المسند (١٦٥/١، ١٦٧، ١٥٦/٢، ١٧٠، ١٩٦، ٣٦١، ٤٤٢، ٤٩٥، ٥١٢). - وابن ماجه (٦٣/١) بتحقيقي المقدمة ٩- باب: في الإيمان رقم (٦٨)، وأوله: «والذي نفسي بيده..» ، وأعاده ابن ماجه في سننه (٢٣٠/٤) بتحقيقي ٣٣- كتاب: الآداب ١١- باب: إفشاء السلام رقم (٣٦٩٢).

قال السندي: «لا تدخلوا الجنة»: هكذا بحذف النون هاهنا، وفي قوله: «ولا تؤمنوا» والقياس ثبوتها في الوضعين، فكأنه حذف نون الإعراب للمجانسة والازدواج.

المراد: لا تستحقوا دخول الجنة أو لا حتى تؤمنوا إيمانا كاملا، ولا تؤمنوا ذلك الإيمان حتى تحابوا، وأصله تتحابوا، أي يحب بعضكم بعضًا.

(١) البحر: الرجز.

قال البغدادي في خزانة الأدب (٣٣٩/٨) رقم (٦٣٠).

الشاهد فيه: على أن النون من الأفعال الخمسة قد يندر حذفها إلا للأشياء المذكورة نظمًا ونثرًا، والأصل: تبيتين وتدلكين «حذف النون ضروري» قال ابن جني: في باب ما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور من كتاب الخصائص (٣٨٨/١)، سألت أبا علي عنه، فخضنا فيه، واستقر الأمر على أنه حذف النون من تبيتين كما حذف الحركة للضرورة في قول امرئ القيس في ديوانه ص ٢٥٨.

فاليوم أشرب غير مستحقب

كذا وجدته معه. فقال لي: فكيف تصنع بقوله: تدلكي؟ قلت: نجعله في الموضعين تبيتي فاطمأن الأمر على هذا، وقد يجوز أن يكون تبيتي في موضع النصب بإضمار أن في غير الجواب.

قوله: «أبيت أسرى» أبيت مضارع بات بيتوتة ومبيتا ومباتا، ومعناه اختصاص الفعل بالليل.

تدلكي: دلكت الشيء دلكا من باب قتل، إذا مرسته بيدك.

والذكي: الشديد الرائحة.. قال أبو القاسم البصري في كتاب: أغلاط الدينوري في كتاب النبات، يستعمل الذكاء أيضا في حدة الرائحة.

وانظر: المحتسب (٢٢/٢)، والتصريح (١١/١)، والهمع (٥١/١)، ويس على التصريح(٧٦/١، ٣٣٢).

حذفت تخفيفا كقراءة أبي عمرو ﴿وَلَا يَأْمُرْكُمْ﴾[1] بإسكان الراء وإذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز الإثبات مع الفك والإدغام، وجاز الحذف والمحذوف عند سيبويه ورجحه ابن مالك نون الرفع وأكثر المتأخرين على أنه نون الوقاية.

قوله: «**علامات الإعراب**» الإضافة بمعنى اللام على أن الإعراب معنوي وبيانية على أنه لفظي.

(١) سورة آل عمران آية: (٨٠).

قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١/٤٤٤): حكى عن أبي عمرو أنه قرأ يأمركم -بالسكون، وحذف الضمة من الراء لثقلها، قال أبو العباس المبرد: لا يجوز هذا؛ لأن الراء حرف الإعراب، وإنما الصحيح عن أبي عمرو أنه كان يختلس الحركة.

وقال أبو البقاء العكبري في التبيان (١١/٧٣) عن ذكر الآية(٦٧) من سورة البقرة قال: ﴿يأمركم﴾ قرئ بإسكانها -أي الراء- لأن الكاف متحركة وقيل الراء حركة، فسكنوا الأوسط تشبيهًا له بعضد، وأجروا المنفصل مجرى المتصل.

ومنهم من يختلس، ولا يُسكّن، و الجيد همزة. وقال أبو البقاء في التبيان (١/٢٧٥) عند الآية (٨٠) من سورة آل عمران: ويقرأ بإسكان الراء فرارًا من توالي الحركات.

باب الأفعال

أي: هذا باب بيان حقائق الأفعال وإنما قدرنا حقائق؛ لأنه ذكر حقائق الأفعال بالمثال بقوله نحو: ضرب إلخ، وذلك بناء على ما قاله ابن الحاجب من أن التعريف يفاد بالمثال.

قوله: «**الاصطلاحية**» أي: لا الأفعال اللغوية التي هي جمع فعل بفتح الفاء، وهو المصدر أي: الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو غير ذلك؛ لأنها لا تنحصر في ثلاثة وأخذ الشارح هذا القيد من التقسيم إلى ثلاث؛ لأن ذلك ليس إلا للأفعال الاصطلاحية ولأن كل قوم إنما يتكلمون على اصطلاحهم، ولهذا لم يحتج المتن إلى التصريح بهذا القيد فأل فيه للعهد الذهني بخلافها في قوله: الأفعال ثلاثة: إلخ. فإنها للعهد الذكرى لتقدم مدخولها في الترجمة والمراد بيان أنواع تلك الأفعال لا صيغها؛ لأنها لا تنحصر في ثلاثة أي بيان أنواعها من حيث زمانها لا بالنظر إلى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما.

قوله: «**جمع فعل**» أي: بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة أنواع فكان الأخصر أن يعبر في المتن بالمفرد الذي هو الجنس ولكن أراد مزيد البيان المبتدي لأجل ذلك ذكر الأفعال ثانيا بالاسم الظاهر وإلا فكان الأخصر أن يقول: وهو ثلاثة.

قوله «**لا رابع لها**» أخذ الحصر من هذه الجملة لأنها مفيدة له؛ لأن لام الجنس إذا دخلت على مبتدأ كما هنا كان منحصرا فيما بعده؛ فالمعنى الأفعال منحصرة في ثلاثة كما أنها إذا دخلت على خبر كان منحصرا فيما قبله كقولك: زيد الأمير.

قال الشيخ على الأجهوري رحمه الله تعالى:

مُبْتَدأ بِلامِ جِنْس عُرِفا ... مُنْحَصِرٌ فِي مُخْبِرٍ بِهِ وَفَا
وَإِنْ عُرِّي عَنْها وَعُرِفَ الْخبرِ ... بِاللاَّمِ مُطْلَقا فَبالعكسِ اسْتقَر

ودليل الحصر في ثلاثة أن الفصل إن تأخر التلفظ به عن وقوعه فهو الماضي، أو قارن بعض وجوده فهو المضارع، أو تقدم التلفظ به عن الفعل فهو الأمر.

قوله: «**ماض**» قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز فإن الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضي بقوله: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ**﴾ وهو ماض ثم ﴿**أَنْ يَقُولَ**﴾ وهو مضارع، ثم ﴿**كُنْ**﴾ وهو الأمر.

قوله: «**وهو ما دل... إلخ**» هذا حد لخصوص الماضي، وسيأتي حد خصوص المضارع، والأمر وأما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره في باب الإعراب سابقا مستوفى فارجع إليه إن شئت.

قوله: «**دل على حدث... إلخ**» أي: دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث إلخ بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بأن يكون الحدث والزمان مقترنين في المعنى الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترنًا بزمان ماض بحسب الوضع بأن يكون الحدث والزمان مقترنين في المعنى الوضعي أي: فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض، أي: أن الحدث والزمان اصطحبا في الوضع لهما فحينئذ ساوى قول بعضهم ما دل على حدث وزمان، كما يأتي؛ فلا يعترض بأنه لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم الفعل اهـ محشي ملخصًا.

أقول قوله: «**بأن يكون جزء معناه حدثا... إلخ**» لا يصح؛ لأن الحدث المقترن بالزمان الماضي ليس جزء المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله: أي فعل فهم منه حدث مقترن... إلخ، وإذا كان كذلك فلم يصح قوله: قبل أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب أن يقول، أي: دل دلالة مطابقية؛ لأن الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أي: المصطحب معه في الوضع دلالة على تمام المعنى فهي مطابقية لا على جزئه؛ فتكون تضمنية وإنما دلالة التضمن هي الدلالة على الحدث فقط أو الزمان فقط هكذا ظهر؛ فتأمل بإنصاف، والحاصل كما قال سبط الرهاوي في حاشية البجائي في أن الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنا، وعلى الفاعل والمكان التزاما.

وقيل على كل منهما مطابقة و لم يتعرض للنسبة مع تصريح غيره بأنه يدل عليها.

قوله: «**بزمان ماض**» المراد بالماضي اللغوي فلا دور في التعريف ولا يقال: هذا الحد غير مانع لصدقه على المضارع المجزوم بلم أو لما أختها؛ لأن دلالته على الزمان الماضي عارضة نشأت من لم أو لما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار إنما هو بأصل الوضع.

قوله: «**وقبل تاء التأنيث الساكنة**» بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة أصالة فلا يرد أنها تحرك لعارض كما مر.

فإن قلت: كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا.

أجيب: بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرأ لها أنها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء، وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فإن فاعل فعل التعجب يرجع إلى ما وهي بمعنى شيء عظيم وفي فاعل خلا وعدا وحاشا الخلاف الآتي في الاستثناء من أنه ضمير يرجع إلى البعض المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب هو ذا، وهو من الأمثال وهي لا تغير والعبرة بأصل الوضع فقوله، وقبل أي: بحسب الوضع.

قوله: «**أي مشابه**» أشار به إلى وجه تسميته بالمضارع يعني أنه سمي مضارعًا من المضارعة التي هي في اللغة المشابهة ووجه المشابهة أنه أشبه الاسم في أربعة في الإبهام، والتخصيص؛ فإن يضرب يحتمل الحال والاستقبال.

فإن قلت: الآن تخصص بالحال، أو غدا تخصص بالاستقبال كقولك: رجل والرجل وفي قبول لام الابتداء نحو: إن زيدًا ليضرب كما تقول: إن زيد الضارب وفي جريانه على حركات اسم الفاعل، وسكناته كيضرب فإنه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل فيه نحو: يقتل بالقياس إلى اسم فاعله وهو قاتل ولهذا أعرب دون أخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجعه.

قوله: «**وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال**» أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنًا بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث وأحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضعي أي فعل فهم منهم حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع إلخ اهـ. محشي ملخصا وفيه ما تقدم قريبا من المناقشة وخرج بقوله: بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو: أنا ضارب غدا لأن الوضع لم يجعل الزمان جزء معناه، وكذلك اسم الفعل المضارع كويّ بمعنى أعجب ولا يشكل الفعل المضارع المنفي بلم نحو: لم يضرب فيكون التعريف غير جامع لأن دلالته على الزمان الماضي عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أن المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كما أن الاسم يكون مشتركا بين المعاني العديدة كالعين للباصرة والجارية وعين الذهب، وغير ذلك؛ فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالي تارة وللحدث والزمان الاستقبالي تارة أخرى فهو حقيقة فيهما على الأصح عندهم مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر إلى كل وضع مقترن بواحد فقول الشارح مقترن بأحد إلخ أي بوضع واحد فيكون جاريا على الراجح.

قوله: «**زمان الحال والاستقبال**» الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولأجل ذلك

يقال: زيد يصلي الآن مع أن بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل ويعرف أيضا بأنه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو: زيد يكتب الآن؛ فيكتب مضارع بمعنى الحال؛ لأن وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها.

والحاصل: أن الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو ظرفا الزمانين وليس بزمان لأن ظرف الزمان جزأ لا يتجزأ والزمان مركب من جزأين فصاعدا.

وإذا عرفت ذلك فقولهم: الحال: اسم للحاضر فيه تسمح لما علمت، ولأن الزمان لا يستقر غمضة عين.

كذا قال النبتيتي وناقشه في الحاشية بقوله: وقوله: لأن ظرف الزمان... إلخ. يتأمل مع قوله: إنه ظرفا الزمانين؛ فإن الظرفين اثنان؛ فتأمل اهـ.

والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد: الزمان المستقبل أي الآتي.

قوله: «**وقبل لم**» بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد بقبوله لم صحة دخولها عليه وآثرها على غيرها؛ لأنها أشهر عوامله ولأن لها امتزاجًا بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه.

قوله: «**وأمر**» هو لغة: نقيض النهي وجمعه أمور.

واصطلاحًا: ما ذكره الشارح.

قوله: «**ما دل على طلب... إلخ**» أي: فعل دل بحسب الوضع بصيغته وقوله: على طلب حدث من إضافة الصفة للموصوف أي:حدث مطلوب حاصلا ذلك الحدث في زمان الاستقبال، وإن لم يستعمل فيه بل أريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة كالإباحة والتهديد.

قوله: «**وقبل ياء المخاطبة**» أي: ياء الفاعلة وهي مضمر عند سيبويه والجمهور أي: وقبل نون التوكيد نحو: اضرب فإنه يدل على الطلب بصيغته بحسب الوضع، ويقبل الياء المذكورة نحو: اضربي ويقبل نون التوكيد بقسميها نحو: اضربن واضربنّ فخرج بقيد الوضع نحو: ﴿**تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[1]؛ لأنه وإن دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة إذ هو بمعنى آمنوا، وجاهدوا، بدليل جزم المضارع في جوابه وهو

---

(١) سورة الصف آية: (١١).

قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[1]... إلخ.

فليست دلالته على الطلب بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو: لتضرب لأنه وإن قبل الياء، ودل على الطلب بالوضع ليست دلالته عليه بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله: لا تضرب فإنه للنهي، وهو طلب الترك، وخرج بقولنا ما دل على طلب ما قبل ياء المخاطبة، أو نون التوكيد، و لم يدل على الطلب، وذلك المضارع نحو: أنت تقومين وخرج به أيضا أفعل في التعجب؛ لأنه لا يدل على الطلب، ولا بالوضع على الصحيح بل خبر، وهو فعل ماض أتى به على صورة الأمر كما هو مقرر في محله، وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة أو النون نحو: دراك ونزال فإنه وإن دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء ولا النون وكذا نحو: ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا؛ لأنه لا يقبل الياء ولا النون وإن دل على الطلب ثم إن إخراج نحو: دراك ضربا بهذا القيد محتاج إليه إن فسرت ما في كلام الشارح بلفظ أما على تفسيرها بفعل كما تقدم؛ فلا حاجة إليه لأن الإخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل.

ثم اعلم أن الأمر للزمان المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بأن زمنه مستقبل، ولا بأنه حال فزمانه مستقبل أبدا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه؛ لأن المقصود حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾[2] أي أدم ذلك وباعتبار الإنشاء له زمان حالي بناء على أن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

قوله: «**فالماضي مفتوح الآخر**» أي: مبني على فتح آخره وقوله: أبدا أي في جميع أحواله، أما البناء؛ فلأنه الأصل في الأفعال فلا يسئل عن علته وإنما يسئل عن كونه على حركة، وعن كونها فتحة وجواب الأول أنه أي الماضي أشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يقع صفة وصلة وخبرا وحالا فقرب منهما فبني على حركة؛ لأن الحركة أقرب إلى الإعراب من السكون، وجواب الثاني أنه بني على الفتحة لخفتها وثقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع ثقيلان وبناء الماضي متفق عليه، والخلاف إنما هو فيما بني عليه على قولين قول بالتفصيل، وهو أنه إن اتصلت به واو الجماعة بني على الضم كضربوا.

---

(١) سورة الصف آية: (١١).

(٢) سورة الأحزاب آية: (١).

وإن اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون كضربت وإلا بني على الفتح.

وقول بالإطلاق، وهو أنه مبني على الفتح في سائر أحواله لكن الفتح إما ظاهر كضرب أو مقدر للتعذر كرمى أو للثقل كضربت أو للمناسبة كضربوا، وهذا هو الراجح.

وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمله، وسيأتي ما فيه ومن المبني على الفتح الظاهر نحو: ضربا بناء على أن فتحة الياء هي الأصلية، وهو الصحيح.

وقيل عارضة؛ لأجل الألف فيكون من المبني على فتح مقدر.

قوله: «**ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك**» بالرفع صفة ضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب نحو: ضربه وضربنا، وضربك، وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤها على الفتح كما تقدم، وقوله؛ فإنه يسكن، يحتمل تسكين بناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب إليه بعضهم، ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور ويحتمل خلافه، وأن البناء على فتح مقدر، وهو ما ذهب إليه آخرون ويؤيده تعبيره بيسكن دون أن يقول فيبنى على السكون أفاده المحشي نقلا عن الشنواني.

أقول: وسيأتي أن هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلام الشارح في نظير هذا فيكون في هذا أيضا كذلك، وإنما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالى في نحو: ضربت وحمل نحو: استخرجت طرد اللباب عليه أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن ضمير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة.

قوله: «**وما لم يتصل به واو الجمع فإنه يضم**» يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب إليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه، وأن البناء على فتح مقدر، وهو ظاهر كلام المصنف، وإليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم أن الضم لا يدخل الفعل لثقله أفاده في الحاشية نقلا عن الشنواني مع زيادة من النبتيتي.

أقول: إن قوله على خلاف الأصل معناه أن بنائه على الضم خلاف الأصل في البناء؛ لأن الأصل فيه أن يكون على السكون كما قال في الخلاصة[1].

.... والأَصْلُ في الْمَبنِي أَنْ يُسَكَّنَا[2]

---

(1) الألفية في النحو والصرف ص ١٠.

(2) صدره:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ للبِنَا

=

وهذا يشعر بأن بناءه على الضم حقيقة لا على فتح مقدر وحينئذ يكون كلامه ظاهرا في الاحتمال الأول كما هو المتبادر من الاستثناء أيضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن إذا كان كذلك فينبغي حمله عليه هنا وفيما تقدم في قوله؛ فإنه يسكن لأجل أن يكون كلامه على وتيرة واحدة فتأمل بإنصاف.

قوله: «**عند الكسائي**» إنما حمل الشارح كلام المتن على مذهب الكسائي لكونه عبر بالجزم الذي هو من ألقاب الإعراب فلا يناسب ذلك إلا مذهب من يقول: إنه معرب وهو الكسائي ومن تبعه، ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله على مذهب سيبويه أيضا بأن يقال كلامه على حذف مضاف، وهو أداة التشبيه تنبيها على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال معنى قوله مجزوم أنه يعامل معاملة المجزوم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الأفعال ثلاثة وخص الشارح الكسائي بالذكر مع أن هذا المذهب له ولغيره من الكوفيين لأنه إمام أهل الكوفة.

قوله: «**تخفيفا**» أي: لتخفيف النطق به.

قوله: «**خوف الالتباس بالمضارع**» أي: الصحيح الآخر حالة الوقف.

قوله: «**عند الاحتياج إليها**» بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل فإن الضاد في الضرب ساكنة فيؤتى بها توصلا للنطق بالساكن، ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاب همزة الوصل محافظة على صيغة المضارع.

أما إذا لم يحتج إلى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بأن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كيدحرج ويتعلم ويقاتل وغير وذلك والعبرة في كونه متحركا باللفظ لا بالتقدير فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو: تقوم وتبيع فإن أصلهما تقوم وتبيع لم يؤت بالهمزة فتقول قم وبع.

قوله: «**مبني على السكون**» أي: على الأصل في الأفعال والبناء؛ فإن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السكون؛ فلا يسئل عن علتهما ولا فرق بين السكون اللفظي نحو: اضرب والتقديري نحو: كف وغض واشتد واضرب الرجل ومحل بناء الصحيح الآخر على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا فإن باشرته كذلك

=

قال المكودي في شرحه على الألفية (ص ١٠) والأصل في المبني أن يسكنا أصل كل مبني اسما كان أو فعلا أن يبنى على السكون، ولا ينتقل عنه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره. اهـ.

بني على الفتح وما لم تباشره نون النسوة فإن باشرته بني على السكون، ولو قال الشارح والأمر عند سيبويه مبني على ما يجزم به مضارعه ما لم تتصل به نون النسوة، وإلا فمبني على السكون أو نون التوكيد وإلا فمبني على الفتح كالمضارع فيهما لكان أخصر وأشمل.

قوله: «**وعلى حذف الآخر إن كان معتلا**» مقيد بما إذا لم يتصل ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة أو نون نسوة أو نون توكيد مباشرة لفظا وتقديرا فإن اتصل به ذلك فقد أشار لحكمه بعد بقوله أو على حذف النون لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم مما سبق، وهو أنه مع الأولى يبنى على السكون نحو فتعالين، وغزون، واخشين وارمين.

ومع الثانية يبنى على الفتح نحو: أغزون، وأخشين وأرمين.

قوله: «**المتصور**» أي المرضي المقوى على غيره.

قوله: «**الزوائد الأربع**» الزوائد جمع زائدة لا زائدة بدليل إحدى والأربع بلا تاء أفاده المحشي لكن الاستدلال بالثاني مناقش بما نقله النووي عن النحاة من أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث إنما يجب إذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد أما إذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة كما صنع بالمتن حيث قال الأربع بلا تاء، ويجوز تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلا معينا لكون المعدود مؤنثا لاحتمال أنه مذكر، ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بإنصاف.

وإنما سميت زوائد لأن حروف المضارع تزيد بها على حروف الماضي وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما وكانت في المضارع دون الماضي؛ لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق للاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل، وهذه الأحرف أحق من غيرها.

قوله: «**بأحرف المضارعة**» بفتح الراء أي: المشابهة من إضافة السبب إلى المسبب أي: الأحرف التي هي سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أي التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم.

قوله: «**حروف قولك أنيت**» أقحم الشارح لفظة حروف؛ لأن الجامع لهذه الزوائد حروف أنيت لا معناه والقول بمعنى المقول وأنيت بدل منه، أو عطف بيان والمعنى يجمعها حروف مقولك أنيت وآثر المتن على غيره كنأيت ونأتي لما في الذي ذكره من التفاؤل فإن أنيت بمعنى أدركت ولما في نأيت من التشاؤم فإنه بمعنى بعدت.

قوله: «**بشرط أن تكون... إلخ**» جواب عما يقال إنه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لأنها وجدت داخلة في أول الماضي نحو: أكرمت زيدًا وتعلمت المسئلة، ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرنا وهي الحناء.

وحاصل الجواب أن هذه الزوائد بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترك المتن تقييدها بما ذكر اتكالا على الموقف؛ لأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدى وهو لا يستقل بالاستفادة.

قوله: «**ومعه غيره**» الأولى للمتكلم وغيره والمراد من شاركه في مدلول الفعل المبدوء بالنون.

قوله: «**أو المعظم نفسه**» أي: العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى: ﴿**وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ**﴾[1] أوبحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقوم واستعماله لها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد.

قوله: «**نرجس**» النرجس زهر البصل ق ل.

قوله: «**للغائب**» أي لغيبته حقيقة نحو: يقوم زيد أو مجازًا نحو: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ**﴾[2].

قوله: «**يرنأ**» بالفتح مهموز يقال يرنأت الشيب إذا خضبته باليرنا أي الحناء.

قوله: «**على المعاني المذكورة**» وهي التكلم والغيبة والحضور.

قوله: «**المجرد من النونين**» أي المعرّى من النون الموضوعة للإناث، وإن استعملت في غيرهن كقوله:

يَمُــرّون بالدَّهْــنا خفافًــا عِــيابُهْم   وَيْــرجِعْن مِن دارِينَ بُجْرَ الحقائبِ[3]

---

(١) سورة القصص آية: (٥).

(٢) سورة الأحزاب آية: (١٨).

(٣) البحر: الطويل.

قائله: أعشى همدان كما في العيني (٤٦/٣)، وذكر العيني أيضا أنه يروى للأحوص، ورواه الجوهري =

ومن نون التوكيد المباشرة لفظًا وتقديرًا بخلاف المنفصلة عنه لفظًا بألف الاثنين نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ أو بواو الجماعة كقوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[1] أو بياء المخاطبة كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[2] وبخلاف المنفصلة تقديرًا كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾[3] فإن واو الجماعة فيه مقدرة فإنهما كالعدم فإنه لم يتجرد الفعل منهما بأن دخلت عليه نون النسوة نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾[4] أو نون التوكيد المقيدة بما مر كان في محل رفع مبنيا على السكون مع الأولى وعلى الفتح مع الثانية وإذا كان مرفوعًا محلاً مع النونين فكان المناسب أن يبقى الشارح كلام المتن على عمومه ولا يقيد المضارع بالمجرد منهما.

والمعنى حينئذ مرفوع أبدًا أي لفظًا أو تقديرًا أو محلا ولعله أشار إلى ذلك المتن بقوله أبدًا والصحيح أن رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم وإن كان قول الكوفيين ولا يقال: إن التجرد عدمي؛ فلا يكون علة للرفع وهو وجودي؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله، وليس هذا بعدمي.

وقيل: إن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم، وهو للبصريين.

وقيل: إنه نفس المضارعة، وهو لثعلب.

وقيل: إنه حروف المضارعة ونسب للكسائي، واختار ابن مالك قول الكوفيين. قال في شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف قول البصريين؛ فإنه ينتقض بنحو هل تفعل وجعلت أفعل، وما لك لا تفعل، ورأيت الذي تفعل؛ فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لايقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه

=

لجرير. قال سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (١/١١٥) هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مَجْرى الفعل كما يجرى في غيره مجرى الفعل: «ومما جرى مجرى الفعل من المصادر».

المعنى: وصف تجارًا، وقيل لصوصًا، فيقول: يمرون بالدهنا -وهي رملة من بلاد تميم، تمد وتقصر- وقد صفرت عيابهم من المتاع، ثم يعودون من دارين، وهو موضع في البحرين، وينسب إليه المسك فيقال: مسك -داري- وحقائبهم بجر- أي ممتلئة، جمع بجراء، والعيبة، ما يجعل فيه الثياب، والحقيبة. وعاء يجعل فيه الرجل زاده، ويحتقبه الراكب خلفه في سفره وفي ردائه يخرجن بدلا من يرجعن.

(١) سورة آل عمران آية: (١٨٦).

(٢) سورة مريم آية: (٢٦).

(٣) سورة القصص آية: (٨٧).

(٤) سورة البقرة آية: (٢٣٣).

المواضع مرفوعًا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد اهـ من الأشموني ببعض تغيير وقوله، وهو لثعلب رد عليه بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه وقوله ونسب للكسائي وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيحال عليه، وإنما بطل عمل حروف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع؛ لأنهما أقوى منه، وردّ علي عليه بأن جزء الشيء لا يعمل فيه اهـ من المدابغي عليه.

قوله: «**فينصبه**» فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب أو جازم الاحتراز عن الناصب الذي لا ينصب بأن أهمل وعن الجازم كذلك ومن الأول قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[1] برفع يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر:

أَنْ تقـرآنِ علـى أسمـاءَ وَيْحَكُمَـا ... مِنِّـي السَّـلامَ وَأَنْ لا تُشعرا أَحَدًا[2]

ومن الثاني قوله:

يَوْمَ الصُّليفاءِ لَمْ يُوفُون بالجارِ[3]

---

(١) سورة البقرة آية: (٢٣٣).

(٢) البحر: البسيط.

الشاهد فيه: على أنَّ أَنْ الخفيفة المصدرية قد لا تنصب المضارع كما في البيت إمَّا للحمل على ما المصدرية أو على المخففة، ولو نصبت لحذفت النون من تقرآن.

وقال ابن جني في الخصائص (٣٩٠/٦): سألت أبا عليٍّ -رحمه الله- فقال: هي مخففة من الثقيلة، كأنه: قال إنكما تقرآن، إلا أنه خفف من غير تفويض.

وقال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في مجالسه ص: (٣٩٠): شبه أنَّ بما قام يُعملها كما لا يُعمل ما... انتهى.

المصادر: المنصف (٢٧٨/١)، الإنصاف (٥٦٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٥/٧)، (١٤٣/٨)، التصريح (٢٣٢/٢)، الأشموني (٢٨٧/٣)، العيني (٣٨٠/٤).

(٣) هذا عجز بيت صدره:

لولا الفوارسُ من ذُهلٍ وأُسْرَتُهمْ

البحر: البسيط.

الشاهد فيه: على أن لم قد جاءت في الشعر غير جازمة، وكذلك قال ابن عصفور في ضرائر الشعر ص: (٣١): إن رفع المضارع بعد لم ضرورة، وقال ابن مالك: إن رفع المضارع بعدها لغة لا ضرورة، كذا في مغني اللبيب (٢٧٧، ٣٣٩).

=

والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل، وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في غيره؛ فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل لا ما شابه.

قوله: «**فالنواصب**» لما ذكر حالة الرفع أخذ في بيان حالتي النصب والجزم؛ فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة لجواب شرط مقدر، وأل فيه للعهد الذكري؛ لتقدم ذكره بذكر مفرده، والنواصب يصح أن تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب، وأن تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله: عشرة لا يعين التذكير لما تقدم قريبا، وإنما قدم النواصب على الجوازم؛ لأن أثر الناصب وجودي وهو الحركة وأثر الجازم عدمي والوجودي أشرف من العدمي.

والمراد أثر الناصب الأصلي؛ فلا ينتقض بأن أثره قد يكون عدميا كما في الأفعال الخمسة في حالة النصب؛ لأن هذا ليس بطريق الأصالة.

قوله: «**عشرة على ما هنا**» أي عشرة أحرف على ما ذكره في هذه المقدمة، وليس المراد أنها ذكرت أكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المصنف أي من البصريين لا يرى أنها عشرة ناصبة بنفسها؛ فإن الظاهر من كلامه هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عنده تبعا للكوفيين بخلاف غيره، ولا ينافي حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح، وفاقا، وخلافا؛ لأن المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين.

ومن جملة العشرة أربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين، وستة حصل فيها الخلاف فتأمل ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب نفسها لشرفها على النواصب بغيرها وأطلق على الجميع نواصب.

=

اللغة: فوارس: جمع فارس، شاذٌّ، «ذُهل» بضم الذال المعجمة. اسم لقبيلتين، إحداهما: ذهل بن شيبان بن ثعلبة بن عُكابة والأخرى: ذُهل بن ثعلبة بن عكابة، وهما من ربيعة.

«أسرتهم» أسرة الرجل بضم الهمزة: رهطه.

و«الصليفاء» مصغر صَلْفاء، وهي الأرض الصُّلبة، الواو في «يوفون» ضمير القوم الذين هجاهم الشاعر.

و«الجار» له معان: منها المجاور في السكن، ومنها: المستجير، وهو الذي يطلب الأمان، ومنها الخليفة.

انظر: خزانة الأدب (٩/٤)، رقم (٦٧٦)، والمحتسب (٢/٤٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٧/٨)، والتصريح (٢/٢٤٧)، والهمع (٢/٥٦)، واللسان: صلف، والأشموني (٤/٦).

قوله: «**والمتفق عليها أربعة**» أي: على نصبها للفعل بنفسها وكون الأربعة متفقا عليها محل نظر فإن النصب بإذا فيه خلاف والصحيح أن الناصب هي.

وحكي عن الخليل أن الناصب أن بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله أبو حيان ويمكن الجواب بأن المراد الاتفاق عند الجمهور.

قوله: «**أن**» أي: المصدرية الناصبة للمضارع، و لم يقيدها المتن بذلك؛ لأنها المتبادرة عند الإطلاق؛ فخرجت الزائدة، وهي التالية للما نحو: ﴿**فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ**﴾[1] والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله:

..............................[2] **كَأَنَّ ظبيةً تَعْطُو (أي تميل) إلى وَارِق السَّلَمْ**

---

(١) سورة يوسف الآية: (٩٦).

(٢) هذا عجز بيت صدره:

يومًا توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ ....

قائله: علباء بن أرقم. العجلي، وقيل: اليشكري.

الشاهد فيه: على أنه روى برفع ظبية، ونصبها، وجرّها.

اللغة: «تعطو» فسَّره المبرّد، قال: تعطو: تناول، يقال عطا يعطو، إذا تناول، وأعطيته: ناولته... انتهى. وعليه لابد من تضمينه معنى تميل، لتعديه بإلى.

«وارق» لغة في مُورق، فإنه يقال: ورق الشجر يرق، وأورق يُورق وورّق توريقا، إذا خرج ورقُه.

و«يوم توافينا» إلخ يوم ظرف متعلق بتوافينا، ولا يجوز أن يجرَّ بجعل الواو واو رُبّ، لأنه لم يُرد إنشاء التكثير. وقال العيني، وتبعه السيوطي: الموافاة هي المقابلة بالإحسان والخير، والمجازاة الحسنة، وفاعل توافينا ضمير المرأة التي يمدحها، والباء في قوله بوجهٍ بمعنى مع هذا كلامه.

قال الأعلم: المقسَّم: المحسّن، وأصله من القسمات، وهي مجاري الدموع، وأعالي الوجه، ويقال لها أيضا التناصف، لأنها في منتصف الوجه إذا قُسم، وهي أحسنُ ما في الوجه وأنوره، فينسب إليه الحسن فيقال له القسام لظهوره هناك ونبينه... انتهى.

وقال أبو علي القالي في أماليه: يقولون قسيمٌ وسيم: الحسن الجميل، والقسام: الحسن والجمال.

وقال البغدادي في الخزانة (٤١٧/١٠):ورأيت في كتاب النساء الناشزات. تأليف أبي الحسن المدائني، قال: كانت امرأة علباء بن أرقم اليشكري قد فَركته فقال:

ألا تلْكُمُ عرسِي تصدُّ بوجهها **وتزعمُ في جاراتها أنَّ مَنْ ظلم**

أَبُونَا وَلَمْ أَظْلِمْ بِشَيءٍ عَلِمْتَهُ **سِوَى مَا تَرَوْنَ فِي الْقَذَالِ مِنَ الْقِدَمْ**

انظر هذين البيتين الأصمعيات ١٥٧.

في رواية الجرّ، وبين القسم ولو كقوله:

فأقَسـم أنْ لَو الْتقينَا وأنْتُمُ لكَانَ لَكُمْ يومٌ منَ الشَّر مُظْلمُ[(١)]

وخرجت المفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: **﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾**[(٢)]، **﴿وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾**[(٣)].

وخرجت المخففة من الثقيلة وهي ظاهرة.

قوله: «**لفظًا**» أي: إن كان معربًا.

=

المصادر: الكتاب لسيبويه (١/٢٨١، ٤٨١)، الكامل ص: (٤٩)، الأصول (١/٢٩٧)، وأمالي القالي (٢/٢١٠)، والمنصف (٣/١٢٨)، وأمالي ابن الشجري (٢/٣)، والإنصاف (١/٢٠٢)، وابن يعيش (٨/٨٢، ٨٣)، التصريح (١/٢٣٤)، الهمع (١/١٤٣، ١٨٢)، الأشموني (١/٢٩٣، ٣/٢٨٦)، اللسان: قسم.

(١) البحر: الطويل.

قائله: المسيب بن علس.

الشاهد فيه: على «أن» أنْ عند سيبويه «الكتاب (١/٣٥٥)» موطئة كاللام في لئن جئتني لأكرمنك. فاللام في لكان إنْ جواب القسم لا جواب لو هذا نص سيبويه: «وسألته - يعني الخليل - عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١] فقال: ما ههنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على إنْ حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلنَّ فاللام التي في ما كهذه التي في إن، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل،ومثل هذه اللام الأولى أن إذا قلت: والله أن لو فعلت لفعلتُ.

وقال:

فأقسم أنْ لو التقينا ....

البيت.

فأنْ في لو بمنـزلة اللام في ما، فأوقفت لامين: لام للأول، ولامٌ للجواب، ولام الجواب التي يعتمد عليها القسم. فكذلك اللامان في قول الله: ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾ الآية لام الأول، وأخرى للجواب ومثل ذلك ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ﴾ [الأعراف: ١٨] إنما دخلت اللام على نية اليمين.... انتهى كلامه.

المصادر: خزانة الأدب (١٠/٨٠) رقم (٨١٦)، وابن يعيش (٩/٩٤)، وضرائر ابن عصفور (١٨١)، والمغني (٣٣)، والتصريح (٢/٢٣٣) والأشموني (١/٢٨٦).

(٢) سورة المؤمنون آية: (٢٧).

(٣) سورة ص آية: (٦).

قوله: «أو **محلاً**» أي: إن كان مبنيا كأن اتصلت به نون النسوة نحو: النسوة أعجبني أن يضربن، وفي بعض النسخ والماضي محلا أي: تنصب الماضي محلاً كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر.

قوله: «**موصول حرفي**» وهو كل حرف أول مع ما بعده بمصدر، ولا يحتاج إلى عائد، وهي خمسة نظمها الشهاب السندوبي فقال:

وَهَـاكَ حُـرُوفًا بالمصـادرِ أُوّلـتْ ... وَعَـدَى لَهَـا خَمْسًا أَصَحُّ لَمَا رَوُوا

وَهَـا هِـيَ أَنْ بِالْفَـتْحِ أَنَّ مُشَـدّدًا ... وَزيـدَ عَلَـيْها كَي فَخُذْهَا وَمَا وَلو

قوله: «**تسبك مع منصوب بها بمصدر**» أي: تكون آلة في سبك ما بعدها فلا يرد أنّ المنسبك ما بعدها فقط لا هي وما بعدها، ولأن من حيث العمل وعدمه ثلاثة أحوال؛ فإن وقعت بعد علم أي يقين تعين كونها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن قال تعالى: ﴿**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى**﴾[1]، وإن وقعت بعد ظنّ أي حسبان جاز أن تكون المخففة من الثقيلة فلا تنصب الفعل.

وجاز أن تكون المصدرية فتنصبه وعلى هذا قرئ ﴿**وَحَسِبُوا أن لا تَكُونَ فِتْنَةٌ**﴾[2] بالرفع والنصب وهو أرجح.

وإن وقعت بعد ما سوى ذلك فهي المصدرية ويجب النصب نحو: ﴿**أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي**﴾[3] ﴿**وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ**﴾[4].

قوله: «**لنفي المستقبل**» أي: لانتفاء الحدث في الزمان المستقبل، فإضافة نفي إلى المستقبل من إضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل.

قوله: «**حرف جواب وجزاء**» أي: في كل موضع كما قال الشلوبين.

وقال الفارسي: والأكثر كقولك لمن قال: أريد أن أزورك إذن أكرمك؛ فقد أجبته وجعلت إكرامك جزاء زيارته أي إن زرتني أكرمتك، وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: أحبك؛ فتقول: إذن أظنك صادقا إذا لا مجاراة هنا إذ الشرط والجزاء كما قال

---

(١) سورة المزمل آية: (٢٠).

(٢) سورة المائدة آية: (٧١).

(٣) سورة الشعراء آية: (٨٢).

(٤) سورة يوسف آية: (١٣).

الرضي: إما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال، وتكلف الشلوبين في جعل هذا مثالاً للجزاء أيضًا، أي: إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك، والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به عن كلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في صدره أو حشوه أوآخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب، والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وما ذكره الشارح من أنها حرف مذهب الجمهور، ومقابله أنها اسم والصحيح أنها بسيطة.

قوله: «**وشرط النصب إلخ**» مفرد مضاف فيعم أي شروط النصب... إلخ.

وإعمالها مع الشرط ليس واجبا عند بعض العرب؛ فيجوز إلغاؤها عنده مع استيفاء الشروط نحو: إذن يحلف يا رسول الله بالرفع.

قوله: «**أن تكون في صدر الجواب**» أي في أول الجملة الواقعة جوابا؛ فإن تأخرت ألغيت نحو: أكرمك إذن.

وكذا إن توسطت نحو: أنا إذن أكرمك وما ورد من الأعمال مع التوسط فضرورة.

قوله: «**والفعل... إلخ**» أي: زمان حدثه بعدها مستقبل فلا يكون فعل حال، ولاما من لأن من شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى الاستقبال لا الماضي والحال فلو كان حالا لم تعمل نحو: قولك لمن يحدثك إذن أظنك كاذبًا أو إذن تصدق بالرفع إذ المراد به الحال.

قوله: «**متصل بها**» أي: لا يفصل بينهما فاصل مضر فلا يضر الفصل بالقسم كقوله:[1]

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهم بِحَرْبٍ ... يَشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ[2]

---

(١) نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه، وهو في نسخ ديوانه المطبوع بيتا مفردًا لا سابق له، ولا لاحق، ولم يذكر معه من قيل فيه. [شرح شذور الذهب ص(٣٥٦)، الشاهد رقم (١٤٥)].

(٢) البحر: الوافر.

الشاهد فيه: قوله: «إذن والله نرميهم» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرمي بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم، وهو قوله: والله. قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد-رحمه الله- في تعليقه على شرح شذور الذهب ص: (٣٥٦) الشاهد رقم (١٤٥).

وقد ذكر ابن هشام أن الفصل لا يغتفر إلا إذا كان الفاصل القسم كما في هذا البيت... وقد أصرَّ =

ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقولك: إذن لا أهينك وإذن والله أهينك جوابا لمن قال غدا آتي إليك.

وأجاز ابن باشاذ الفصل بالنداء والدعاء كقولك: إذن يا زيد أكرمك إذن عافاك الله أكرمك.

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كقولك: إذن يوم الجمعة أو في الدار أكرمك والصحيح المنع إذ لم يسمع من العرب شيء من ذلك، وإذا كان مع إذن حرف عطف لم تعمل إلا على قلة قال تعالى: ﴿**وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلا قَلِيلا**﴾ وقرئ شاذًا ﴿**وإذن لا يَلْبَثُونَ خلفك**﴾[1].

قوله: «**كي المصدرية**» قيدها بذلك لتخرج كي المختصرة من كيف كقوله:

كـــي تَجْـــنَحُونَ إلى سلمٍ وَمَا ثُئرتْ ... قـــتلاكُمُ ولَظَـــى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ[2]

=

المؤلف على ذلك في جميع كتبه، ولكن بعض العلماء جعل الفصل بين إذن والمضارع مفتقرا، في مواضع أخرى غير هذين، فجوز ابن عصفور -أو في البيت- أكرمك وجوّز ابن باشاذ الفصل بالنداء، أو بالدعاء، فالأوّل كقولك: إذن يا محمد أكرمك، والثاني كقولك: إذن غفر الله لك أكرمك، وجوز الكسائي وهشام الفصل بمفعول المضارع نحو قولك: إذن صديقك أكرم. والذي ذهب إليه ابن هشام رحمه الله من عدم اغتفار الفصل إلا في الحالتين ذكرهما -خير مما ذهب إليه هؤلاء. جميعًا. إذ لم يسمع عن العرب الذين يحتج بكلامهم إهمال إذن مع الفصل بشيء مما ذكروه زيادة على ما ذكره هو، وإنما زادوا هم هذه الأشياء قياسًا على ما ذكره المؤلف، لأنهم وجدوها مما يكثر الاعتراض به بين العامل والمعمول نحو قولك: أرأيت يا زيد ما فعل محمد، وقولك: أسمعت -غفر الله لك- ما قال خالد. فأجازوا الاعتراض بها بين إذن، ومعمولها من أجل ذلك، والاعتماد في اللغة على النص أقوى من الاعتماد على القياس.

(١) سورة الإسراء آية: (٧٦).

(٢) البحر: البسيط.

قال السيوطي في همع الهوامع (٢١٤/١): كيف، ويقال: كي اسم يستفهم به عن الخبر قبل ما لا يستغنى به، والحال قبل ما يستغنى، ومعناها على أي حال، قال سيبويه: ظرف، وأنكره غيره، وابن مالك أطلقه مجازًا، فعلى الأول محلها النصب دائما ويجاب بعلى كذا، ثم شرح ذلك فقال: كيف اسم لدخول الجار عليها في قولهم: على كيف تبيع الأحمرين، وإبدال الاسم الصريح نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم، والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: كيف كنت... ثم ذكر الشاهد.... إلخ.

يقول الأستاذ: عبد السلام محمد هارون -رحمه الله- في معجم الشواهد النحوية ص (٣٤٨) نصَّ

=

فإن الفعل بعدها مرفوع، ولتخرج التعليلية فإن الناصب الفعل أن مضمرة بعدها لا هي كما ذكره الشارح.

وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله: وهي الداخلة عليها لام التعليل... إلخ.

وهي متعينة للمصدرية في الحالة الأولى أعني إذا ذكرت اللام قبلها، ولا يصح في هذه الحالة أن تكون للتعليل لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع إمكان الاحتراز منه أما في الحالة الثانية أعني إذا لم تذكر قبلها اللام فإن قدرتها كانت مصدرية أيضا، وإلا كانت تعليلية كما ذكره الشارح، كما أنها تعليلية أيضا إذا تقدمت هي على اللام نحو: جئت كي لأقرأ فكي حرف تعليل، وجر واللام توكيد لها، وأن مضمرة بعدها وإنما امتنع أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها في هذه الحالة للفصل بينها وبين الفعل باللام، ولا يقال إنها زائدة إذا لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى يحمل عليه وكذا تكون تعليلية أيضًا: إذا تقدمت هي على أنه نحو جئت كي أن تكرمني ويمتنع أن تكون مصدرية ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدري على مثله مع إمكان الاحتراز عنه، وتحتمل المصدرية والتعليلية إذا تقدمت عليها اللام لفظًا ووقع بعد أن نحو جئت لكي أن تكرمني والأرجح أنها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بأن لان أن هي الأصل، وما كان أصلا في بانه لا يكون مؤكدا بغيره.

فالحاصل أنها تتعين للمصدرية في موضع واحد وهو الحالة الأولى المذكورة في الشرح وتحتمل المصدرية والتعليلية في موضعين.

الموضع الأول: ما إذا لم تذكر اللام قبلها فإن قدرتها كانت مصدرية ولا فتعليلية وقد

=

السِّيوطي في شرح شواهد المغني أنه من أبيات الكتاب، وكذا العيني ذكر أنه من أبيات الكتاب، وهو لم يقف عليه في الكتاب وأشار إلى أنه في المغني (١٨٢، ٢٠٤)، والعيني (٣٧٨/٤)، وهمع الهوامع (٢١٤/١)، والدرر اللوامع (١٨٤/١)، وما قاله الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله نقله من خزانة الأدب (١٠٧/٧) عند ذكر الشاهد رقم (٥١٥)، إذ قال البغدادي نقلا عن العيني وتبعه في المغني أنه من أبيات سيبويه، وهذا لا أصل له، ثم قال:فإني تصفحت أبياته مرارا فلم أجده فيها.

اللغة: «تجنحون»: «تميلون»، «والسلم»: بكسر السين وفتحها: الصلح، ونثرت بالبناء للمفعول، «وقتلاكم»: نائب الفاعل من ثأرت القتيل: طلبت دمه، وقتلت قاتله، «والثأر»: مهموز. «والهيجاء»: الحرب، «وتضطرم»: تلتهب، «والجملتان» حالان من الواو في تجنحون.وأتعجب من العيني في قوله: «الشاهد في كي، فإنه بمعنى كيف، وهو اسم لا شك فيه ككيف، لدخول حرف الجر عليه» انتهى.

ذكره الشارح أيضا.

والموضع الثاني: ما إذا تقدمت عليها اللام لفظًا ووقع بعدها أن وقد تقدم وتتعين للتعليلية في موضعين: وقد تقدما أيضا.

قوله: «**فكي تعليلية**» أي دالة على أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها.

قوله: «**منصوب بأن مضمرة وجوبًا**» أي: كما هو مذهب البصريين وفي بعض النسخ مضمرة جوازًا.

والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب.

قوله: «**ولام كي**» المراد بها اللام الموضوعة للتعليل سواء استعملت فيه نحو: ﴿**لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ**﴾[1]... إلخ، أو كانت زائدة نحو: ﴿**وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[2]، أو كانت للصيرورة نحو: ﴿**فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا**﴾[3].

قوله: «**مضمرة بعد اللام جوازًا**» محل كون إضمارها جائزًا ما لم يقترن الفعل بلا النافية أو الزائدة فإن اقترن بهما كان إظهارها واجبًا نحو: ﴿**لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ**﴾[4] ونحو ﴿**لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**﴾[5]، وإنما وجب الإظهار حينئذٍ ليقع الفصل بين المتماثلين، والحاصل أنّ لأن ثلاثة أحوال:

أحدها: لزوم الإضمار وهو فيما عدا لام كي.

الثاني: لزوم الإظهاروهو مع لام كي إذا كانت مع لا.

الثالث: جواز الأمرين وهو مع لام كي إذا لم تكن مع لا نحو: أسلمت لأدخل الجنة، أو لأن أدخل الجنة، ونحو: يعجبني دخولك وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويل بالفعل وكان العطف بالواو أو بالفاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك.

قوله: «**ولام الجحود**» مصدر جحد.

وهو لغة: إنكار ما علم فلا يكون لا مع علم الجاحد، والمراد هنا اللام الواقعة بعد

---

(١) سورة الفتح آية: (٢).

(٢) سورة الأنعام آية: (٧١).

(٣) سورة القصص آية: (٨).

(٤) سورة البقرة آية: (١٥٠).

(٥) سورة الحديد آية: (٢٩).

النفي مطلقا فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام كما أشار إليها الشارح بقوله: أي لام النفي وضابطها ما ذكره بقوله: وهي الواقعة إلخ، ولابد أن يكون فاعل الفعل الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحد أي يكون فاعل الكون الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدا كما في الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للكسائي فإنه لا يشترط هذا الشرط فقراءة ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[(١)] بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لا على الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع أن القراءة بفتح اللام ورفع تزول والصحيح في خبر الكون الواقع بعد هذه اللام أنه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف، والناصب أن مضمرة؛ فالمصدر المنسبك من أن المصدرية والفعل المنصوب بها في موضع جر باللام وهذا مذهب البصريين.

قوله: «**المنفية... إلخ**» اعلم أن ذكر ما و لم وذكر كان ويكن قيد فخرج بقية أدوات النفي حتى لما وبقية الأفعال حتى النواسخ لعدم السماع.

قوله: «**حتى الجارة**» إنما ترك المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم لها في هذا الباب فخرجت الابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله[(٢)]:

فمـــا زالـــتِ القَتْلَـــى تَمُـــجُّ دِمَاءَها ... بدجْلَـــةَ حتَّـــى مـــاءُ دِجْلَة أشكَل[(٣)]

---

(١) سورة إبراهيم آية: (٤٦).

(٢) جرير بن عطية بن الخطفي بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وجرير من الأسماء المنقولة، لأن الجرير: حبل يكون في عنق الدابة، أو الناقة من أدم، كذا في أدب الكاتب لابن قتيبة. هجا ثمانين شاعرا فغلبهم كلهم إلا الفرزدق، والخطفي: لقب جده، واسمه حذيفة، مصغر حذفة، وهي الرمية بالعصا، وكان له عشرة من الولد ثمانية ذكور، وكان من فحول شعراء الإسلام، وكان يشبه بالأعشى ميمون، (خزانة الأدب (٧٥/١)، الشاهد الرابع.

(٣) البحر: الطويل.

اللغة: «القتلى» جمع قتيل.

«تمج» تقذف، يتعدَّى إلى مفعول واحد، يقال: مجَّ الرجل الماء من فيه مجًّا.

«دجلة» بفتح الدال وكسرها: النهر الذي يُمر ببغداد، لا ينصرف للعلمية، والتأنيث، والباء بمعنى في.

الشاهد فيه: على أنّ فائدة «حتى الابتدائية» هنا التعظيم والمبالغة وهو تَغَيرُّ ماء دجلة من كثرة دماء القتلى حتى صار أشْكَل.وهو حمرةٌ مختلطةٌ ببياض. والشُكلة كالحمرة وزنا ومعنى، لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذ من أشكل الأمر، أي التبس.

مصادر البيت: خزانة الأدب (٤٧٩/٩)، رقم (٧٨٣)، شرح المفصل لابن يعيش (١٨/٨)، الدرر =

وإنما سميت ابتدائية لوقوع المبتدأ بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو: مات الناس حتى الأنبياء وجاء الحجاج حتى المشاة، وهي تعطف بعضًا على كل.

قوله: «**المفيدة للغاية**» أي: أن ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها فما بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها وعلامتها حينئذ أن يصح موضعها إلى.

وقوله: «**أو للتعليل**» أي: أن ما قبلها علة لأجل حصول ما بعدها فما بعدها سبب عما قبلها، وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ أن يصح موضعها كي، وشرط نصب المضارع بعدها أن يكون مستقبلا كما مثل الشارح.

فإن كان حالا رفع كقولك في حالة الدخول سرت حتى أدخل البلد.

قوله: «**أسلم حتى تدخل الجنة**» التمثيل به للتعليل صحيح لأن الأمر سبب الإسلام والإسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ههنا ما يكون مفضيا إلى المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزمًا له.

قوله: «**والجواب بالفاء والواو**» فيه قلب والأصل والفاء والواو في الجواب.

قوله: «**المفيدة للسببية**» أي: أن ما قبلها سبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لأنها مع إفادتها السببية عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم والتقدير في نحو: ما تأتينا فتحدثنا إما يكون منك إتيان فتحديث وكذا يقدر في جميع المواضع وبهذا القيد أعني المفيدة للسببية خرجت الفاء التي لمجرد العطف نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1] أي: فلا يعتذرون والفاء التي للاستئناف نحو: اسأل زيدًا فيخبرك بالرفع أي فهو يخبرك.

قوله: «**للمعية**» أي: أن ما قبلها مصاحب لما بعدها مجموعين في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستئنافية.

قوله: «**بعد الأمر... إلخ**» يعني أنه لابد أن يقع كل منهما بعد نفي محض أو طلب محض والمراد بالنفي المحض أن يكون خالصًا من معنى الإثبات؛ فخرج النفي المنتقض بإلا والمتلو بنفي نحو: ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ونحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا، وبالطلب المحض أن يكون بالفعل فخرج الطلب باسمه، وبالمصدر وبما لفظه خبر نحو صه فأكرمك وحسبك

=

اللوامع (١/٢٠٧)، (٢/١٦)، همع الهوامع (١/٢٤٨)، (٢/٢٤)، الأزهية (٢٢٥)، الأشموني (٣/٣٠)، ديوان جرير (٤٥٧)، لسان العرب (٤/٢٣١١، شكل).

(١) سورة المرسلات آية: (٣٦).

الحديث؛ فينام الناس ونحو: سكوتا فينام الناس، ونحو رزقني الله مالا فأنفقه في الخير، فلا يكون شيء من ذلك جوابا منصوبا وهذه المسئلة تسمى مسئلة الأجوبة الثمانية، وهي الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، وهو الطلب بلين ورفق، والتحضيض، وهو الطلب بحث وإزعاج، والتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه أي المستحيل كقوله[١]:

أَلاَ لَـيْتَ الشَّـبَابَ يَعُـودُ يَـوْمًا ... فَأُخْبِـرَهُ بِمَـا فَعَـلَ المَشِـيبُ[٢]

أو طلب ما فيه عسر كقول الفقير:ليت لي مالاً فآخذ منه، والنفي وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الأمر المحبوب المستقر الحصول فعليه تكون الجملة تسعة، وقد نظمها بعضهم في بيت فقال:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَأعْرِضْ لَحْفَتهم ... تَمـنَّ وَارجُ كَـذَاكَ النَّفي قَدْ كَمُلاَ

وقوله: «**وسل أراد به الاستفهام**».

قوله: «**أقبل فأحسن إليك أو أحسن إليك**» أي: ليكن منك إقبال إلي فإحسان أو إحسان مني إليك؛ فالإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال وبعد الواو واقع مع الإقبال مقارن له وهكذا في كل مثال اهـ نبتيتي.

---

(١) أبو العتاهية: شاعر من شعراء العصر العباسي. كان على علاقة بأمير المؤمنين هارون الرشيد، ومع هذا فلا يحتج بشعره لغة، أو نحوًا. وهذا البيت مساق هنا على سبيل التمثيل للاحتجاج.

(٢) البحر: الوافر.

قائله: أبو العتاهية.

اللغة: الشباب: وقت تدفق القوة، «يعود» يرجع.

«المشيب» أراد به الوقت الذي شاخ فيه جسمه، وفترت همته، وبردت حرارته.

المعنى: يتحسر على شبابه الماضي، ويأسف على ما صار إليه في صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه الماضي ليحدثه عما يلاقيه من أوجاع الشيخوخة وآلامها.

الشاهد فيه:

في قوله: «ليت الشباب يعود» حيث دلت على التمني، وعملت في الاسم -وهو قوله الشباب- النصب، وعملت في الخبر الرفع.

وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه، والتمني: هو أن تطلب شيئاً لا يتحقق إما لأنه لا يكون، وإما لأنه يتعسر حصوله.

المصادر: شرح قطر الندى ص: (٢٠٥)، رقم (٥٣)، العيني (٢/٢٥٩، المغني ص: (١/٢٨٥)، ديوان أبي العتاهية: (٣٢).

قوله: «**وبعد الاستفهام نحو: هل زيد في الدار فأمضي... إلخ**» أي: هل يكون حصول لزيد في الدار فإمضاء أو وإمضاء مني إليه، ويشترط في الاستفهام كما في شرح الشذور أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد؛ فلا يجوز النصب في نحو: هل أخوك زيد أكرمه بخلاف: هل أخوك قائم فتكرمه، وبخلاف أفي الدار زيد فتكرمه؛ لأن الظرف ينوب مناب الفعل، ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف كقوله تعالى: ﴿**فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا**﴾ أو بالاسم نحو: ﴿**مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ**﴾ قرئ برفع يضاعفه ونصبه ونحو: أين بيتك فأزورك، ومتى تسير فأرفقك، وكيف تكون فأصحبك.

وانظر: هل هذا التعميم ينافي قولهم السابق يشترط في الطلب أن يكون محضا بأن يكون بلفظ الفعل فإن الاستفهام من أقسامه كما تقدم.

قوله: «**نحو لا يقضى على زيد... إلخ**» أي: لا يحكم على زيد بالموت؛ فيموت والمراد نفي القضاء والموت على أن يكون القضاء سببًا للموت، فإذا انتفى السبب انتفى المسبب.

قوله: «**لكان أوضح**» أي: واضحًا.

قوله: «**لا ناصب**» والكلام إنما هو في عد الناصب لا المنصوب لكن سماه ناصبا لاشتماله على الناصب فهو من مجاز المجاورة.

قوله: «**بمعنى إلا أو إلى**» والفرق بينهما أن التي بمعنى إلى بالتخفيف ينقضي ما قبلها شيئًا فشيئًا والتي بمعنى إلا بالتشديد ينقضي دفعة واحدة، وأو هذه عاطفة مصدرًا مؤولاً على مصدر مقدر والتقدير ليكونن قتل مني للكافر أو إسلام منه، وكذلك ما أشبهه، وخرج بأو المقيدة بما ذكر أو التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويل بالفعل فإن أن تضمر بعدها جواز نحو قوله: ﴿**أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا**﴾ كما تقدم.

ويوجد في بعض نسخ الشارح زيادة أو التي للتعليل نحو: «لأطيعن الله أو يغفر لي» وعليها يسقط الاعتراض عليه بأنه اقتصر، ولم يذكر هذه.

قوله: «**وهي اللام**» المراد باللام لام كي ولام الجحود.

قوله: «**والجوازم**» جمع جازم أو جازمة كما تقدم في النواصب وقوله: ثمانية عشر لا يعين التذكير، وأنه لو أراد التأنيث لقال ثمان عشرة لما مر أيضا.

قوله: «**فعلا واحدًا**» أي: بالأصالة أي: بغير تبعية، وإلا فقد يتعدد المجزوم به بالعطف

أو غيره.

وقوله: «**وما يجزم فعلين**» مبني على الأغلب وإلا فقد يجزم فعلاً واحدًا، وجملة نحو: ﴿**وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ**﴾ الآية.

قوله: «**ستة**» قد يقال إن بنينا على الأظهر فالذي يجزم فعلا واحدًا ثمانية لم ولما وألم وألما، ولام الأمر، ولام الدعاء، ولا الناهية، ولا الدعائية.

وإن بنينا على التحقيق فهي أربعة فعده لها ستة لا يوافق الأظهر ولا التحقيق.

ويجاب بأنه نظر إلى الصورة الظاهرية؛ فإن صورة لم غير صورة ألم وصورة لما غير صورة ألما وصورة لام الأمر، ولام الدعاء واحدة، وكذا لا الناهية، ولا الدعائية فعد الأربعة الأول أربعة، والأربعة الثانية اثنتين ولا يرد على المصنف الجزم في جواب الطلب نحو: ﴿**تَعَالَوْا أَتْلُ**﴾ لأنه إن قلنا إن الجزم بأداة الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقدير: إن تأتوا أتل كان داخلا في قوله، وإن، أي لفظا أوتقديرًا، وإن قلنا إن الجزم بلام الأمر مقدرة كان داخلا في قوله، ولام الأمر أي لفظًا أوتقديرًا.

قوله: «**فلم حرف يجزم المضارع**» أي: غالبًا وإلا فقد يرفع الفعل بعدها كقوله:

يَوْمَ الصُّلَيْفاء لم يُوفُونَ بالجارِ[1]

واختلف في ذلك فقيل ضرورة.

وقال ابن مالك إنه لغة.

قوله: «**وينفي معناه**» أي: يدل على انتفاء معناه التضمني الذي هو الحدث أي على عدم وقوعه من الفعل وذلك النفي إما متصل بالحال كقوله تعالى: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾.

وإما منقطع كما إذا قلت: زيد لم يقم أي: في الزمن الماضي فيصح أن تقول ثم قام.

قوله: «**ويقلبه إلى المضي**» الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك راجع له

---

(١) هذا عجز بيت صدره:

لَوْلا فَوارسُ من نُعْم وأسْرَتِهم

البحر: البسيط.

الشاهد فيه: قوله: «لم يوفون» حيث جاءت «لم» حرف نفي غير جازم.

المصادر: سر صناعة الإعراب (١/٤٤٨)، الدرر اللوامع (٥/٦٨)، الجنى الداني ص (٢٦٦)، خزانة الأدب (١/٢٠٥)، (٩/٣، ١١/٤٣١)، لسان العرب: صلف، المحتسب (٢/٤٢)، همع الهوامع (٢/٥٦)، شرح عمدة الحافظ ص: (٣٧٦)، شرح الأشموني (٣/٥٧٦)، شرح شواهد المغني (٢/٦٧٤).

بمعنى حدوثه ففي كلامه استخدام والمعنى ويقلب زمنه إلى زمن المضي.

قوله: «**المرادفة للم**» أي: التابعة لها فيما تقدم من الأمور من كونها حرفًا مختصًا بالمضارع للنفي وللجزم وللقلب إلى المضي وكذا في جواز دخول الهمزة عليها فهما شريكان في هذه الأمور الستة فقط لا مطلقا لافتراقهما.

الفرق بين لم والهمزة:

في خمسة أمور:

الأول: أن لما لا تقترن بأداة شرط فلا يقال إن لما تقم بخلاف لم، تقول إن لم ولو لم.

الثاني: أن منفيُّ لما مستمر النفي إلى زمن التكلم بخلاف لم، تقول: ندم زيد و لم ينفعه الندم أي: عقب ندمه، وإذا قلت، ولما ينفعه الندم كان المضي إلى وقته هذا.

الثالث: أن منفي لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم، تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن.

الرابع: أن منفي لما متوقع الحصول كقوله تعالى: ﴿**لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ**﴾ أي: وسيذوقونه بخلاف منفي لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما.

الخامس: أن منفي لما جائز الحذف لدليل اختيار تقول: قاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يجوز ذلك في لم إلا ضرورة كقوله:

احْفَـظْ وَدِيعَـتكَ الَّتـي اسْتَوْدعتها ... يَـوْمَ الأعَازِب إِنْ وَصَلت وَإِنْ لَمْ[1]

إذا علمت ذلك فكان الأولى للشارح أن لا يقول المرادفة للم لأن المترادفة متحدان في المعنى، وما هنا ليس كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلا، ولهذا عبر بعضهم بالأختية حيث قال: لما أخت لم لأن الأختية لا تستلزم لبيان الواقع لا للاحتراز عن لما الحينية نحو: ﴿**وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا**﴾ ولا عن الإيجابية، وهي التي بمعنى إلا نحو قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**﴾ عند من شدد الميم؛ لأنه لم يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما.

---

(١) ومثال قول إبراهيم بن جرمة:

وَعَلَـيْكَ عَهْـدُ الله إِنْ أَخْبَـرْته ... أَهْـل السَّـيالة إن فَعَلْـتَ وإنْ لَمْ

ارتشاف الضرب: (٥/٢٤٢٦).

قوله: «وألم وألما» ظاهر كلامه أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريري،وهو حملك المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عند ثبوته أو نفيه فقول الشارح في ألم وألما حرف تقدير وجزم فيه تسمح لماعرفت من أن التقدير من الهمزة والجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم بألم فيه تسمح أيضا؛ فإن الجازم إنما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة في الجزم فقال: هو من ذكر الكل وإرادة الجزء.

قوله: «ولام الأمر» أي: ومسمى لام الأمر وهو لا لأنه الجازم لا أن الاسم الجازم كما هو ظاهر عبارته.

وقد يقال: إن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه إلا لقرينة والمراد اللام الموضوعة لطلب الفعل أمرا كان الطلب نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[١] أودعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٢] أو التماسًا كقولك لمسلوبك لتفعل كذا، أو استعملت في غير الطلب كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾[٣] أي فيمد.

أو التهديد نحو: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[٤].

قوله: «المستعملة في النهي... إلخ» أي: الموضوعة لتستعمل في النهي أو الدعاء سواء استعملت فيهما نحو: لا تخف، ولا تؤاخذنا.

أو في الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعلٍ عليه: لا تفعل كذا.

أو في غير ذلك كقولك لعبدك: لا تطغى؛ فإنها هنا للتهديد وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة إلى أن قوله في النهي والدعاء صفة للا بتقدير متعلق الظرف معرفة، وإن كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة، وإن جعل حالا قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور.

وخرج بقوله: «المستعملة... إلخ» لا النافية والزائدة، وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي: نحو جئته لا يكن له علي حجة ولقلته لم يتعرض له المصنف.

قوله: «بلا الناهية» إسناد النهي إليها مجاز؛ لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها.

---

(١) سورة الطلاق الآية: (٧).

(٢) سورة الزخرف الآية: (٧٧).

(٣) سورة مريم الآية: (٧٥).

(٤) سورة الكهف آية: (٢٩).

قوله: «**والذي يجزم فعلين**» أي مضارعين نحو: ﴿**وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ**﴾[1]، أو ماضيين نحو: ﴿**وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا**﴾[2]، أو ماضيا ومضارعًا نحو: ﴿**مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ**﴾[3] أو عكسه وهو قليل؛ فالصور أربعة:

والأول: من الفعلين يسمى فعل الشرط، والإضافة بيانية، وإن جعل شرطًا؛ لأنه علامة على وجود الثاني، والشرط في اللغة العلامة.

والثاني: من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه تشبيهًا له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال؛ لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء بعد الفعل المجازي عليه، ويشترط في فعل الشرط أن يكون فعلا ماضيا متصرفا مجردًا من قد وغيرها أومضارعًا مجردًا من قد والسين وسوف مثبتًا أو منفيًا بلم أولا.

وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلا صالحًا؛ لأن يكون شرطًا فإن لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفاء، وكان الجواب جملة اسمية، والفعل خبر المبتدأ محذوف والفاء للربط على الصحيح.

قوله: «**إن الشرطية**» احترازًا عن إن النافية والزائدة والمخففة من الثقيلة؛ فإنها للجزم والشرطية نسبة إلى الشرط، وهو هنا ربط فعل بفعل.

قوله: «**بكسر الهمزة إلخ**» أي: بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهو من إضافة الصفة للموصوف فيهما.

قوله: «**وهي حرف**» أي: باتفاق كإذما على الأصح وباقي الأدوات أسماء على الأصح في مهما.

قوله: «**المضارع لفظًا**» أي: يشترط أن يكون معربًا، وإلا فالجزم لمحله كالماضي.

قوله: «**إلى الاستقبال**» أي المستقبل.

قوله: «**في محل جزم**» أي في محل لو وقع فيه فعل معرب كان مجزومًا، وما ذكره من أن الجزم لمحل الماضي وحده لا لمحل الجملة هو الصحيح.

قوله: «**ما الشرطية**» خرجت الزائدة كغضبت من غير ما ذنب، والمصدرية كقوله:

---

(١) سورة الأنفال آية: (١٩).

(٢) سورة الإسراء آية: (٨).

(٣) سورة الشورى آية: (٢٠).

يَسُـــرُّ المــرءُ مَـــا ذَهَـــبَ اللَّـــيالي وكـــانَ ذَهَـــابُهُنَّ لَـــهُ ذَهَابـــا[١]

والاستفهامية نحو: ما هذا.

وما الشرطية التي الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط.

قوله: «**من خير**» أي وشر والاقتصارعلى ذكر الخير على سبيل الاكتفاء إظهاراً لشرفه فاندفع الاعتراض بأن الله تعالى عالم بكل شيء فما فائدة التخصيص بالخبر.

قوله: «**يعلمه الله**» أي يجازكم عليه فعبر عن المجازاة بالعلم.

قوله: «**فما اسم شرط جازم**» محله نصب بتفعلوا.

قوله: «**وتفعلوا فعل الشرط**» فيه مسامحة لأن الواو ليست من فعل الشرط بل هي فاعل.

قوله: «**من الشرطية**» احترز بها عن الموصولة والنكرة الموصوفة.

والنكرة الموصوفة والاستفهامية ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمنت معنى الشرط.

قوله: «**فمن اسم شرط جازم**» محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح.

وقيل: جملة الجواب.

وقيل: هما ولا يرد على الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب؛ لأن توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقولك: من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنـــزلة قولك: كل من الناس يقوم.

قوله: «**مهما**» هي موضوعة للدلالة على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط.

---

(١) البحر: الوافر.

الشاهد فيه: قوله: «ما ذهب الليالي» حيث جاءت «ما» مصدرية غير وقتية،أي يحسن تقدير الوقت قبلها، وزعم السهيلي أن شرط كون «ما» مصدرية صلاحية وقوع «ما» الموصولة موقعها،وأنَّ الفعل بعدها لا يكون خاصًا، فلا يجوز «أريد ما تخرج» أي خروجك، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [سورة التوبة آية: (٢٥)].

المصادر: الأشباه والنظائر (٣/٣٨)، الجنى الداني (ص: ٣٣١)، الدرر اللوامع (١/٢٥٣)، شرح التصريح (١/٢٦٨)، شرح قطر الندى (ص: ٤١)، شرح المفصل (٨/١٤٢، ١٤٣)، همع الهوامع (١/٨١).

قوله: «**نحو قوله تعالى**» أي مقوله، وقوله: ﴿**مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ**﴾[1]... إلخ بدل من قوله الذي هو بمعنى مقوله أو عطف بيان عليه.

قوله: «**فمهما اسم شرط**» أي على الصحيح كما تقدم.

ويدل على كونها اسما عود الضمير إليها من به لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء، ومحلها الرفع بالابتداء بمعنى أيما شيء تأتينا به، أو النصب بمعنى أيما شيء تحضر تأتنا به.

قوله: «**في موضع نصب على الحال**» هذا من إطلاق الكل وإرادة الجزء؛ لأن جملة الجار والمجرور ليست حالا وإنما الحال المجرور فقط وهو آية ففي كلامه تسمح.

قوله: إن قدرت حجازية وهو الراجح أو على أنه مبتدأ إن قدرت تميمية.

قوله: «**وبمؤمنين في موضع نصب خبر ما**» على جعلها حجازية أي أو في موضع رفع خبر المبتدأ على أنها تميمية.

وظاهر كلامه أن الباء أصلية، مع أنها زائدة على كلا التقديرين، ففي عبارته تسمح.

قوله: «**إذ ما تأت إلخ**» تأت وآتيا من الإتيان وروى بدلهما تأت وآبيا بالباء الموحدة.

قوله: «**ما أنت آمر به**» ما في محل نصب على المفعولية لتأت، وهي اسم موصول، وأنت مبتدأ أو آمر به خبر والجملة صلة الموصول.

قوله: «**تلف**» من ألفى إذا وجد يتعدى لمفعولين الأول من والثاني آتيا. وجملة إياه تأمر بصلة لمن لا محل لها من الإعراب.

قوله: «**حذف الياء أيضًا**» وجملة إذا ما... إلخ في محل رفع خبر إن والكاف اسمها في محل نصب.

قوله: «**وأي**» هي بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير.

قوله: «**أياما تدعوا**» أي أيّ اسم.

قوله: «**وما صلة**» أي زائدة وإنما قيد صلة لا زائدة تأدبا.

قوله: «**متى**» هي للعموم في الزمان ولا تعمل إلا متضمنة معنى الشرط دون الاستفهام فأراد المتن بمتى متى الشرطية فتخرج الاستفهامية نحو: ﴿**مَتَى نَصْرُ اللَّهِ**﴾[2].

---

(١) سورة الأعراف آية: (١٣٢).

(٢) سورة البقرة رقم (٢١٤).

قوله: «مَتَى أَضَعُ العمَامةَ» صدره:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايا .... (١)

وإعرابه أنا مبتدأ، وابن خبره وجلا مضاف إليه، وهو علم منقول من جملة فيكون محكيا أو من الفعل وحده فيكون معربا إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة ويصح أن يكون جلا فعلاً ماضيا، والفاعل مستتر والجملة صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا وطلاع بالجر عطفا على جلا والرفع خبر بعد خبر.

قوله: «فمتى اسم شرط جازم» ظرف زمان في محل نصب على المفعولية لأضع.

قوله: «أيانَ»(٢) بفتح الهمزة والنون على المشهور، وكسر الهمزة لغة سليم وقرئ بها شاذاً، وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كمتى، وذهب بعضهم إلى أنها لتعميم الأحوال.

قوله: «اسم شرط جازم» أي مبني على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم من أنها كمتى وناصبها الفعل بعدها.

قوله: «وما زائدة» أي للوزن.

قوله: «وكسر عارض» أي: للروى.

---

(١) عجزه:

.... مَتَى أضَع الْعَمَامَةَ تَعْرِفُونِي

البحر: الوافر.

قائله: سحيم بن وثيل الرياحي.

قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٢٥٢/٤ بحيري) الشاهد رقم (٤٧٦).... وظاهر كلام الشاطبي، وتبعًا للتسهيل. أن خلاف «عيني» إنما هو في المشترك ونصُّه: وخالف في ذلك عيسى» فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل، ويقول: كل فعل سُمِّي به فإنه لا ينصرف إذا كان فارغًا من فاعله.

واحتج على ذلك بقوله............ الشاهد.

وجه الحجة منه: أن «جلا» فعل ماضٍ، خال من فاعل، وهو علم ممنوع من الصرف، بدليل عدم تنوينه.

وأجيب عنه: بأنه يحتمل أن يكون سمي بــ «جلا» من قولك «زيد جلا» أي هو فيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب المحكيات.

(٢) سورة النحل: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [آية: (٢١)]، وسورة النمل آية (٦٥) ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾.

قوله: «**وأين**» هو وأتى موضوعات للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما أن حيثما كذلك.

قوله: «**فأين اسم شرط جازم**» محله نصب بيدرككم.

قوله: «**والموت... إلخ**» قال الشيخ عبد المعطي الظاهر أن تكونوا تامة، وأين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها النبتيتي ناقصة وجملة ﴿**يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ**﴾[1] في محل نصب خبرها وهو لا يظهر لضياع المعنى حينئذ؛ لأن المعنى حينئذ: أينما تكونوا مدرككم الموت، وهو خال من الجواب؛ فليتأمل.

قوله: «**اسم شرط جازم**» محله نصب على الظرفية المكانية والناصب له تأت من تأتها.

فقوله: «**في غابر الأزمان**» أي مستقبلها.

قوله: «**كيفما**» موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين. قال بعض الشراح، ولم أجد لها من كلام العرب شاهدًا بعد الفحص اهـ، وإنما لم تجزم عند البصريين لمخالفتها لأدوات الشرط بوجود موافقة جوابها لشرطها نحو كيفما تجلس أجلس؛ فلا يصح كيفما تجلس أذهب.

قوله: «**وإذا**» معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على إن ولا على كيفما؛ لأن العدد تم بدونها فهي زائدة على الثمانية عشر، وخرج بالشعر النثر؛ فلا تجزم فيه لمخالفتها لأدوات الشرط؛ فإنها للمحقق والمظنون وإن للمشكوك والموهوم والنادر وكذا الباقي.

قوله: «**وإذا تصبك... إلخ**» صدره:

واسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بالغنى ....[2]

---

(١) سورة النساء آية: (٧٨).

(٢) عجزه:

.... **وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجمَّلِ**

قائله: عبد قيس بن خفاف.

الشاهد: فيه قوله:

«وإذا تصبك» حيث جزم بـ«إذا» وهذا خاص بالشعر.

المصادر: لسان العرب «كرب»، همع الهوامع (٢٠٦/١)، الدرر اللوامع (١٠٢/٣)، شرح شواهد المغني (٢٧١/١)، وقيل: إنه لحارثة بن بدر الغداني في: أمالي المرتضى(٣٨٣/١)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٣٥/١)، وخرجه الأشموني لألفية ابن مالك (٥٨٣/٣).

باب مرفوعات الأسماء

من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة البيانية أو الإضافة على معنى من وعلى كل تخرج المرفوعات من الأفعال؛ لأنها تقدمت في قوله، وهو مرفوع أبدا، وقدمها؛ لأنها عوامل في الأسماء ورتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول، وتخرج أيضا المنصوبات والمجرورات وإنما بدأ بالمرفوعات لأنها العمدة، وثنى بالمنصوبات؛ لأنها الفضلة غالبا كالمجرورات، والاحتراز بغالبا من المنصوب بـــ الذي هو عمدة في المعنى كمفعول ظن.

ومن المجرور الذي هو عمدة أيضا في المعنى نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ وثلث بالمجرورات؛ لأنها منصوبة المحل دون المنصوب لفظًا ثم إن قوله مرفوعات يحتمل أن يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع، وأن يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشكل على هذا الثاني وجود التاء في العدد لما تقدم.

قوله: «**سبعة**» لا يرد اسم أفعال المقاربة واسم ما ولا ولات وإن المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس لأنها داخلة في أخوات كان، وإن والمراد بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ أو نصب الخبر، وبأخوات إن نظائرها في نصب المبتدأ ورفع الخبر.

قوله: «**الفاعل**» بدأ به؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور، ولأن عامله لفظي بخلاف عامل المبتدأ؛ فإنه معنوي، واللفظي أقوى بدليل أنه يزيل العامل المعنوي، وهو الابتداء فإذا دخل عليه نسخه.

وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل.

وقيل هما أصلان وليس لهذا الخلاف ثمرة.

قوله: «**الذي لم يسم فاعله**» أي: لم يذكره فاعله الاصطلاحي بأن ترك ولم يقصد وبقولنا: فاعله الاصطلاحي سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله؛ لأن الفاعل الذات، وهي لا تذكر والإضافة في قوله: فاعله لأدنى ملابسة أي لكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الإضافة إلى ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل إنما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت إضافته إلى ضميره.

قوله: «**وهو**» أي: التابع لا يفيد كونه تابع مرفوع.

قوله: «**أربعة**» الحق أنها خمسة.

والخامس: عطف بيان ولعله أسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضي من

أن كل ما كان بدلا جاز أن يكون عطف بيان.

قوله: «**على هذا الترتيب**» أي: التبويب لا الترتيب في التقدم عند الاجتماع؛ فإنها إذا اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول: جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد.

قوله: «**مقدمًا الأول فالأول**» يجوز كسر الدال وفتحها والأوّل منصوب على الأول مرفوع على الثاني وعلى كل لا حاجة إليه مع ما قبله من الترتيب.

باب الفاعل

قوله: «**رسمه... إلخ**» الحد إما حقيقي، وإما رسمي، وإما لفظي؛ فالحد الحقيقي ما أنبأ عن ذاتيات المحدود كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، والرسمي: ما أنبأ عن الشيء بلازم له؛ كقولنا: الخمر مائع يقذف بالزبد.

واللفظي: ما أنبأ بلفظ أظهر مرادف؛ كقولنا: الغضنفر الأسد، والبر القمح، وما ذكره المصنف رسم؛ لأن الرفع وكونه مذكورا قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل.

قوله: «**ببعض خواصه**» جمع خاصة وهي قسمان. مطلقة: وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى جميع ما وراءه كالضاحك للإنسان وإضافية: وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى بعض أغياره كالماشي للإنسان: وهي المرادة هنا؛ لأن ما ذكره من كونه مذكورا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة إلى بعض أغياره كالمبتدأ دون بعض كاسم كان وأخواتها، والتعريف بالخاصة الإضافة كاف كما صوبه السيد؛ فلا يعترض عليه بأنه كيف يعبر الشارح بالخاصة مع أنها توجد في غيره كاسم كان وأخواتها؛ لأن المراد الخاصة الإضافية كما مر.

قوله: «**الفاعل**» هو لغة: من أوجد الفعل، واصطلاحًا: ما ذكره.

قوله: «**الاسم**» أي: الصريح كقوله تعالى: ﴿**قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ**﴾[1] أو المؤول كقوله: ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا**﴾[2] ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجملة إذا أريد لفظها كقوله صدر عني الله حسبي، والجملة المسمى بها نحو: جاء تأبط شرا، وخرج بقيدا الاسم الحرف والفعل والجملة حيث لا تأمل كما تقدم، ودخل فيه هي إذا أريد لفظها، أوسمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقته ومجازه إن استعمل فيما ذكر جميعا أو في مجازه فقط، إن استعمل في معنى شامل لما ذكر بعموم المجاز وعلى الأول لا يضر أخذه في التعريف؛ لأنه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية.

قوله: «**المرفوع**» أي: لفظًا نحو: قال الله، أو تقديرا: كجاء الفتى، والقاضي، وغلامي، أو محلا، قال في الحاشية: كأن جر بمن أو الباء الزائدتين نحو: ﴿**مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ**﴾[3]، ونحو: ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾[4] اهـ.

---

(١) سورة المائدة الآية: (١٢).

(٢) سورة العنكبوت الآية: (٥١).

(٣) سورة المائدة الآية: (١٩).

(٤) سورة النساء الآيتان (٧٩، ١٦٦).

وتمثيله للمحلي بذلك مبني على أن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنيات، ويشكل عليه فرقهم بين الإعراب المحلى والتقديري بأنه المانع في المحلي قائم بجملة الكلمة، وفي التقديري بالحرف الأخير، وهو في هذين المثالين قائم بالحرف الأخير؛ فليكن الإعراب تقديريا فيهما أفاده ياسين على القطر فكان المناسب التمثيل للمحلى بالمبني كالموصول واسم الإشارة؛ فتأمل وأبهم المتن الرافع له ليكون كلامه جاريا على القولين.

والصحيح أن رافعه ما أسنده إليه من فعل أو شبهه أو الإسناد.

قوله: «**المذكور قبله فعله**» خرج به المبتدأ أو الخبر وخبر إن وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها؛ لأن المتبادر من الإضافة في فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدأ والخبر، وخبر إن وأخواتها لا فعل قبلها، وليس نائب الفاعل، واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها قائما بها الفعل، ولا واقعا منها، وقوله المذكورة قبله فعله أي: أو شبهه، وإنما اقتصر على الفعل؛ لأنه الأصل وشبهه اسم الفاعل نحو: مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو: أضراب زيد والصفة المشبهة نحو: حسن وجهه، واسم التفضيل نحو: ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد[1]، والمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد واسمه نحو: عجبت من عطاء زيد الدنانير واسم الفعل نحو: ﴿**هَيْهَاتَ**﴾ العقيق والظرف والجار والمجرور مع اعتمادهما على استفهام أو شبهه نحو: ﴿**مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ**﴾، و﴿**أَفِي اللَّهِ شَكٌّ**﴾، والقبلية في كلامه المراد بها ما يشتمله في اللفظ، وهو

(١) هذه مسألة الكحل. معروفة بذلك عند النحاة.

قال الشيخ خالد الأزهري في [التصريح بمضمون التوضيح (٤/٤٥٥، ٤٥٦) تحقيق بحيري] «أحسن» أفعل تفضيل، وهو صفة لـــ «رجلا»، وهو اسم جنس، مسبوق بنفي، ومرفوعه: «الكحل» وهو أجنبي من الموصوف، لكونه لم يتصل بضميره، و «الكحل» مفضّل على نفسه باعتبار محلين مختلفين، فباعتبار كونه في عين زيد فاضل، وباعتبار كونه في عين غيره مفضول.

والمعنى: أن الكحل في عين زيد أحسن منه في عين غيره من الرجال أو نظيره قول الأصوليين: الواحد بالشخص يكون له جهتان، كالصلاة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تهيئته بالقرائن التي قارنته، لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها فإنه يجوز أن يقال: «ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد» قاله ابن مالك في شرح التسهيل (٣/٦٧)، وانظر: التذييل والتكميل (٤/٧٦٣) رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالقاهرة، تحقيق د/الشربيني أبو طالب، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٣/٧٠٦)، رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالقاهرة. تحقيق. د/إبراهيم العجمي.

ظاهر، وفي التقدير فيدخل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1] والضمير المستتر كما في قم واستقم.

قوله: «**الصادر منه**» هو لبيان مخصوص المقام؛ فلا يرد نحو: مات زيدا أو المراد بصدوره منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الرافع بل بيان مدلوله الذي بسببه رفع الفاعل؛ فلا يرد أن الفعل الذي يرفع هو اللفظ أي: لفظ قام لا الحدث الذي هو الحركة المخصوصة المشار إليه بقوله الصادر.

قوله: «**يرفعه الماضي**» يستثنى منه أفعل في التعجب كما أحسن زيدًا وأفعال الاستثناء نحو: قام القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا، وليس بكرا، فإنها لا ترفع إلا ضميرًا مستترًا وجوبًا وكذا المضارع يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء؛ فخرج: قام القوم لا يكون بكرًا. فإنها لا ترفع إلا ضميرا مستترًا وجوبًا، وكذا المضارع يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء؛ فخرج قام القوم لا يكون بكرا لأنه لا يرفع إلا ضميرامستترا وجوبا.

قوله: «**إلى غائب**» أي: شخص غائب مذكر، ومؤنث مفرد، أو مثنى، أو جمع.

قوله: «**ولا يرفعه الأمر**» أي استقلالا؛ فيرفعه بطريق التبعية كما في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[2]؛ فإن قوله: وزوجك معطوف على الضمير المستتر اسكن العامل فيه الفعل والعامل في المعطوف عليه وهو العامل في المعطوف، وليس معطوفا على الضمير البارز؛ لأنه مؤكد للمستتر وهو لا يعطف عليه وهذا بناء على أن الآية من عطف المفردات، وقيل: إن زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره: وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل.

قوله: «**وقام الزيدان... إلخ**» فيه إشارة إلى وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا على اللغة الفصحى، وهناك لبعض العرب لغة تسميها النحاة بلغة: أكلوني البراغيث نلحقه ذلك نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النسوة على أن الألف والواو والنون حروف دالة على التثنية والجمع المذكر والمؤنث كتاء التأنيث الساكنة، والفعل مسند للظاهر لا على أن الفعل مسند للألف والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وإلا كان ذلك على اللغة الفصحى.

قوله: «**قامت هند وقامت الهندات**» فيه إشارة إلى أن الفاعل إذا كان ظاهرًا مؤنثًا

---

(١) سورة التوبة آية: (٦).

(٢) سورة البقرة آية: (٣٥) وسورة الأعراف آية: (١٩).

حقيقيًا متصلا يجب أن يلحق عامله علامة التأنيث إلا ما شذ من قولهم: قال فلانة، وفيه إشارة أيضا إلى أن حكم المثنى المؤنث الظاهر في وجوب إلحاق علامة التأنيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع.

قوله: «**والتاسع المفرد المضاف... إلخ**» فإن قيل التاسع والعاشر داخلان في المفرد المذكر فتكون الأقسام متداخلة فهي ثمانية لا عشرة.

أجيب بأن هذا تقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل لتباين الأقسام بالاعتبار.

قوله: «**وهو ما كني به... إلخ**» أي: الضمير من حيث هو لا بقيد كونه فاعلا أو لا مستترا أو لا لصدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير.

قوله: «**اختصارًا**» أي لأجل الاختصار ووجه ذلك أن الأصل في زيد قام مثلا زيد قام زيد؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل بعده فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب أن يكون أخصر.

قوله: «**متصل**» أي: متصل بعامله الذي قبله فيكون كالتتمة لذلك العامل سواء كان ذلك المتصل مستترًا أو بارزًا؛ فإنه سيأتي في كلام الشارح آخر هذا الباب، والذي يليه ما يقتضي أن الضمير المستتر من قسم المتصل.

قوله: «**ومنفصل**» أي: عن عامله، وبدأ بالمتصل؛ لأنه أخصر من المنفصل.

قوله: «**أو ومعه غيره**» ظاهره أن الموضوع له المتكلم فقط ومصاحبته لغيره على سبيل الشرط لا الشطر والأمر بخلافه فتؤول العبارة بأن يراد بالمصاحبة: المصاحبة في الوضع؛ فالمعنى ومعه غيره. أي: مصاحبا له، ومشاركا له في مدلول الفعل؛ فالموضوع له مجموع المتكلم، وغيره لا المتكلم فقط مشروطًا بمصاحبة غيره.

قوله: «**أو المثنى الغائب مطلقا**» أي: سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا.

قوله: «**اثنا عشر قسمًا**» أي: يجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسمًا واحدًا، ومثنى الغائب والغائبة قسمًا واحدًا.

قوله: «ومجموعهما» أي: الحاصلين وفي نسخة ومجموعها بلا تثنية أي: مجموع الأقسام.

قوله: «**حاصلة من ضرب اثنين... إلخ**» الاثنان المتصل والمنفصل والاثنا عشر للمتكلم وحده... إلخ.

قوله: «**هو الذي لا يبتدأ به... إلخ**» أي: هو الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة أخرى، ولا يقع بعد إلا في الاختبار أما في الضرورة فيقع بعدها كقوله:

وَمَـا نُـبَالِي إِذَا مَـا كُـنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لا يُجَاوِرَنَـــا إِلاَّكِ دَيَّـــارُ[١]

واستشهاد المحشي على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله[٢]:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتَ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّـاهُم الأرضُ في دَهْـرِ الدَّهَارِيرِ[٣]

غير صحيح؛ لأن إياهم ضمير منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه، وإنما يستشهد بهذا البيت على الإتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك[٤]:

---

(١) البحر: البسيط.

الشاهد: فيه قوله: «إلاَّك» حيث أوقع الضمير بعد «إلا» للضرورة الشعرية والقياس: إلا «إياك».

المصادر:

أمالي ابن الحاجب ص: (٣٨٥)، أوضح المسالك (١/٨٣)، تخليص الشواهد (٢/١٢٩)، خزانة الأدب (٥/٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥)، الخصائص (١/٣٠٧، ٢/١٩٥)، الدرر اللوامع (١/١٧٦)، شرح الأشموني (١/٤٨)، شرح شواهد المغني ص: (٨٤٤)، شرح المفصل (٣/١٠١)، المقاصد النحوية (١/٢٥٣)، همع الهوامع (١/٥٧).

قال الشيخ خالد الأزهري في التصريح (١/٣١٠بحيري) الشاهد رقم (٢).

«ما» الأولى نافية، و «ما» الثانية زائدة، لا مصدرية، لأن إذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية، و «نبالي» من المبالاة يعني: الاكتراث و «جارتنا» خبر كان بين الجوار، و «أن» مصدرية، و «ديَّار» بمعنى «أحد» فاعل يجاورنا، و «إن» وصلتها مفعول نبالي، وهي مفرد لا جملة.

«إلا» حرف إيجاب، و «الكاف» في موضع نصب على الاستثناء؛ لتقدمه على المستثنى منه، وهو ديّار.

المعنى: إذا كنت جارتنا، فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، وأجاز ابن الأنباري وقوع المتصل بعد إلا مطلقا.

وانظر: ارتشاف الضرب (١/٤٧٩)، النحاس، توضيح المقاصد (١/١٢٩، ١٣٠)، وتعليق الفرائد (٢/٩٦).

(٢) القائل: الفرزدق، همام بن غالب.

(٣) البحر: البسيط.

الشاهد فيه: على أن فصل الضمير ضرورة، والقياس ضمنتهم الأرض.

أنشده شراح الألفية، وابن هشام في شواهده أيضا بتقديم الباعث على الوارث، والأنسب الرواية الأولى.

المصادر: خزانة الأدب (٥/٢٨٨)، رقم (٣٨٦)، الخصائص (١/٣٠٧)، (٢/٩٥)، أمالي ابن الشجري (١/٤٠)، الإنصاف (٦٩٨)، العيني (١/٢٧٤)، التصريح (١/١٠٥)، الأشموني (١/١١٦)، ديوان الفرزدق (٢٦٦).

(٤) الألفية في النحو والصرف (ص: ١٣)، باب: النكرة والمعرفة.

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءَ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّي أَنْ يَجِيءِ الْمُتَّصِلْ[(١)]

قوله: «ويرفعه الماضي... إلخ» لا ينافي ذلك أنه يرفعه أيضا: الصفات المحضة، واسم الفعل؛ لأن عبارته لا تقتضي الحصر، والمراد بقوله: يرفعه أنه يرفع محله؛ لأن الضمائر كلها مبنية.

قوله: «محله رفع» أي: مرفوع أو ذو رفع، أو الكلام على تقدير مضاف أي: محل رفع وقس عليه، ما أشبهه، والمعنى: أنه واقع في محل رفع.

قوله: «فنا ضمير المتكلم... إلخ» هذا هو الصواب، ومن قال: النون فاعل فقد تسمح؛ لأن الضمير مجموع الألف والنون.

قوله: «وهذا» أي إعراب نا فاعلا في محل رفع حيث سكن ما قبلها أي: الحروف الذي قبل نا، وقوله: وكان غير ألف أي: وكان أصليًا أيضًا.

وقوله: «وإن انفتح ما قبلها» أي: تحرك بالفتح، أي: أو سكن وكان ألفا، أو كان حرفًا غير أصلي.

قوله: «نحو ضربنا زيد» مثال ما انفتح فيه ما قبلها، ومثال الساكن إذا كان ألفا نحو الزيدان ضربانا ومثال الساكن غير الأصلي ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا﴾[(٢)]، ومن غير الأصلي الواو في ضربونا، وهذا كله مع الماضي أما مع المضارع، والأمر؛ فهي مفعوله مطلقا سواء تحرك ما قبلها أو سكن.

قوله: «والميم والألف حرفان دالان على التثنية» فيه مسامحة فإن الدال على التثنية هو الألف فقط كما أن الواو هي التي تدل على الجمع فقط، وأما الميم فزيدت قبل ألف التثنية في نحو: ضربتما وقبل واو الجمع في نحو: ضربتمو لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الأول، وما للمتكلم المفرد في الثاني عند إشباع حركة التاء فيهما؛ فقوله: والميم حرف دال على جمع الذكور فيه مسامحة أيضًا.

قوله: «وضربتم بضم التاء» وإسكان الميم بعدها أو ضمها مختلسة، أو مع واو بعدها بأن تقول: ضربتمو وهو الأصل بدليل ضربتموه؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها.

---

(١) قال المكودي عقب ذكر هذا البيت.

يعني أن الضمير إذا تأتى اتصاله بما قبله، لا يجيء منفصلا في الاختيار، وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار منفصلا مع تأتي الاتصال. (شرح المكودي على الألفية ص: ١٨).

(٢) سورة الفتح الآية: (١١).

قوله: «**حروف دالة على التثنية... إلخ**» أي: لأن التاء لما وضعت مشتركة بين المفرد، وغيره ألحقوها بما يميز ما هي له، وحركوها بذلك اهـ عبد المعطي أي: ألحقوها في المثنى والجمع وحركوها في المفرد.

قوله: «**ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة**» أي: لا مفعولة، ولا مضافة؛ فالحصر إضافي؛ فلا يرد أنها قد تقع نائبة عن الفاعل كما يأتي.

قوله: «**أمثلة الحاضر**» وهو المتكلم والمخاطب.

قوله: «**وهو**» أي: ما بقي.

قوله: «**جوازا**» أي: استتارا جائزا، أو ذا جواز فهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل أو حذف المضاف.

قال الشيخ الشنواني: ولا يجوز أن يكون تمييزًا وإلا كان محولاً عن الفاعل فيلزم أن الموصوف بالاستتار الجواز، وهو فاسد فتأمل اهـ. أي: لأن الأصل قبل التحويل على هذا مستتر جوازا فحول الإسناد إلى ضمير الجواز فانتصب تمييزًا.

قوله: «تقديره هو» ولم يريدوا به: أن المستتر لفظ هو بل المراد أنه إذا أريد تفسير معناه فسر بلفظ، وهو فليس هو نفس المستتر؛ لأن المستتر إنه صورة في العقل أي الذهن لا في اللفظ؛ فليس المستتر لفظا بخلاف المحذوف وإنه لفظ موضوع، ويمكن النطق به وهذا الفرق بين المستتر والمحذوف كاف كما قاله الشنواني.

قوله: «**تقديره هي**» أي: تفسيره هي، وعبر بهو في الأول، وبهي هنا؛ لأجل التغاير قال الرضي يجب أن يكون المقدر في ضرب، وضربت متغايرا، كما في البارز نحو: هي وهو اهـ.

قوله «حرف دال على تأنيث الفاعل» أي على المشهور وقيل اسم فالظاهر بعدها بدل أو مبتدأ خبره الجملة قبله.

قوله: «**وفتحت لمناسبة الألف**» أي: فالحركة عارضة لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكروه من أن توالي أربعة حركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا.

قوله: «**والألف زائدة**» أي: في الخط بعد الواو لتطرفها فرقا بينها وبين واو العطف في نحو: أكلوا وشربوا، وجادوا، وسادوا، والقيود لزيادة الألف في الخط ثلاثة أن تكون بعده واو الجماعة، وأن تكون في الفعل، وأن تكون متطرفة؛ فخرج الاسم كضاربو زيد وخرج

واو الكلمة نحو: يدعو، ويغزو، وخرجت المتوسطة كضربوك وضربوهم أن جعلت هم مفعولا؛ فإن جعلته توكيدًا لواو الجمع زدت ألفا؛ لأنها حينئذ متطرفة.

قوله: «**وأما الفاعل المضمر**» أي: الفاعل معنى وظاهرًا، وإلا فالفاعل حقيقة محذوف، إذ الأصل ما ضرب أحد إلا أنا فأنا بدل من أحد ق. لـــ.

قوله: «**أو ما في معناها**» أي: الذي بمعناها في الحصر كأنما.

قوله: «**وما ضرب إلاهن**» فهذه الضمائر الواقعة بعد إلا كل منها في محل رفع على الفاعلية وما نافية وإلا أداة حصر.

قوله: «**إلى آخره**» أي، وانته إلى آخره.

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

هذه الترجمة تشمل درهما من أعطى زيد درهما؛ فإنه يصدق عليه أنه مفعول لم يسم فاعله، وليس مراداً، ولا تشمل الظرف والمجرور، والمصدر، إذا أنيبت عن الفاعل مع أن الغرض دخولها.

وأجيب عن الأول بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما؛ لأنه منصوب وعن الثاني بأنه اقتصر على المفعول؛ لأنه الأصل في النائب فكان الأولى والأعم التعبير بنائب الفاعل.

قوله: «أي الذي لم يذكر معه فاعله» أي: فاعل فعله وفي قوله الذي صدر منه الفعل حمل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقي، وهو الذات، وهي لا تذكر أبدًا سواء كان الفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول، وإنما الذي يذكر أولا للفظ الدال عليها ففي كلام المتن حذف مضاف أي الذي لم يسم دال فاعله.

قوله: «**صدر منه الفعل**» أي: أو قام به الفعل أو المراد بالصدور مطلق التعلق.

قوله: «**وهو الاسم**» يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة، والحرف والفعل إلا أن يراد لفظها، أوتجعل أعلاما، قيل، وخرج بقوله: الذي لم يذكر معه فاعله بأن لا يكون هناك فاعل أصلا، أو كان هناك مبتدأ أو خبر واسم كان فيكون التعريف صادقا على الجميع؛ فالصواب إخراج ما ذكر بقيد ملحوظ بقرينة ما يأتي تقديره وغير عامله إلى فعل، أو مفعول.

قوله: «**المرفوع**» أي لفظًا أو تقديرًا إلى آخر ما تقدم في الفاعل.

قوله: «**الذي لم يذكر معه فاعله**» أي: ترك ولم يقصد فلم يحتج إلى ذكر فاعل له لا لفظا ولا تقديرا.

قوله: «**تأنيث الفعل لتأنيثه**» لم يستثن المجرور من نحو مرّ بهند فإنه قائم مقام الفاعل، ولم يؤنث فعله لتأنيث؛ لأن القائم مقام الفاعل أعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتأنيث العامل.

قوله: «**لغرض من الأغراض**» كالخوف منه وعليه.

قوله: «**فأقيم المفعول به**» أي: حيث وجد في اللفظ وإلا فما اختص وتصرف من ظرف مكاني نحو: جلس أمام الأمير أو زماني نحو صيم رمضان أو مجرور نحو: ﴿وَلَمَّا

سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ وسير بزيد أو مصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[١] فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول إذا لم يوجد في اللفظ؛ فإن وجد فلا.

وقيل: ينوب غيره مع وجوده مطلقا، وقيل: إن وجد وكان متقدمًا اختص بالنيابة، وإن تأخر، وتقدم أحد الثلاثة أنيب نحو:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلاَّ سَيِّدَا ....[٢]

والصحيح الأوّل.

قوله: «**في الإسناد إليه**» وتفاوت الإسنادين لا يضر وذلك لأن إسناد الفعل إلى الفاعل على جهة صدوره منه أو قيامه به وإلى النائب على جهة وقوعه عليه أو فيه أو نحوه.

قوله: «**في الماضي والمضارع**» هذا إذا كان العامل فعلاً فإن كان اسم مفعول، وهو ما دل على حدث ومفعوله، فإن كان من فعل ثلاثي مجرد فوزنه مفعول كمضروب وممرور به، أو من غيره فوزنه وزن مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وفتح ما قبل الآخر قال ابن مالك[٣]:

١- وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ

٢- وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِي اطَّرَدْ زِنَةَ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ[٤]

---

(١) سورة الحاقة آية: (١٣).

(٢) لم أقف على هذا الشاهد.

(٣) الألفية في النحو والصرف ص: (٤١)، باب: أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، والصفات المشبهة بها.

(٤) قال المكودي في شرح البيت الأول:

يعني أن الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي إذا فتحته صار اسم مفعول فتقول في اسم الفاعل من دَحْرَجَ مُدَحْرِج، وفي اسم المفعول مُدَحْرَج، وفي اسم الفاعل من انتظر مُنْتَظِر وفي اسم المفعول مُنْتَظَر. وقد تبرع بذكر المفعول في هذا الباب؛ لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهة بها.

وإن فتحت شرط، والضمير في منه عائد على اسم الفاعل، ومنه متلعق بفتحت، و «ما» مفعول بفتحت، وهي موصولة، وصلتها كان.

وانكسر في موضع خبر كان، وصار جواب الشرط.

ثم شرح البيت الثاني فقال:

يعني أن اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول.

وقوله: كآت من قصد أي كالمفعول الآتي من مرضوي، وزنة فاعل اطرد، وفي اسم متعلق باطرد.

[شرح المكودي على الألفية (ص ١٢٠)].

وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لأل نحو: جاء المضروب عبده أو كونه للحال والاستقبال بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف نحو: ما مضروب زيد أو منصور عمرو، وإن الأمير مكرم رسوله، ومررت برجل مهان أبوه.

قوله: «**وكسر ما قبل آخره**» أي: إن لم يكن مكسورًا فإن كان مكسورًا نحو: شرب ضم أوله فقط.

وقال بعضهم: إن الكسرة في نحو: شرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل.

قوله: «**أو تقديرًا**» في الضم والكسر معا أو في أحدهما قال.

قوله: «**كقيل وبيع**» الأصل قول وبيع نقلت حركة العين، وهي الواو في قول والياء في بيع للثقل إلى ما قبلها بعد سلب حركته فسكنت العين، وقلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها و لم تقلب الياء لعدم المقتضى فصار: قيل وبيع، بإسكان الياء، وأصل شد شدد بالفك فأدغم المثلان لاجتماعهما؛ فكسر ما قبل الآخر مقدر.

قوله: «**وفتح ما قبل آخره**» أي: إن لم يكن مفتوحًا، وقال بعضهم: إن الفتحة في نحو: يشرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا للفاعل.

قوله: «**نحو يقال ويباع**» الأصل: يقول ويبيع نقلت حركة كل من الواو والياء إلى ما قبلها فصار يقول ويبيع ثم قلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار يقال ويباع ويشد أصله يشدد بالفك نقلت حركة الدال إلى الشين فسكن الحرف الأول وأدغم في الثاني كما فعل بشد والإدغام واجب لأن إدغام المثلين مع عدم المانع من الإدغام واجب.

قوله: «**لأنه لا يبنى للمفعول**» أي: لفساد الصيغة، والمعنى أما فساد الصيغة؛ فلأنك إذا بنيت أكرم مثلا للمفعول ضممت الهمزة؛ فإن كسرت الراء التبست بصيغة الماضي المبنية للمفعول، وإن فتحتها التبست بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضا، وأما فساد المعنى؛ فلأنه حينئذ يصير دالا على الإخبار والأمر إنما يدل على الإنشاء.

قوله: «**أو للمجهول**» أي: للمجهول فاعله وفيه أنه قد لا يكون فاعله مجهولا؛ فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم إلا أن يقال يكفي في وجود مناط التسمية الإمكان، وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث هو مبني للمفعول يمكن أن يجهل فاعله «**شنواني**».

قوله: «**ما أمكن في المضارع**» أي: ما أمكن استحضاره وليس المراد أن بعضها ممكن في المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها تجرى في المضارع كالماضي خلاف للقليوبي.

باب المبتدأ والخبر

إنما جمعهما في باب واحد؛ لأن الخبر ملازم للمبتدأ، وإن كان المبتدأ لا يلزم الخبر نحو: أقائم الزيدان؛ فالهمزة للاستفهام وقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر، ومثله:ما مضروب العمران؛ فما نافية ومضروب مبتدأ، والعمران، نائب فاعل سد مسد الخبر، وشرط هذا المبتدأ الذي لا خبر له أن يكون وصفًا معتمدًا على نفي أو استفهام، ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا، أو نائبا عنه، وسواء كان الوصف اسم فاعل، أو اسم مفعول.

قوله: «**وهو الثالث والرابع**» أي: ما ذكر من المبتدأ والخبر؛ فالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى في المعنى؛ فصح الإخبار عنه بالمثنى، وهو الثالث والرابع؛ فلا يقال في كلامه الإخبار بالمثنى عن المفرد.

قوله: «**الصريح**» هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسمًا إلى تأويل والمؤول خلافه وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور أوالحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذه في التعريف.

قوله: «**المرفوع لفظًا**» مراده به ما يشمل المرفوع تقديرًا بدليل مقابلته بالمحلي؛ فلا يعترض عليه بأن في كلامه إخلالا بالتقديري وقيد بالمرفوع ليعلم أنه لا يكون منصوبًا إلا إذا دخل عليه ناسخ ولا مجرورا إلا إذا كان حرف الجر زائدًا.

قوله: «**بالابتداء**» متعلق بالمرفوع، وهو مبني على الصحيح من أن الرافع للمبتدأ الابتداء، وللخبر المبتدأ وقيل كل منهما رافع الآخر، وقيل: إن الابتداء رافع لهما، وقيل إن الابتداء رافع المبتدأ، وهما رافعا الخبر؛ فالأقوال أربعة قال ابن مالك[1]:

وَرَفَعُوا مُبْتَدأ بِالابِتْدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا[2]

قوله: «**أي المجرد**» أي: الخالي لفظًا، وتقديرًا فخرج نحو قولك: زيد في جواب من

(١) الألفية في النحو والصرف (ص: ١٧).

(٢) قال المكودي: يعني أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء، والرافع للخبر هو المبتدأ، والابتداء هو: «جعلك الاسم أولاً، لتخبر عنه ثانيا»، فهو «معنى من المعاني»، وهذا الذي ذكره هو مذهب سيبويه.

قال: «... فأما الذي يبنى عليه شيء هو في معنى رفعوا عائد على العرب، ورفع خبر مبتدأ، وخبره بالمبتدأ، والعامل في كذاك الاستقرار الذي تعلقبت به الباء في قوله: بالمبتدأ».

[شرح المكودي على الألفية (ص: ٣١)].

قال: من قام؟ فإن التقدير قام زيد، فهو مجرد عما ذكر لفظًا لا تقديرًا؛ فليس بمبتدأ بل فاعل.

قوله: «**عن العوامل**» أل للجنس أي: عن شيء من العوامل ويجعل أل جنسية اندفع الاعتراض بأنه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد أو عاملان.

قوله: «**اللفظية**» قيد لإخراج المعنوية؛ فإن المبتدأ لم يتجرد عنها؛ لأنه مرفوع بالابتداء على الراجح؛ فأشار بهذا القيد إلى أنه ماش على الراجح.

فإن قيل التجرد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها؛ فإن المجرد يقتضي سبق ما تجرد منه و لم يوجد في المبتدأ عامل لفظي تجرد منه قلنا في الجواب سلمنا لكن قد ينـزل الإمكان منـزلة الوجود فنـزل مكان تسلط العوامل اللفظية عليه منـزلة وجودها فيه بالفعل فكأنها موجودة فصح التعبير بالتجرد.

قوله: «**غير الزائدة، وما أشبهها**» قيد في لا قيد فهو لإدخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد؛ فمن الأول بحسبك زيد فإن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة. قال المرادي: وذكر في «**شرح الكافية**» أن حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو: بحسبك درهم من الثاني.

..........................[1] لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

---

(١) البحر: الطويل.

قائله: كعب بن مسعد الخنوي.

الشاهد فيه: على أن «لعلّ» في لغة عقيل جارّة كما في البيت. ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفي الثانية الفتح والكسر.

صدره:

فقلت: ادْعُ أُخرَى وارفعِ الصَّوتَ جَهرةً

قال ابن جني: في «سر صناعة الإعراب» حكى أبو زيد أن لغة عقيل لعلّ زيد منطلق بكسر اللام الآخرة من لعلّ، وجرِّ زيد.

وقال ابن مالك في «التسهيل» والجرّ بلعلّ ثابتة الأوّل أو محذوفته مفتوحة الآخر أو مكسورة.

وعقيل الذي هي لغتها هو أبو قبيلة عقيل بن كعب بن ربيعة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن ابن منصور بن عكرمة بن خصفة، بفتح الخاء المعجمة، والصاد المهملة بعدها فاء ابن قيس بن عيلان بن مضر. كذا في جمهرة الكلبي.

وذهب ابن هشام في المغني قال: وزعم الفارسيُّ أنه لا دليل في ذلك؛ لأنه يحتمل أن الأصل لعلّه لأبي

فأبي مرفوع على أنه مبتدأ وقريب خبره ومنك متعلق به ودخلت لعل لمجرد إفادة التوقع لا للتعدية كما تدخل ليت لإفادة التمني؛ فإن قلت حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائد وشبهها في تركه المصنف من المتن.

قلت: أجيب بأن العوامل اللفظية إذا أطلقت أنها تنصرف إلى ما ليس زائدًا ولا شبيهًا بالزائد.

قوله: «**وبالمرفوع المنصوب والمجرور**» خرج أيضاً ما لا إعراب له أصلا كاسم الفعل على القول بأنه لا محل له من الإعراب، وهو الصحيح.

قوله: «**الفاعل... إلخ**» أي: والنائب عن الفاعل وخبر أن وأخواتها إذ ليس في كلامه الحصر فيما ذكر.

قوله: «**والابتداء عبارة**» أي لفظ الابتداء معبر به ففي كلامه حذف مضاف وإطلاق المصدر على اسم المفعول.

قوله: «**وجعله**» بالجر عطف على قوله: بالشيء أي: وتصييره أولا... إلخ.

قوله: «**بحيث يكون الثاني خبرًا**» أي: مخبرا به عن الأول أي، ولو حكما كالفاعل الساد مسد الخبر نحو: أقام زيد، والنائب عن النائب الساد مسد الخبر نحو: أمضروب الزيدان؛ فلا يعترض على الشارح بأن تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدأ الذي له خبر.

قوله: «**والتقدير صومكم... إلخ**» أي: ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحرف السابق موجودًا كما مثل أو لا كقولهم:

تَسْمعُ بِالْمَعيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ[1] ....

=

المغوار جوابٌ قريب؛ فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعلّ الثانية تخفيفا، وأدغمت الأولى في لام الجرّ، ومن ثم كانت مكسورة، ومن فتح فهو على لغة من يقول: المال لزيد بالفتح، وهذا تكلف كثير، و لم يثبت تخفيف لعلّ. انتهى. خزانة الأدب (١٠/٤٢٦) رقم (٨٧٧)، وانظر: نوادر أبي زيد (٣٧)، وأمالي ابن الشجري، والعيني (٣/٣٤٧)، ورصف المباني (٣٧٥)، والهمع (٢/٣٣)، والتصريح (١/١٥٦، ٢١٣)، والأشموني (١/١٢٤، ٢/٢٠٥)، والأصمعيات: (٩٦).

(١) قال إمام النحاة سيبويه -رحمه الله- في الكتاب (٤/٤٤): هذا باب ما تجيء فيه الفعلة تريد بها ضربًا من الفعل.

«قالوا: سَمْعٌ بالْمُعَيديِّ لا أنْ تَراهُ» لأنه مثل، وهو أكثر في كلامهم من تحقير معيدي في غير هذا المثل. فإن حقرت معيدي ثقلت الدال فقلت: مُعَيْدِّيٌّ.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في الأمثال (ص: ٩٧) رقم (٢٢٩): قال أبو عبيد الهروي: كان الكسائي

=

فهو مؤول بالمصدر أي سماعك.

قوله: «**والخبر هو الاسم**» أي: الصريح أو المؤول.

واعترض قوله هو الاسم بأنه لا يشمل الخبر إذا كان جملة أو شبهها، وأجيب بأنه إنما اقتصر على الاسم؛ لأن الأصل في الإخبار بكسر الهمزة أن يكون به، أي بالاسم، وأشار الشارح إلى دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب، بقوله: الأصلي، ويرد على هذا أن المتن حينئذ لم يعرف إلا الخبر المفرد و لم يعرفه إذا وقع جملة أو شبهها فيكون فيه قصور.

فالأولى مما صنعه الشارح أن يراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة أو تأويلا، والجملة الواقعة خبرًا مؤولة بالاسم والجار والمجرور الواقع خبرًا وكذا الظرف كل منهما متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة، وهو إما اسم حقيقة أو تأويلا.

قوله «المرفوع بالمبتدأ» أي: على الصحيح وقيد بذلك القيد لينبه على أنه لا يكون منصوبًا إلا بناسخ، ولا يكون مجرورًا إلا بحرف زائد على نحو ما مر في المبتدأ.

قوله: «**المسند إليه**» أي: المسند هو إلى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند إليه غيره، وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند إلى غيره.

قوله: «**وقائم خبره**» قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر؛ لأن نحو قائم لم يسند إلى المبتدأ بل أسند على ضمير مستتر فيه وهو ضميره مسندا إلى زيد إلا أنه اتفق أن الضمير هو زيد فتوهم أنه مسند إلى المبتدأ اهـ شنواني.

قوله: «**من حيث هو**» حيثية إطلاق كما في قولك: الإنسان من حيث هو إنسان جسم أي: المبتدأ مطلقا أي من غير نظر إلى كونه ظاهرًا أو مضمرًا وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه، وغيره؛ لأن كل مبتدأ إما ظاهر، أومضمر.

=

يُدْخِل فيه «أنْ» والعامة لا تذكر «أنْ».

ووجه الكلام ما قال الكسائي. وكان يرى التشديد في الدَّال فيقول: «المُعيدِّيِّ» وقال: إنما هو تصغير رجل منسوب إلى معدٍّ.

قال أبو عبيد. و لم أسمع هذا من غيره.

المصادر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (١/٢٦٦)، مجمع الأمثال للميداني (١/١٢٩)، المستقصي للزمخشري (١/٣٧٠)، سر صناعة الإعراب (١/٢٨٥)، لسان العرب «معد».

وحاصل الجواب: أن المبتدأ الذي هو مورد القسمة أعم من الظاهر والمضمر؛ فإن المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر، إلى كونه ظاهر أو مضمر أو هكذا سائر التقسيمات.

قوله: «**منفصلا**» قيد بذلك؛ لأن المتصل لا يقع مبتدأ.

قوله: «**وهي أنا إلخ**» حاصلها ثلاثة أقسام:

ما يختص بالمتكلم وهو أنا ونحن.

وما يختص بالمخاطب وهو خمسة: أنت وأنت وأنتما وأنتم، وأنتن.

وما يختص بالغائب وهو خمسة: هو وهي وهما وهم وهن.

قوله: «**ضمائر الرفع**» من إضافة الموصوف للصفة أي الضمائر المرفوعة.

قوله: «**والغالب**» أي: الكثير.

قوله: «**يطابقها**» أي: يساويها.

قوله: «**في المعنى**» أي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية، والجمع، ومن غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو: أنت بكسر التاء أفضل من عمرو، وأنتما وأنتم وأنتن أفضل من عمرو، وأنت أفضل امرأة وأنتما أفضل رجلين، أو امرأتين، وأنتم وأنتن أفضل رجال أو نساء وأنت أو أنت صبور أو جريح.

وكذلك نحو: أنت أو أنت أو أنتما، أو أنتم، أو أنتن، عدل لأن أفعل التفضيل إذا جردت من أل والإضافة ونحو: صبور، وجريح، والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقا، ومن ذلك قوله وهو قسمان:

قوله: «**والخبر من حيث هو... إلخ**» فيه ما تقدم فلا تغفل.

قوله: «**هنا**» أي: في هذا الباب أي، وكذا باب النعت كما يأتي واحترز بذلك عن المفرد في باب المنادى، ولا النافية للجنس، فإنه هناك ما ليس مضافا ولا شبيهًا به، وكذا في باب الإعراب؛ فإن المراد به ما قابل المثنى والمجموع وفي باب الكلمة والكلام؛ فإن المراد به ما قابل المركب اهـ.

من الفيشي وفي البنتيتي أن باب النعت والإعراب على حد سواء فيراجع.

أقسام المفرد:

ثم اعلم أن المفرد قسمان: مشتق وجامد.

تعريف المشتق:

فالمشتق: ما دل على متصف مصوغًا من مصدر، وهو يتحمل ضمير المبتدأ إن لم يرفع اسمًا ظاهرًا كأمثلة الشارح فإن رفعه فلا يتحمل الضمير نحو: زيد قائم أبوه، وإنما كان هذا الوصف مفردًا مع تحمله الضمير؛ لأن اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة إلا إن أفاد فائدة يحسن السكوت عليها كما في نحو: أقائم الزيدان، وهذا لا يكون كذلك.

والجامد بخلافه أي: ما قابل المشتق نحو: زيد أخوك، والزيدان أخواك، ولا يتحمل ضمير المبتدأ إلا أن أوّل بالمشتق نحو: زيد أسد إذا أريد شجاع.

قوله: «**لأنه ليس جملة ولا شبهها**» قد يقال هذا الدليل عين الدعوى؛ لأن الدعوى هي أن الخبر فيما ذكر من الأمثلة مفرد أي: ليس جملة ولا شبهها.

وقوله: «**لأنه ليس جملة ولا شبهها**» أي: أنه مفرد.

قوله: «**ومجموع ذلك**» أي: ما يصدق عليه غير المفرد أربعة أشياء، أي في الظاهر أما في الحقيقة فثلاثة؛ لأن الجملة شيء واحد، وإن كان تحتها فردان الاسمية والفعلية كما سيأتي.

قوله: «**والمجرور**» أي: مع جارّه.

قوله: «**التامان**» التام: هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقة بأن يكون متعلقه كونا عاما كالاستقرار والحصول والكون إذ لا يخلو موجود منها، وبهذا القيد خرج الناقصان والناقص هو الذي لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا خاصا نحو: زيد بك، أو فيك، أو عنك، أي واثق بك، أو راغب فيك، أو معرض عنك؛ فلا يقع خبرًا.

قوله: «**مع فاعله**» كان ينبغي أن يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان وأخواتها إلا أن يراد بالفاعل الفاعل اللغوي، وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان وأخواتها فاعلا اهـ. من «الفيشي».

قوله: «**أو المضمر**» مستترًا كان أو بارزًا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية، وهي المبدوءة بفعل حقيقة كما مثل أو حكما نحو: لن يقوم زيد.

قوله: «**مع خبره**» أي: أو ما يقوم مقام خبره؛ فلو قال ما تتم به الفائدة لكان اسم ليشمل نحو: أزيد ضاربه العمران، ويسمى هذا المجموع جملة اسمية، وهي المبدوءة باسم حقيقة كما مثل أو حكما نحو: إن زيدا قائم.

قوله: «**أو غيره**» أي أو مع الخبر الغير المفرد.

ثم اعلم أن الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ يجب أن يحكم على محلها بالرفع بمعنى أنه لو حل محلها اسم معرب خال من الموانع لكان مرفوعا، ويجب لهذه الجملة إن لم يكن نفس المبتدأ في المعنى أن تشتمل على ما يربطها بالمبتدأ من ضمير وهو الأصل والمطرد أو اسم إشارة، أو إعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه، أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما إذا كانت الجملة نفس المبتدأ نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[1]؛ فلا تحتاج إلى رابط ويجب أن لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيد يا أخاه، وأن لا تكون مصدرة بلكن أو ببل أو حتى، واعلم أيضا أن قضية إطلاق كلامه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية حتى يصح نحو: زيدا ضربه على أن الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول، وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الأنباري ولا قسمية خلافا لثعلب، ولا يلزم تقدير القول قبل الجمل الطلبية خلافا لابن السراج، والفرق بين ما هنا وباب النعت حيث امتنعت فيه الطلبة بلا إضمار القول كما قال ابن مالك[2]:

وَامْـنَعْ هُـنَا إِيقَـاعَ ذَاتِ الطَّلَـبِ وَإِنْ أَتَـتْ فَالْقَـوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ[3]

أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب، ولا يميزه إلا ما هو معلوم له قبل والطلبية لا تكون معلومة قبل.

قوله: «**المحذوف**» بالرفع صفة متعلق.

---

(١) سورة الإخلاص الآية: (١).

(٢) الألفية في النحو والصرف (ص: ٤٥) باب: النعت.

(٣) «وامْنَعْ هُنا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلب» يعني: أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة، وذلك كجملة: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتخصيص، فلا يقع شيء من ذلك نعتًا، لأنها لا تدل على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت.

ثم قال: «وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبْ»:

يعني إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتًا فأوّله على إضمار القول، ومما جاء ما يوهم ذلك قول الراجز.

حَتَّـى إِذَا جَـنَّ الظَّـلامَ وَاخْـتَلط جَـاءُوا بِمَـذْقٍ هَلْ رَأيتَ الذِّئبَ قَط

فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمذق، والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكيا بمقول. والتقدير: جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب والضمير في قوله: ونعتوا عائد على العرب. [شرح المكودي على الألفية ص: ١٣٥].

قوله: «**لا هما**» أي: وحدهما أو مع المتعلق فالأقوال ثلاثة والخلف لفظي أي: في الصورة لا في الحقيقة، ولهذا الخلاف الصوري أفرد الجار والمجرور والظرف بالذكر وإلا فقد يقال ما فائدة إفرادهما مع أنه إن قدر عاملهما اسما كان من الإخبار بالمفرد وإن قدر فعلا كان من الإخبار بالجملة فلا يخرجان عن المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة، ووجه الشبه بها وقوع كل منهما خبرا وصلة وحالا وغير ذلك كالجملة.

قوله: «**وأن تقديره**» أي: والصحيح أي: الراجح تقدير المتعلق نحو:

كائن أومستقر كحاصل أو ثابت لا كان أو استقر ونحوهما:

كحصل أو ثبت أو ما يليق بالمقام.

وقيل: الراجح تقديره كان... إلخ؛ فالخلاف في الراجح لا في الجواز والذي انحط عليه كلامهم كما قاله في «**المغني**» مختار له أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلا بل بحسب المعنى؛ فإن أريد المضي قدر كان أو استقر وإن أريد الحال أو الاستقبال نحو: الصوم في اليوم والجزاء في غد قدر مضارعهما أو وصفه وإن قدر كان أو كان من كان التامة بمعنى حصل أو حاصل لا الناقصة، وإلا كان الظرف والجار والمجرور في موضع الخبر فتقدر كان وتتسلسل التقديرات وما كان منها عامله مصرَّحاً به لكونه خاصا فهو لغو وما لم يصرح به لكونه عاما فهو مستقر.

قوله: «**والمضاف إليه**» يستفاد منه أن الخبر في نحو: زيد أكرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول وهو الظاهر، واختاره شيخ الإسلام على المحلى، وإن كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو الجملة وحدها، ومثل المفعول الحال، وغيره من متعلقات الفعل.

أقسام الجملة:

واعلم أن الجملة تنقسم ثلاثة أقسام: كبرى فقط وصغرى فقط، وكبرى وصغرى باعتبارين.

فالكبرى فقط: ما وقع خبرها جملة، ولم تقع هي خبرا.

والصغرى فقط: ما وقعت خبرًا والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا، والمثالان في المتن اجتمع في كل منهما جملتان صغرى وكبرى.

فالصغرى هي قام أبوه وجاريته ذاهبة.

والكبرى هي جملة: زيد قام أبوه، وزيد جاريته ذاهبة.

وإذا قلت: زيد أبوه غلامه منطلق اجتمع فيه الثلاثة؛ فالصغرى غلامه منطلق والكبرى زيد أبوه غلامه منطلق والمحتملة أبوه... إلخ. فإنها كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها خبر.

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

أي في الأغلب؛ فلا يشكل بأفعال التصيير؛ فإنها تارة تدخل عليهما كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[1] وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا، وصيرت المعدوم موجودًا.

والمراد التي يغلب دخولها على جنس المبتدأ والخبر فأل جنسية واستغراقية إذ لا تدخل على كل مبتدأ وخبر فإن دخولهما عليهما مشروط بأن لا يكون المبتدأ مخبرا عنه بجملة طلبية نحو: زيد اضربه، ولا إنشائية نحو: هند زوجتكها، وأن لا يلزم التصدير نحو: أيهم عندك، وأن لا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو: الحمد لله الحميد إلى آخر ما هو في الحاشية.

معنى كلمة النواسخ:

قوله: «**ويسمى النواسخ**» من النسخ وهو الإزالة لإزالتها حكم المبتدأ والخبر وإنما أزالته لأنها عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي.

قوله: «**هنا**» أي: في هذا الكتاب لا حاجة إليه؛ لأنها في كل كتاب كذلك أي: هي من حيث العمل ثلاثة أقسام لا من حيث الحقيقة؛ لأنها من هذه الجهة قسمان: أفعال وحروف، وهكذا قالوا: والظاهر أنها ثلاثة أيضا، من هذه الجهة؛ لأنها أفعال، وحروف، وأسماء، وهي المصادر، وأسماء الفاعلين، إلا أن يقال: إن اسم كل نوع من كان وأخواتها يخالفه في العمل؛ فلم يبق لعده قسما ثالثًا فائدة بخلاف عدها ثلاثة من حيث العمل فإن له فائدة؛ لأن عمل كل قسم غير عمل الآخر.

قوله: «**كان وأخواتها**» أي: نظائرها.

وإنما قدم كان وأخواتها على إن وأخواتها؛ لأنها أفعال والأصل في العمل لها وقدم إن وأخواتها على ظننت وأخواتها مع كونها أفعالا؛ لأن أحد الجزأين باق معها على الأصل، وهو الخبر وبدأ من كان وأخواتها بكان؛ لأنها أم الباب لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة غير إنشائية نحو: كان زيد قائما، وإنشائية نحو: إذا مت كان الرأس صنفان... إلخ.

وزائدة نحو: ما كان أحسن زيدًا.

قوله: «**عملها مختلف**» أي: من حيث الرفع والنصب.

---

(١) سورة النساء الآية: (١٢٥).

قوله: «**ترفع الاسم... إلخ**» ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها؛ لأن اسمها لا يكون إلا مرفوعًا فرفعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون إلا منصوبا؛ فنصبه تحصيل الحاصل، بل المراد ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر كما أشار إلى ذلك الشارح بتحويل عبارة المتن بقوله: أي المبتدأ، أو قوله بعد أي: خبر المبتدأ أو رفعها للمبتدأ بأن تحدث فيه رفعا غير الذي كان به على الأصح.

قوله: «**ويسمى اسمها**» أي: يسمي النحاة المرفوع بها اسمها حقيقة وفاعلا مجازا، والمنصوب بها خبرها حقيقة مفعولا مجازا، والتسمية في كل اصطلاحية خالية عن المعنى؛ لأن زيد من كان زيد قائما اسما للذات لا لكان لأن اسم كان هو اللفظ المخصوص، وهو الكاف والألف والنون، وليست كان مسمى زيد، وقائماً ليس خبرًا لكان؛ لأن الأفعال لا يخبر عنها؛ فالإضافة في كل لأدنى ملابسة وهي كونها تعمل فيهما.

قوله: «**المرفوع فاعلاً**» أي: حقيقة، والمنصوب مفعولا. أي: حقيقة؛ فلا ينافي ما مر قريبا.

قوله: «**لأن هذه الأفعال في حال نقصانها... إلخ**» ظاهر تقييده الحدث بقوله الذي من شأنه... إلخ أنها إنما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكر فهي لم تتجرد عن مطلق الحدث على الصحيح بل تدل عليه، وإنما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكر وسميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع لا لأنها تدل على زمن دون حدث؛ فإن الأصح دلالتها عليها ليس إلا.

قوله: «**كالروابط**» من حيث احتياجها لمعمولين لا من حيث توقف معناها على غيرها.

قوله: «**ومن ثم**» أي: من أجل تجردها من الحدث المخصوص وصيرورتها كالروابط نشأ تسمية... إلخ.

قوله: «**حروفا**» الصحيح أنها أفعال كما مر.

قوله: «**هنا**» أي في هذه المقدمة أما في غيرها فهي أكثر من ذلك.

قوله: «**في الماضي**» منغلق باتصاف أي أنها موضوعة للدلالة على ذلك ودوام ذلك وعدمه من قرينة أخرى.

قوله: «**في المساء**» بالمد من الزوال إلى الغروب نقيض الصباح.

قوله: «**أمسى زيد غنيا**» أي: ثبت له الغنى وقت المساء.

قوله: «**أصبح البرد شديدا**» أي: ثبتت الشدة للبرد وقت الصباح وقس على ذلك ما

سيأتي من الأمثلة.

قوله: «**المشالة**» أي: المشالة عليها الألف والنقطة فرقا بالأولى بينها، وبين الضاد المعجمة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة.

قوله: «**ظل زيد صائمًا**» أي: ثبت له ذلك جميع نهاره وأما قوله تعالى: ﴿**ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا**﴾[1] فهو بمعنى صار؛لأنه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى.

قوله: «**بات زيد مفطرا**» أي ثبت له ذلك جميع ليله.

قوله: «**والانتقال**» عطف تفسير وهو من حقيقة إلى حقيقة كما مثل أو من صفة إلى صفة نحو صار زيد غنيا.

قوله: «**وهي لنفي الحال**» الإضافة من إضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل أي لنفي مضمون الجملة في الحال أي زمن التكلم.

قوله: «**عند الإطلاق**» أي: عما يدل على خصوص نفي الحال أو غيره.

قوله: «**والتجرد**» أي: الخلو عن القرينة عطف تفسير للإطلاق، واحترز بهذا القيد عما إذا قيدت بزمن؛ فإنها لا تكون للنفي فيه ففي قولك ليس زيد قائما أمس لنفي القيام في الماضي.

وإذا قلت غدا فهي لنفي القيام في المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفي مطلقا.

قوله: «**نحو ليس زيد قائمًا**» أي: ليس متصفا بالقيام الآن ويمكن أن يقوم بعد وعلى مذهب الجمهور المتقدم إذا صرح بلفظ الآن كان توكيدًا.

قوله: «**بما النافية**» ما ليست قيدًا بل الشرط تقدم النفي مطلقا أو شبهه.

قوله: «**والدعاء**» أي: بلا خاصة وإنما شرط في هذه الأفعال ذلك لتوقف إفادة الاستمرار منها على دخول النافي عليها؛ لأنها بمعنى النفي فلما دخل عليها النفي انقلب إثباتا، وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي؛ لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي، ولا فرق في النافي بين أن يكون ملفوظا به كما مثل أو مقدرا نحو: ﴿**تَاللَّهِ تَفْتَأُ**﴾[2]، أي: لا تفتؤ.

قال في «التصريح» ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعًا

---

(١) سورة النحل الآية: (٥٨)، سورة الزخرف الآية: (١٧).

(٢) سورة يوسف آية: (٨٥).

وكونه جواب قسم وكون النافي لا. اهـــ.

وقد نظمها العلامة الدنوشري بقوله:

ويحـــذفُ نـــافٍ مَـــعَ شُـــرُوطٍ ثلاثةٍ إذا كَـــانَ لا قَـــبْلَ الْمُضَارِعِ في قسمِ

قوله: «**لملازمة**» أي: موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر من إضافة المصدر لفاعله.

وقوله: «**المخبر عنه بالنصب مفعوله**» وفي نسخة للمخبر عنه.

قوله: «**على حسب**» بفتح السين، وقد تسكن أي قدر ما يقتضيه، أي: يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعلها من قبله نحو: ما زال زيد عالمًا أي منذ صلح للعلمية يعني من حين تأهله وتفهمه للعلم، وإلا فالحال يشهد بأنه قبل ذلك ليس عالمًا ونحو: ما زال زيد أميرًا معناه: أن الإمارة ثابتة له وقت قبولها بأن لا يكون طفلا مثلا، وعلى هذا فقس.

قوله: «**لاستمرار الخبر**» أي: موضوعة للدلالة على استمرار خبرها، وجملة ما دام معناها توقيت أمر بمدة اتصاف اسمها بخبرها.

قوله: «**لنيابتها**» أي: لأجل كونها نائبة عن الظرف.

قال ابن ثابت في شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهر.

وأما كونها ظرفية فلم نر حرفًا ظرفًا لأن الظروف كلها أسماء ويجاب بأن ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح المصدر وصريح المصدر ينوب عن الظرف في إعرابه مع الدلالة عليه؛ فكأنه مؤدّ له فيسمى مصدرًا لذاته، وظرفا لنيابته عن الظرف نحو: جئت طلوع الشمس أي: وقت طلوعها فحذف لفظ وقت وناب طلوع منابه؛ فيعرب ظرفًا وذلك من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ فلم تكن ظرفا بل هي كالمصدرية نائبة عن ظرف نيابة مضاف إليه عن مضاف اهـــ.

قوله: «**لتأويلها...إلخ**» من المعلوم أن المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق من المعلوم أن المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لا هي ففي العبارة تسمح.

قوله: «**والتقدير**» بمعنى مدة دوام... إلخ وقد تسمح أيضا في هذا؛ فإن المقدور وهو مدة دوام فقط لا زيد متردد إليك، وأيضا ليس المراد دوام زيد، وإنما المراد دوام تردده فلو لم تكن ما مصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى بقي؛ فإن وليها منصوب فهو حال نحو: يعجبني مادمت صحيحا أي: دوامك صحيحا إذ من المعلوم أنه لا يعجبه المدة، ولا يعجبه في المدة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد الظرفية دون المصدرية، وكذا ينصب ما بعدها

على الحال لو لم تتقدم على دام ما نحو دمت صحيحًا.

قوله: «**وما تصرف منها**» أي: تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منها.

قوله «**ماضيها**» أي: الماضي منها كشجر أراك أو ماض هو هي.

قوله: «**نحو كان... إلخ**» الحاصل: هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام: ما لا ينصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الأصح.

وما تصرفه ناقص، وهو زال، وأخواتها؛ لأنها ليس لها أمر ولا مصدر، وما تصرفه تام وهو الباقي.

قوله: «**وكن في الأمر**» والمصدر كقوله:

بـــبذلٍ وَحِلْـــمٍ سَـــادَ في قَوْمِه الفتى وَكَـــوْنُكَ إِيَّـــاهُ عَلَـــيْكَ تســـيرُ[1]

واسم الفاعل كقوله:

وَمَـــا كُـــلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَـــاكَ إذاَ لَـــم تُلْفــهِ لَكَ مُنْجدا[2]

قوله: «**وأصبح**» بقطع الهمزة؛ لأنه أمر الفعل الرباعي.

قوله: «**شاخصًا**» أي ذاهبا وحاضرًا فإن الشخوص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله الفيشي.

قوله: «**تنصب الاسم... إلخ**» متنا وشرحا فيه جميع ماتقدم في مثله في كان فلا تغفل.

---

(١) البحر: الطويل.

قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح(١/١٨٨): كونك: مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه، وهو كاف المخاطب، وإياه خبر من جهة نقصانه.

والأصل: لا ينتصب على الحال، ويسير خبره من جهة ابتدائيته.

والبذل -بالذال المعجمة- العطاء، والباء متعلقة بساء، وعليك متعلق بيسير مقدم من تأخير.

المصادر: الدرر اللوامع (١/٨٣)، همع الهوامع (١/١١٤) العيني (١/١١٥).

(٢) البحر: الطويل.

قال الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- في شرح التصريح (١/١٨٧). فكائنا: خبر ما الحجازية. واسمه مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وأخاك خبره، والبشاشة -بفتح الموحدة- وشينين معجمتين طلاقة الوجه، وتلفه: بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين، وفي التنزيل: ﴿أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾، ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾، ومنجدا: بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني. واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله أبو حيان.

المصادر: الدرر اللوامع (١/٨٤)، الأشموني (١/٢٣١)، العيني (٢/١٧)، الهمع (١/١١٤).

قوله: «**وإن واسمها...إلخ**» في ذكر الاسم مسامحة؛ فالأولى إسقاطه إذ لا دخل له في التأويل كما يدل عليه قوله والتقدير بلغني انطلاق زيد.

قوله: «**في تأويل مصدر**» وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر إن كان مشتقًا كما مثل ويقدر بالكون إن كان جامدًا نحو: بلغني أن هذا زيد أي كونه زيدا وبالاستقرار إن كان ظرفا أو جار ومجرورا.

قوله: «**بخلاف المكسورة**» أي: فإنها قد يطلبها عامل نحو: ﴿**قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ**﴾[1]، وقد لا يطلبها نحو: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ**﴾[2].

قوله: «**لاختلاف ألفاظها**» أي: وقت اختلاف ألفاظها فاللام للتأقيت لا للتعليل؛ لأن المعنى حينئذ يكون على اللزوم أي: يلزم من اختلاف الألفاظ اختلاف المعاني لدوران المعلول مع علته وهذا المعنى لا يصح؛ لأنه لا يلزم ذلك لأن العلة قد توجد وهي اختلاف الألفاظ ولا يوجد المعلول رغم اختلاف المعاني وذلك كما في إن، وأن فإن اللفظ مختلف، والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما إذا جعلت للتأقيت؛ فإن المعنى اختلاف المعاني وقت اختلاف الألفاظ وليس في ذلك دعوى لزوم اختلاف المعاني لاختلاف الألفاظ فقد يوجه اختلاف الألفاظ دون ذلك كما مر فوقت اختلاف الألفاظ أعم من أن يكون معه اختلاف المعاني كلكن وإن مثلا أو لا يكون كما في إن وأن هذا توضيح ما في الحاشية فتأمل.

قوله: «**دلالتها على المعاني**» أي: الآتية لا معاني كان وأخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق الدلالة على المعنى.

قوله: «**للتوكيد**» التعبير باللام في هذا وما يأتي غير ظاهر؛ لأنه يقتضي أن يكون معنى إن، وأن مثلاً شيئاً آخر غير التوكيد ثابتًا وحاصلاً له وذلك خلاف ما أجمعوا عليه فلا بد من توجيه كلامه بأن يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلقا بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى إن معنى إن وأن المحتمل عند العقل لمعان شتى مصروف بالنظر إلى الخارج إلى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بأن يجعل معناهما هو التوكيد بعينه، والتوكيد هو تقوية الحكم عند المخاطب إيجابا نحو: إن زيدًا قائم أو سلبًا نحو: إن زيدًا ليس بقائم؛ فإن وأن يرفعان احتمال الكذب والمجاز.

---

(١) سورة مريم آية: (٣٠).

(٢) سورة القدر آية: (١).

فإن كان المخاطب مترددًا في الحكم؛ فهما لنفي التردد، والتأكيد بهما حينئذ استحساني.

وإن كان منكرًا للحكم فهما لنفي الإنكار والتأكيد بهما حينئذ واجب ومن ثم لايؤتى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني.

قوله: «ومعنى لكن للاستدراك» أي: لأنها لا تتوسط إلا بين كلامين متغايرين إيجابا أو سلبا؛ فلابد أن يتقدم عليها كلام كما سيأتي.

قوله: «**تعقيب الكلام**... إلخ» أي: إتباع الكلام برفع أي بنفي ما يتوهم أي: يظن ثبوته نحو: قام الناس لكن زيدا جالس؛ فقوله: قام الناس يتوهم قيام زيد معهم؛ لأنه منهم؛ فرفعت ذلك التوهم بلكن.

وقوله: «**أو نفيه معطوف على ثبوته**» أي: أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أي بإثباته؛ لأن نفي النفي إثبات له نحو قولك: زيد جبان؛ لكنه كريم فأثبت ما يتوهم نفيه، وهو الكرم بقوله؛ لكنه كريم لأن عادة الجبان البخل.

قوله: «**وهو الدلالة**» الضمير عائد على التشبيه.

وهو معترض؛ لأن التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم ولدلالة فعل الحرف فهي وصف له، ولا يصح الإخبار بأحدهما عن الآخر ويجاب بأن كلامه على حذف مضاف أي: «الحكم بالدلالة أو أن المعنى أن يدل المتكلم... إلخ» فتكون الدلالة فعل المتكلم، ثم لا بد أن يزاد في التعريف بالكاف، أو كأن أو نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمرًا، وجاءني زيد وعمرو؛ فإنه يصدق عليه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى.

قوله: «**وهو طلب ما لا طمع فيه**» وهو المستحيل أي ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله:

أَلاَ لَيْتَ الشَّبَابُ يَعُودُ يَوْمًا[1] ....

---

(١) عجزه:

فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

قائله: أبو العتاهية.

البحر: الوافر.

اللغة: الشباب: هو وقت تدفق القوة، وشبوب الحرارة، «يعود» يرجع «المشيب» أراد به الوقت الذي شاخ فيه جسمه، وفترت همته، وبردت حرارته.

المعنى: يتحسر على شبابه الماضي، ويأسف على ما صار إليه في صورة أنه يتمنى أن يعود إليه شبابه =

وقوله: «**أو ما فيه عسر**» أي: أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر، وهو الممكن الحصول كقول الفقير: ليت لي قنطارًا من الذهب أي ما من شأنه أن يطمع فيه فلا يعترض بأن الفقير لا طمع له في قنطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو: ليت غدا يجيء فإنه ممتنع.

قوله: «**وهو طلب الأمر المحبوب**» أي: المستقرب الحصول؛ فلا يكون إلا في الممكن؛ فلا يقال لعل الشباب يعود يوما، وأما قول فرعون: «﴿**لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ...**﴾[1] إلخ» فإنما كان منه جهلا وإفكًا، وبما نقرر علم الفرق بين ليت ولعل، بأن ليت يتمنى بها ما يمكن وقوعه، وما لا يمكن، ولعل لا يترجى بها إلا ما يمكن وقوعه.

ثم اعلم أن تفسير الشارح كغيره التمني، والترجي بالطلب من باب التسمح؛ فإن كلا من التمني، والترجي حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشيء المتمنى، والمترجى وطلبها له؛ فالطالب لازم؛ فأطلق الملزوم الذي هو التمني والترجي وأريد لازمه الذي هو الطلب.

قوله: «**والتوقع**» أي أو للتوقع.

قوله: «**بالاشتقاق في المكروه**» أي: الخوف منه.

وقيل: التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى إشفاقا.

قوله: «**هالك**» أي: ميت أي أخاف عليه الهلاك المتوقع.

قوله: «**على أنهما... إلخ**» أي على سبيل أنهما مفعولان لها أي على الصحيح.

وعند الكوفي تنصب الثاني على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة، وظرفًا.

وردّ بوقوعه معرفة وضمير أو جامدًا، وبأنه لا يتم الكلام بدونه اهـ من عبد المعطي.

قوله: «**حيث لا مانع**» احترز به عما إذا كان مانع، وهو أمران. الأول: الإلغاء: وهو

=

ليحدثه عما يلاقيه من أوجاع الشيخوخة وآلامها.

الشاهد فيه: قوله: «ليت الشباب يعود» حيث دلّت ليت على التمني، وعملت في الاسم -وهو قوله: الشباب- النصب، وعملت في الخبر الرفع، وهو جملة يعود مع فاعله المستتر فيه.

والتمني هو: أن تطلب شيئًا لا طمع فيه: إما لأنه لا يكون، وإما لأنه يتعسر حصوله. شرح قطر الندى ص (٢٠٥) رقم (٥٣).

المصادر: العيني (٢/٢٢٥)، المغني (٢٨٥)، ديوان أبي العتاهية(٣٢).

(١) سورة غافر الآية: (٣٦).

إبطال العمل لفظًا ومحلاً جوازًا لضعف العامل بتوسطه نحو: زيد ظننت قائم، والإعمال والإلغاء حينئذ على السواء، أو تأخره نحو: زيد قائم ظننت.

والإهمال أرجح أما مع التقدم؛ فيمتنع كظننت زيدًا قائمًا. قال في الخلاصة(١):

وَجَــوِّز الإِلْغَــاءَ لاَ في الابــتِدَا وَانْــوِ ضَــميرَ الشَّأنِ أَوْ لام ابْتِدَا(٢)

والثاني: التعليق. وهو إبطال العمل لفظًا لا محلاً بسبب توسط ما له الصدارة بينها، وبين معموليها كاللام نحو: علمت لزيد قائم، أو بسبب كون أحد معموليها مما له الصدارة كأن كان ما الاستفهامية كقوله:

وَمَــا كُــنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّة مَا الْبُكَا وَلاَ مُــوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ(٣)

---

(١) الألفية في النحو والصرف: (ص:٢٣). باب: ظن وأخواتها.

(٢) وجوِّز الإلغاء لفا في الابتدا: إن الإلغاء: ترك العمل لغير موجب.

وفهم من قوله: «وجوِّز» أنه جائز لا واجب. وفهم من قوله: «لا في الابتداء» ثلاث صور:

أ – أن يتأخر عنها نحو: زيد قائم ظننت زيد.

ب– أو يتوسط بينهما نحو: زيد ظننت فاضل أو يتقدم على المفعولين.

ج – ويتقدم عليه غيره نحو: متى ظننت زيد قائم.

وفي جواز الإلغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف، وظاهر كلامه جوازه؛ لأن الفعل ليس في الابتداء.

ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح، والأرجح: الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط بين المفعولين، وفهم من قوله: لا في الابتداء أن إعمال المتقدم واجب، والإلغاء مفعول يجوز، ولا عاطفة، والمعطوف عليه محذوف تقديره: وجوِّز الإلغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء [شرح الكفراوي على الألفية (ص: ٣٥)].

(٣) البحر: الطويل.

قائله: كثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة.

الشاهد فيه: قوله: «أدري ما البكا ولا موجعات» فإن أدري فعل مضارع من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

وقوله: «ما البكا» جملة من مبتدأ وخبر، فكان حق الفعل أن يعمل في لفظ أو محل المبتدأ والخبر النصب، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله؛ لأنه ملازم للتصدر. لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ، والخبر النصب، وعمل في محلهما، والدليل أنه عمل في محلهما أنه عطف عليهما قوله: «موجعات» بالنصب بالكسرة، والمعطوف يجب أن يكون كالمعطوف عليه في إعرابه، كما هو معلوم لك، فيدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب. ولما لم يكن المعطوف عليه منصوبا لفظا، ولا تقديرًا فإنا نثني بأنه منصوب محلا، وليس في هذا ما يدعو إلى الإطالة بالشرح والإيضاح فافهم.

=

فجملة لزيد قائم في محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله: ما البكا بدليل العطف على محلها بالنصب في قوله:ولا موجعات القلب؛ فإنه عطف موجعات بالنصب على محل قوله: ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله: أدري؛ لأن المبتدأ له الصدارة وهو ما الاستفهامية، وسمي هذا تعليقا؛ لأن العامل علق عن العمل في اللفظ، وعمل في المحل فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة، ولا مطلقة، وهي التي أساء زوجها عشرتها.

واعلم أن هذين الأمرين لا يجريان في ظن وجميع أخواتها بل هما خاصان ببعضهما كما أشار إليه ابن مالك[1] بقوله:

وَخُصَّ بالتَّعْليقِ وَالإلْغاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ
والأمرُ قد أُلزما ... كذا تعلم[2]

=

شرح شذور الذهب ص (٤٤١، ٤٤٢) رقم الشاهد (١٨٧).

وانظر: قطر الندى رقم (٧٤)، شرح الأشموني رقم (٣٣٨) في باب: ظن وأخواتها، وأوضح المسالك رقم (١٨٨)، ديوان كثير (٣٧/١)، العيني (٤٠٨/٢)، المغني (٤١٩) (٢٨٢).

(١) الألفية في النحو والصرف (ص: ٢٣).

(٢) قال المكودي في قول ابن مالك:

وخُصَّ بالتَّعْليقِ والإلْغاءِ مَا ... مِنْ قبلِ هَبْ

يعني أن الأفعال المذكورة قبل هب تختص دون أفعال هذا الباب بالتعليق والإلغاء.

فالتعليق: ترك العمل الموجب. والإلغاءُ: ترك العمل لغير موجب، ويحتمل قوله: «خص» أن يكون ماضيا مبنيا للمفعول، و «ما» في موضع رفع به، وأن يكون فعل أمر، و «ما» في موضع نصب به، والأول أظهر، ومن قبل هب صلة لما، وبالتعليق متعلق بخص. ثم قال:

والأمرُ هبْ قد أُلزِمَا ... كذا تَعَلَّم

يعني أن هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر فلا يستعملان ماضيين، ولا مضارعين، وفهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى الضمير المفرد المذكر، والمؤنث، وإلى المثنى، والمجموع فتقول: يا زيدان هباني قائما، ويا زيدون هبوني قائما، فإن فعل الأمر صالح لذلك، وهب: مبتدأ، وخبره: قد ألزما، وفي ألزما ضمير يعود على هب، والأمر مفعول ثاني بألزم، وتعلم مبتدأ خبره كذا، أي مثل هب في لزومه الأمر، وما أتى بأفعال هذا الباب في العمل المذكور.

شرح أبي زيد عبد الرحمن علي بن صالح المكودي القاسمي النحوي اللغوي المقرئ ت سنة ٨٠٧هـ على
=

قوله: تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني: أي تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني أي: غالبا؛ فلا يرد أن الثلاثة الأول قد ترد لليقين كقوله تعالى: ﴿**يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ**﴾[1] أي يتيقنون ذلك وقول الشاعر[2]:

حسبتُ التُّقى وَالجُود خَيْرُ تِجارةٍ ... رَباحًا إِذا مَا المرءُ أَصْبحَ ثَاقِلا[3]

أي: تيقنت.

وقوله:

دَعاني الْغَوَاني عمهن وخلتني ... لِي اسْم فَلاَ أُدْعى بِهِ وَهُوَ أولُ[4]

عني تيقنت أن لي اسما كنت أدعى به وأنا شاب.

قال بعضهم: هذا الاسم هو الأخ؛ لأن النساء يقلن للشاب الأخ وللشائب العم.

قوله: «**وزعمت**» بمعنى اعتقدت أوشككت أو ظننت لا بمعنى تكلفت وإلا تعدت لواحد تارة بنفسها وأخرى بحرف الجر ولا بمعنى سمن أو هزل، وإلا كانت لازمة.

قوله: «**وثلاثة منها**» أي: من العشرة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني أي: تدل على

=

ألفية ابن مالك ص: (٣٥).

(١) سورة البقرة آية: (٤٦).

(٢) لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه أحد أصحاب المعلقات السبع على الكعبة.

(٣) البحر: الطويل.

قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٢٤٩/١): عقب ذكر هذا الشاهد: «...... فالتقى» مفعول أوّل. والجود: معطوف عليه وخبر: مفعوله الثاني، ولم يثن لأنه اسم تفضيل، واسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرة لزمه الإفراد والتذكير، ورباحًا: بالباء الموحدة، والحاء المهملة -تمييز، وإذا الشرطية، وما زائدة، والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره أصبح المرء ثقيلا بسبب الموت، ووصف الميت بالثقل، لأن الأبدان تخف بالأرواح، فإذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات.

المصادر: العيني (٣٨٤/٢)، الهمع (١٤٩/١)، الدرر اللوامع (١٣٢/١)، الأشموني (٢١/٢)، ديوان لبيد (١٤٦).

(٤) البحر: الطويل.

قائله: النمر بن تولب.

وذكره السيوطي في همع الهوامع (١٥٠/١)، وفيه «العذارى» بدلا من الغواني.

وانظر: العيني (٣٩٥/٢)، وجمهرة القرشي (١١٠)، والأشموني (٢٠/٢).

تحقيق وقوعه أي: غالبًا؛ فلا ينافي دلالة بعضها تارة على الظن كما في رأي؛ فإنها تستعمل بمعنى تيقن وهو الغالب كقوله[١]:

رأيــتُ اللهَ أكبَــرَ كُــلِّ شَــيْءٍ مُحَاوَلَــةً وَأكْثَــرَهُمْ جُــنُودَا[٢]

وقد تأتي بمعنى ظن، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾[٣] أي يظنونه ونعلمه كما في علم أن الغالب فيها أن تكون بمعنى تيقن كقوله:

عَلِمْـتُكَ الْـبَاذِلَ المَعْرُوفَ فانْبَعَثَتْ إلَـيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالأَمَلِ[٤]

وقد تأتي بمعنى ظن كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾[٥].

قوله: «رأيت» أي: لا بمعنى أبصرت وإلا تعدت لواحد؛ لأنها من أفعال الحواس.

وقوله: «وعلمت» أي: لا بمعنى عرفت؛ وإلا تعدت لواحد أما على أن بين العلم والمعرفة فرقًا؛ فظاهر، وأما على أنهما بمعنى واحد؛ فلأنه قد يخص أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر، وهو أمر موكول إلى اختيار العرب.

قوله: «ووجدت» أي: بمعنى علمت لا بمعنى أصبت؛ فإنها حينئذ تتعدى بنفسها لواحد، ولا بمعنى حزن، نحو: وجدت على الميت أي: حزنت عليه؛ فإنها حينئذ لازمة.

قوله: «والانتقال» عطف تفسير.

قوله: «في» أي مقولة.

---

(١) قائله: خداش بن زهير، أحد بني بكر بن هوازن.

(٢) البحر: الوافر.

اللغة: «محاولة» تطلق على طلب الشيء بحيلة، وتطلق أيضا على القوة، والمعنى الأول لا يليق بجانب الله تعالى، «وأكثرهم جنودًا» يروى في مكانه، و «أكثره جنودًا» ويروى: و «أكثرهم عديدًا».

الشاهد فيه: قوله: «رأيت الله أكبر» فإن «رأيت» في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب مفعولين.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم، وهو المعتبر عند النحاة المفعول الأوّل «أكبر» مفعول ثان لرأيت، وأكبر مضاف و«كل» مضاف إليه، وكل مضاف و«شيء» مضاف إليه و«محاولة» تمييز، و «أكثرهم» الواو حرف عطف، وأكثر: معطوف على أكبر، وأكثر مضاف، وضمير الغائبين مضاف إليه و«جنودًا» تمييز.

المصادر: المقتضب (٤/٩٧)، ابن عقيل رقم (١١٨)، الأشموني (٢/١٩) رقم (٣١٢)، العيني (٢/٣٧١).

(٣) سورة المعارج الآيتان (٦، ٧).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) سورة الممتحنة الآية: (١٠).

قوله: «**إذا دخلت على ما لا يسمع**» بأن تكون متعلقة باسم عين، والمراد أن يكون الأول مما لا يسمع، وأما الثاني: فلابد أن يكون مما يسمع كقولك: سمعت زيدًا يقرأ لا سمعته يخرج إذ الخروج لا يسمع أما إذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف أنها تتعدى لواحد نحو: ﴿**يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ**﴾[1].

قوله: «**والجمهور على أن... إلخ**» أي: مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها.

وقوله: «**في موضع نصب على الحال من المفعول**» أي: على حذف مضاف تقديره سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم؛ فالحال مبنية ولا ينبغي أن يقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير: سمعت كلام زيد... إلخ لأنه يلزم أن تكون الحال مؤكدة.

قوله: «**على الحال من المفعول**» أي: إن كان معرفة وإلا فهي صفة قال.

قوله: «**إلا إلى واحد**» نحو: أبصرت زيدًا وسمعت القراءة وذقت الطعام ولبست الحرير وشممت الريحان.

قوله: «**بكسر الياء**» أي: وفتح الخاء نقلت الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركتها أي: الخاء، وهي الفتحة فصارت خيلت؛ فالتقى ساكنان الياء واللام، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين أي: لدفع التقاء الساكنين؛ لأنه مكروه، وقس عليه نظائره كبعث وملت.

قوله: «**استطرادا**» هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة بينهما، والمناسبة: ما أشار إليه بقوله لتتميم بقية النواسخ زاد الشيخ الفيشي كما أن ذكر نصب كان للخبر، ونصب إن للاسم هنا استطرادي تتميما لعملهما. اهـ.

---

(١) سورة ق الآية (٤٢).

باب النعت

لما أنهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذ يتكلم على ما يعرب تبعًا وهو خمسة:

النعت، وعطف البيان، والتوكيد والبدل وعطف النسق، وإذا اجتمعت رتبت على هذا الترتيب، وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

نعتُ البيانِ مُؤكد بَدل نسق هَذَا هُوَ التَّرتيبُ في القولِ الأحق

ولهذا بدأ المصنف بالنعت.

ثم إن التابع من حيث هو عرّفه بعضهم بأنه المشارك لما قبله في إعراب الحاصل والمتجدد غير خبر؛ فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني والحال المنصوب.

وبغير خبر حامض من قولك: هذا حلو حامض.

تعريف النعت لغة:

والنعت لغة: «**وصف الشيء بما هو فيه**».

تعريف النعت في المصطلح:

واصطلاحًا: «إجراء الاسم على الاسم المنعوت في إعرابه».

وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدري، وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به، وهو المراد هنا ويرادفه الصفة، والوصف وعرفوه على هذا بأنه التابع الذي يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به.

فخرج بقولهم يتمم متبوعه البدل، وعطف النسق؛ لأن البدل مقصود في نفسه، وليس القصد به إتمام متبوعه، ولأن عطف النسق مغاير لمتبوعه.

وخرج بقولهم لبيان صفة من صفاته... إلخ عطف البيان والتوكيد؛ لأنهما شاركا النعت في إتمام ما تبعاه لكن لا يدلان على معنى فيه، أما البيان؛ فلأنه عين الأول وأما التوكيد؛ فلأنه يكون بالنفس مثلا، ونفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه، وهذا التعريف شامل لأنواع النعت؛ فإنه إما لتخصيص نكرة نحو: مررت برجل كاتب أو توضيح معرفة نحو: مررت بزيد التاجر، والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات. والتوضيح: رفع الاحتمال في المعارف، أو مدح نحو: الحمد لله رب العالمين، أو ذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو ترحم نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين، أو توكيد نحو: ﴿**تِلْكَ عَشَرَةٌ**

﴿كَامِلَةٌ﴾ وهذا هو المراد بقولهم في التعريف الذي يتمم متبوعه؛ فإن المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الأمور المذكورة، ولذلك لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا به؛ لأن الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معان منسوبة إلى غيرها، ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل، واسم المفعول، ومعنى المؤول به ما أقيم مقامه في معناه كاسم الإشارة، وذي بمعنى صاحب والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكيره، وإفراده نحو: عدل.

أقسام النعت:

والحاصل أن النعت بمعنى المنعوت به على قسمين:

القسم الأول: المفرد والمراد به ما قابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة أنواع:

الأول: المشتق كضارب، ومضروب، وضراب، وحسن، وأحسن.

والثاني: شبه المشتق كذا وذي وأسماء النسب نحو: مكي.

والثالث: المصدر نحو: عدل.

والقسم الثاني: الجملة وشبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور.

شروط صوغ النعت:

وللنعت بها ثلاثة شروط:

شرط في المنعوت، وهو أن يكون نكرة إما لفظا، ومعنى كيومًا من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[1] أو معنى لا لفظًا، وهو المعرف بأل الجنسية كما في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[2].

شروط وقوع الجملة نعتًا:

وشرطان في الجملة:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ملفوظ به كما مثل أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾[3] أي فيه.

---

(١) سورة البقرة آية: (٢٨١).

(٢) سورة الجمعة آية: (٥).

(٣) سورة البقرة الآية: (٤٨).

ثانيهما: أن تكون خبرية. أي: محتملة للصدق والكذب.

قوله: «**رسمه ببعض خواصه... إلخ**» فيه نظر؛ لأن الظاهر أن قوله تابع للمنعوت... إلخ. ليس واردًا مورد التعريف، بل بيان حكم من أحكام النعت؛ فتأمل اهـ شنواني.

قوله: «**تابع للمنعوت**» أي مشارك له.

قوله: «**في رفعه... إلخ**» على حذف مضاف أي في نوع رفعه... إلخ.

وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لا يجب توافقهما في الشخص إذ قد يكون إعراب أحدهما ظاهر، وإعراب الآخر مقدرًا، وقد يكون إعراب أحدهما بالحركات، وإعراب الآخر بالحروف أو إعراب أحدهما محليا، والآخر لفظيًا.

قوله: «**إن كان مرفوعًا**» أشار به إلى أن كلام المتن على التوزيع إذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا في آن واحد، وكذا فيما بعده.

قوله: «**وتعريفه**» أي في نوع تعريفه لا في شخصه إذ لا يشترط أن يكون النعت معرفا بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونهما معرفتين إما من جهة واحدة نحو: جاء الرجل الفاضل أو من جهتين نحو: رأيت بكرًا أمير مكة.

ويجب كون الموصوف إما أعرف من الصفة أو مساويًا لها، ولا يجوز أن يكون دونهما؛ فالأول: كقولك: مررت بزيد الفاضل؛ فإن العلم أعرف من المعرف بالألف واللام.

والثاني: نحو مررت بالرجل الفاضل؛ فإنهما معرفان بالألف واللام.

والثالث: نحو مررت بالرجل صاحبك؛ فإن صاحبك بدل عنه لا نعت؛ لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو في رتبة العلم، وكلاهما أعرف من المعرف بالألف واللام.

قوله: «**سواء كان النعت حقيقيا**» أي هذه الخمسة أعني الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير لابد للنعت من اتباعه للمنعوت في اثنين منها سواء كان النعت حقيقيًا، وهو الجاري على من هو له في الواقع أي: المسند إلى من هو نعت له في الواقع، أو كان سببًا، وهو الجاري على غير من هو له أي: المسند إلى غير من هو نعت له، ولكون النعت مطلقًا لا ينفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر المتن عليها.

قوله: «**المستتر**» بالنصب صفة لضمير.

قوله: «**أيضًا**» كما تبعه في اثنين من الخمسة المتقدمة.

قوله: «**ويكمل له حينئذ**» أي: وقت إذا تبع النعت المنعوت فيما ذكر.

قوله: «**أربعة من عشرة**» هي الرفع والنصب والجر، والإفراد، والتثنية، والجمع والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير، وإنما لم يكمل له جميع العشرة؛ لأنه لا يكون الاسم متصف بجميعها في وقت واحد لما بينها من التضاد. ألا ترى أن الاسم لا يكون مرفوعًا منصوبًا مجرورًا في حالة واحدة، ولا معرفة نكرة معًا، ولا مفردًا مثنى مجموعًا؛ كذلك، ولا مذكرًا مؤنثًا كذلك، وإنما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث.

قوله: «**ويسمى النعت**» أي: يسميه علماء هذا الفن حينئذ أي حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيًا، وظاهر هذا الكلام شموله لنحو: مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لكونه رفع ضميرا يعود على المنعوت فهو حقيقي مع أنه غير جار على المنعوت، ولذلك صرح غالب النحاة بأنه سببي وسيأتي في الشارح إشارة إليه.

وبعضهم سماه مجازيًا وعليه؛ فأقسام النعت ثلاثة:

ثم اعلم أن اتباع النعت للمنعوت في أربعة من عشرة، إنما يكون مع عدم المانع أما إذا منع مانع كأن يكون النعت أفعل تفضيل؛ فإنه لا يتبع في تثنية ولا جمع، ولا تأنيث بل يكون مفردًا مذكرًا على كل حال؛ فتقول: مررت برجل أفضل منك، وبرجلين أفضل منك، وبرجال أفضل منك، وبامرأتين أفضل منك، وبنسوة أفضل منك، واعلم أيضًا، أن قول المتن تابع للمنعوت في رفعه... إلخ. أي:ما لم يكن المنعوت معلومًا بدون النعت، وإلا جاز قطعه وعدم تبعيته له نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الجيم أونصبه؛ فالمرفوع إذا علم يقطع نعته للنصب بتقدير فعل وللرفع بتقدير مبتدأ، والمنصوب يقطع نعته للرفع أو للنصب، ولا يقطع للجر لامتناع تقدير الجار مع بقاء عمله في غير المحال المعلومة عندهم.

قوله: «**وإن رفع**» أي: النعت سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف إليه، والظاهر بالنصب نعت للسببي ، والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلته في قوله فيما مر ضمير المنعوت المستتر فيدخل فيه الضمير البارز نحو: جاء الرجل الضاربه أنا.

قوله: «**ويسمى النعت حينئذ**» أي: وقت رفعه سببي المنعوت الظاهر.

وقوله: «**سببيًا**» نسبة إلى السبب، والمراد به هنا ما بينه، وبين المنعوت علاقة.

قوله: «**تقول في النعت الحقيقي... إلخ**» حاصل ما ذكره الشارح اثنان وسبعون مثالا وذلك أنه إما أن يكون مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، وكل منهما إما أن يكون معرفة أو

نكرة، وكل منهما إما أن يكون مذكرًا أو مؤنثًا؛ فهذه اثنا عشر وكل منها إما أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا؛ فهذه ستة وثلاثون وكل منها إما أن يكون حقيقيًا أو سببيًا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين في ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره الشارح والستة والثلاثون في الحقيقي بالنظر لكل من المنعوت، والنعت وفي السببي بالنظر للمنعوت، وإذا نظرت إلى النعت تارة يوافقه في شخص الإعراب بأن يتحدا فيه، أولا تارة يتوافقان في جهة التعريف أو لا زادت الأقسام.

قوله: «**تقول في النعت الحقيقي**» أي في تمثيله.

وقوله: «**الرافع لضمير المنعوت**» تفسير للحقيقي والمستتر نعت ضمير.

قوله: «**في الرفع**» متعلق بتقول.

قوله: «**وفي النصب**» أي: وتقول في حالة النصب... إلخ.

قوله: «**وتقول فيما إذا رفع**» أي: النعت.

وقوله: «**سببي**» مفعول رفع والمنعوت مضاف إليه.

قوله: «**فالنعت في هذا القسم**» أي: قسم السببي يلزمه الإفراد؛ لأن النعت الرافع للظاهر منـــزل منـــزلة الفعل فيعطى حكمه مع فاعله، ولم يعتبر حال الموصوف فيلزمه الإفراد إذا أسند إلى ظاهر، ولو كان ذلك الظاهر مثنى، أو مجموعًا على اللغة المشهورة، ويلزمه أيضا التذكير مع الإسناد إلى مذكر كما تقدم من الأمثلة، وكذا يلزمه التأنيث مع الإسناد إلى مؤنث نحو: جاء رجل قائمة أمه كما تقول: قامت أمه.

قوله: «**مع غير الجمع**» أي: جمع السببي كما قاله، قال: وغير الجمع هو المفرد والمثنى.

وقوله: «**فيختار تكسيره**» أي: تكسير النعت على إفراده، ولا فرق بين كون المنعوت جمعًا نحو: مررت برجال قيام آباؤهم، أو غير جمع نحو: مررت برجل قيام غلمانه.

قوله: «**ويضعف تصحيحه**» أي: يضعف جمع النعت جمع تصحيح قال الشيخ أبو بكر الشنواني أي: يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة وإنما جاء في لغة قليلة الاستعمال **موافقة الفاعل** في الجمعية نحو: قاعدون غلمانه؛ كما في لغة قليلة: يقعدون غلمانه. نحو: **أكلوني البراغيث**، لكن في الفعل أضعف.

قوله: «**هذا إذا... إلخ**» أي: محل جواز هذا الاستعمال في الحقيقي السببي دون غيره.

وقوله: «**نعت باسم الفاعل**» أي: الذي ليس بمضاف.

قوله: «**والصفة المشبهة**» أي: أو اسم الفاعل المضاف نحو: زيد قائم الأب، ولعله لم

ينبه الشارح عليه؛ لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة، وهي ما اشتق من فعلٍ لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل؛ فإنه وضع متصفًا بمصدره، أي: الحدث على وجه الحدوث وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع؛ كحسن وصعب، وشديد، وتعمل عمل فعلها.

قوله: «**جاز فيه**» أي: في النعت.

وقوله: «**هذا الاستعمال**» وهو رفع النعت سببي المنعوت الظاهر.

قوله: «**فيستتر**» أي: ضمير المنعوت.

قوله: «**على التشبيه بالمفعول به**» أي: إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة.

قوله: «**حينئذ**» أي: وقت إذ ينصب أو يخفض.

قوله: «**ويرجع إلى القسم الأول**» وهو النعت الحقيقي أي: يرجع إليه في تلك المطابقة مع بقائه على أنه سببي، وليس المراد كونه يصير حقيقيًا؛ فتأمل قال، وتقدم أن بعضهم سماه نعتًا مجازيا وأن الأقسام عليه ثلاثة.

قوله: «**وجرهما**» أي على الإضافة والواو بمعنى أو.

قوله: «**وكذا تفعل**» أي تفعل فعلا مثل ذا الفعل فجملة كذا في موضع النعت لمصدر محذوف.

قوله: «**والمعرفة**» لما ذكر المصنف أن النعت يتبع منعوته في اثنين من خمسة، وقدم الكلام على الرفع والنصب والجر في باب معرفة علامات الإعراب، ولم يتكلم فيما سبق على التعريف والتنكير احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة لتتم الفائدة، وكان الأولى أن يقدم النكرة؛ لأنها الأصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على معين وأل في المعرفة للجنس ولذا صح الإخبار عنها بقوله: خمسة أشياء؛ فلا يقال: لا يخبر عن الواحد بالخمسة، وقول الشارح: من حيث هي، أي لا يقيد كونها ضميرًا، ولا علمًا... إلخ؛ فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه، وإلى غيره، ولا يقيد كونها تنعت، وينعت بها... إلخ، كما سيذكره الشارح. قال ابن الحاجب: المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، والنكرة: ما وضع لشيء لا بعينه. قال الرضي: قوله بعينه: احتراز عن النكرات، والمعنى ما وضع؛ لأن يستعمل في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الأعلام، أو لا كما في غيرها. اهـ.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: من تعرض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه

دون استدراك عليه. اهـــ.

أي: دون اعتراض، ولأجل ذلك تعرض في الخلاصة بالعدّ؛ كما فعل المصنف هذا، وعلل ما ذكره في شرح التسهيل بقوله: لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا؛ كقولك: كان ذلك عاما أول، وعكسه: كأسامة، وما فيه الوجهان، كواحد أمه وعبد بطنه؛ فأكثر العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة وبعضهم يجعلهما نكرتين، ويدخل عليهما رب وينصبهما على الحال، وكذا ذو وأل الجنسية فيه الوجهان، ولذا ينعت نعت المعرفة تارة وينعت نعت النكرة أخرى؛ فأحسن ما تتبين به أن يذكر أقسام المعرفة مستقصاة ثم يقول وما سوى ذلك نكرة اهـــ.

قال الدماميني: وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق اهـــ أي: لأن عاما أول في قولك: كان ذلك عاما أول في الأصل مبهم، وتعيينه عارض من الوصف، وأسامة مدلوله معين، وهو الماهية فهو معرفة لفظًا ومعنى والحق في واحد أمه، وعبد بطنه التعريف بالإضافة، ودخول رب عليهما، ونصبهما شاذ، وسيأتي الكلام على المعرف بأل الجنسية فقول ابن الحاجب في التعريف المتقدم ما وضع لشيء بعينه... إلخ.

وقول سعد الدين: المعرفة؛ ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية شامل لجميع أنواع المعارف مخرج لسائر النكرات وحينئذ؛ فقوله: دون استدراك عليه؛ فيه استدراك عليه اهـــ. حفني على الأشموني ببعض تغيير وزيادة.

قوله: «**خمسة أشياء**» الوجه: أنها ستة كما ذكره في الخلاصة هذه الخلاصة والسادس الموصول، ولعل المصنف أدخله في المبهم أو في المعرف بأل، أو في المضاف بناء على أن تعريفه بأل إن كانت فيه وبنيتها إن لم تكن فيه إلا أيا فتعريفها بالإضافة.

وبعضهم عدها سبعة؛ فزاد النكرة المقصودة في النداء كيا رجل لمعين بناء على أن تعريفه بالقصد والإقبال.

وقيل: إنه تعرف بما تعرف به اسم الإشارة.

وقيل: تعريفه بأل محذوفة، وناب حرف النداء منابها.

قال أبو حيان: وهذا الذي صححه أصحابنا، ولا خلاف في تعرف النكرة غير المقصودة؛ فهي باقية على تنكيرها كيا رجلا خذ بيدي.

وأما العلم كيا زيد؛ فذهب قوم إلى أنه بالنداء يعد إزالة تعريف العلمية والأصح أنه باق على تعريف العلمية وإنما ازداد بالنداء وضوحًا اهـــ من المحشي مع زيادة منه على الأشموني.

تعريف الموصول الاسمي:

واعلم أن المراد بالموصول الاسمي، وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية، أو وصف صريح، أوظرف، أو جار ومجرور تامين، وإلى عائدًا وخلفه، وهو الذي للمفرد الغير المؤنث واللذان لمثناه والذين لجمعه، والتي لمؤنثه، واللتان لمثناها، واللاتي لجمعها، والأولى لجمع المذكر، والمؤنث وهذه الألفاظ تسمى موصولا نصا، وهو ما يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد.

تعريف: المشترك

وأما المشترك: وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد؛ فهو من للعقلاء، وما لغيرهم، وأي للجميع، وأل في نحو: الضارب ونحو: المضروب، وذو عند طيئ، وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين وبسط كل ذلك في المبسوطات.

قوله: «**المضمر**» ويقال: له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى وتقدم الكلام على أقسامه في باب الفاعل.

قوله: «**ما دل على متكلم... إلخ**» أي: اسم دل على شخص وضعًا فخرج بقولنا وضعا قول من اسمه زيد ضرب زيد.

وقولك لزيد: يا زيد افعل كذا، وقولك حكاية عن زيد الغائب. زيد فعل كذا؛ فإن لفظ زيد، وإن أطلق على المتكلم في الأول والمخاطب في الثاني والغائب في الثالث لم يكن موضوعًا للمتكلم، ولا للمخاطب، ولا للغائب المتقدم الذكر؛ فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقًا لا باعتبار تقدم الذكر.

قوله: «**أو غائب**» المراد به: ماعدا المتكلم والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات العلية.

قوله: «**والثاني العلم**» هو لغة: العلامة، واصطلاحًا: ما ذكره الشارح بقوله وهو ما علق... إلخ. أي اسم علق بالبناء للمجهول على شيء أي: وضع لشيء بعينه مطلقًا أي: بلا قيد، أي: دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي، وفي الذهن بالنسبة للعلم الجنسي؛ لأن العلم قسمان كما سيأتي فخرج بتفسير ما الاسم الفعل والحرف، وبقوله: علق على شيء بعينه النكرة، وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما أشبهه؛ لأن العلم جزئي وضعًا واستعمالا، وبقية المعارف كليات وضعا فيتناول كل واحد منها ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالا كذا قيل، وهو مذهب السيد أنها جزئيات وضعا

واستعمالا، لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الإشارة، والموصول بوضع كلي عام كما في رسالة الوضع العضدية، وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا: مطلقا أي: بلا قيد؛ فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم، إما لفظية كأل في المحلى، والصلة في الموصول، أو معنوية كالحضور في ضمير المتكلم؛ كأنا والمخاطب كأنت واسم الإشارة كالغيبة.

قوله: «**عاقل**» الأولى: عالم ليشمل اسم الله سبحانه وتعالى.

قوله: «**عدن**» بفتحتين علم لبلد بساحل اليمن.

قوله: «**كشدقم**» بالدال المهملة، أو المعجمة علم جمل للنعمان بن المنذر.

قوله: «**وهيلة**» اسم لشاة، وذكر بعضهم أنها علم لعنز كانت لبعض نساء العرب.

قوله: «**أو علم جنس**» بالنصب عطفا على قوله: علم شخص.

اعلم أن لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس ونكرة:

فالأول: ما وضع لمعين في الخارج.

والثاني: ما وضع لمعين في الذهن، أي: وضع للماهية بقيد حضورها في الذهن.

والثالث: ما وضع للماهية بلا تعيين، أي: بلا قيد حضورها، أي: لم يلاحظ فيها ذلك، وإن كانت حاضرة.

والرابع: ما وضع لواحد مبهم وعبارة الهمع: العلم: ما وضع لمعين لا يتناول غيره ثم التعيين، إن كان خارجيًا بأن كان الموضوع له معينا في الخارج كزيد فهو علم الشخص، وإن كان ذهنيا بأن كان الموضوع له معينا في الذهن ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس.

وأما اسم الجنس: فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن تعين في الخارج، أو في الذهن كأسد اسم للسبع أي: لماهيته اهـ المقصودة منها.

علم الجنس معرفة:

وذهب ابن مالك وقوم من النحاة إلى أن علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص؛ فلا يضاف ولا يدخل عليه أل، ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال إلى غير ذلك.

وأما في المعنى؛ فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شائع في جماعته؛ فلا يختص به

واحد دون آخر، ولاكذلك علم الشخص لما عرفت وردّ هذا المذهب بأن التفرقة بينهما في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضاً، وقد تقدم، وذهب بعضهم أيضا إلى أن اسم الجنس موضوع للفرد المبهم؛ فهو كالنكرة لفظا، ومعنى، وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام في «**تحريره**» إذا علمت ذلك علمت أن إطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين أو مبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة.

وإن كان من حيث خصوصه فمجاز، والفرق بين علم الجنس كأسامة، واسم الجنس المعرفة كالأسد أن التعيين في الأول مستفاد من جوهر اللفظ، وفي الثاني مستفاد من أل.

قوله: «**نحو حضاجر**» بوزن مفاعل علم للضبع.

قوله: «**وأسامة**» علم للسبع.

قوله: «**أو لمعنى**» معطوف على قوله لحيوان.

قوله «**كسبحان**» أي: مقطوعًا عن الإضافة وممنوعًا من الصفة علم للتسبيح بمعنى التنزيه، وإذا كان مضافًا لم يكن علمًا؛ لأن الأعلام لا تضاف كذا في الحاشية.

وقد يقال ذكر الدماميني أن الإضافة التي تبطل العلمية ما كانت للتعريف أو للتخصيص.

وأما ما كانت للبيان كحاتم طيئ، وفرعون موسى، فلا وحينئذ فلا مانع من الإضافة العلمية حملا على هذا، وذكر الشنواني أن استعماله مضافا إلى فاعله، أو مفعوله كثير، وهو منصوب فعل محذوف وجوبا.

قوله: «**وبرة**» بمعنى البر.

قوله: «**وأراد به اسم الإشارة**» قال الشنواني: الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء الإشارة لا أسماء الإشارة فقط كما قاله الشارح.

وإنما سميت مبهمة؛ لأنه لا يعلم معانيها منها بالتعيين، وإن اعتبر في معانيها الإشارة إلى التعيين، وإنما تعرف معانيها من الإشارة، والصلة اهـ المقصود منه.

قوله: «**وصلاحيته... إلخ**» عطف تفسير.

فإن قلت: قد تقدم أن المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، وهذا ينافي عمومه وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس، وإلى كل شخص.

قلت: تعريفه بعد استعماله في معين، وإبهامه قبل استعماله في معين؛ فلا منافاة بين كونه معرفة، وكونه مبهماً. قال عبد المعطي: فهو كلي وضعًا جزئي استعمالاً اهـ.

وقد تقدم أن هذا خلاف ما حققه السيد فتنبه فهذا الجواب مبني على مذهب السعد.

قوله: «**نحو هذا حيوان وجماد**» كرر المثال للإشارة إلى عدم الفرق بين أن يكون الجنس حساسا أو لا فالأول للأول، والثاني للثاني اهـــ من عبد المعطي.

قوله: «**وفرس ورجل وزيد**» أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين العلم وغيره عاقلا أو غيره؛ فيشار إلى كل منها بما ذكر من الإشارة، عبد المعطي.

قوله: «وهو» أي: الاسم المبهم أقسام أي ستة؛ لأنه إما مفرد أو مثنى، أو مجموع، وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث، والصيغ التي ذكرها خمسة؛ لأن صيغة الإشارة إلى الجمعين واحدة.

قوله: «**فهذا للمفرد المذكر**» أي: بهاء التشبيه قبله أو بحذفها نحو: ذا وبكاف الخطاب بعده مع الهاء، وتركها، وإذا أتى باللام فقيل ذلك: امتنعت الهاء لكثرة الزوائد حينئذ؛ فلا يقال: هذا لك، وحينئذ فقول المصنف هذا وهذه... إلخ. فيه مسامحة؛ لأن اسم الإشارة ليس هذا بتمامه، وكذا ما بعده بل ذا وأما الهاء فهي للتنبيه.

مراتب المشار إليه:

واعلم أن مراتب المشار إليه ثلاثة: قريبة، ويشار إليه حينئذ بلا كاف، ولا لام نحو: ذا، وهذا، ومتوسطة، ويشار إليه حينئذ مع الكاف دون اللام نحو: ذاك، وهذاك، وبعيدة، ويشار إليه حينئذ معهما نحو: ذلك.

ومذهب ابن مالك أن المراتب اثنتان قريبة وبعيدة اهـــ.من عبد المعطي بزيادة.

وقوله: «**المذكر**» أي: ولو حكمًا لصحة قولك: هذا الجمع، وهذا الفريق سواء كان المذكر عاقلا أو غيره نحو: هذا يومكم ودخل في قولنا ولو حكما ما لا يوصف بذكورة ولا أنوثة كالباري جل وعز والملائكة فإنهما يعاملان معاملة المذكر في الإشارة فسقط اعتراض عبد المعطي على الشارح بأن فيه قصورا فتأمل.

قوله: «**للمفردة المؤنثة**» أي: ولو حكما لصحة قولك: هذه الجماعة، وهذه الطائفة.

قوله: «**على الأفصح**» أي: لأنه لغة الحجاز، وبه جاء التنزيل قال الله تعالى: **﴿هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلا يُحِبُّونَكُمْ﴾**[1].

---

(١) سورة آل عمران آية: (١١٩).

والقصر لغة: لغة بني تميم واستعمال هذا الجمع في غير العاقل قليل ومنه قوله:

ذُمَّ المنازلَ بعد مَنْزلةِ اللّوى والعيشَ بعد أُولئكَ الأيّامِ[1]

أفاده الأشموني.

قوله: «**الألف واللام**» أي: مجموعهما كما ذهب إليه الخليل وسيبويه لا خلاف بينهما في ذلك.

وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي معتدّ بها في الوضع فهي همزة وصل أم أصلية؛ فهي همزة قطع.

قال الخليل بالثاني، وهو الراجح، وإنما وصلت عليه في الدارج لكثرة الاستعمال.

وقال سيبويه بالأول، وإنما فتحت مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال.

---

(١) البحر: الكامل.

قائله: جرير بن الخطفي من قصيدة يهجو بها الفرزدق.

اللغة: «ذُمَّ المنازل» قال ابن هشام: الأرجح فيه كسر الميم الذي هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز، ودون الفتح للتخفيف، وهو لغة بني أسد، والضم ضعيف، ووجهه إرادة الإتباع.

و«المنازل» جمع منزل أو منزلة، فهو كالمساجد والمحامد، وهذا أولى لقوله: «منزلة اللوى» و «بعد» إما حالٌ من المنازل، أو ظرف و «العيش» عطف على المنازل.

«والأيام» صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان.

الشاهد فيه:

على أن «أولاء» يشار به إلى جمع، عاقلا كان أو غيره كما في البيت، فإن أولاء أشير به إلى الأيام، وهو جمع لغير من يعقل، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وأورده صاحب الكشاف عند ذكر هذه الآية.

قال ابن هشام في شرح الشواهد: ويروى: «الأقوام» بدل الأيام فلا شاهد فيه، وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب، وأنّ الطبري غلط، إذ أنشده: «الأيام»، وأن الزجاج تبعه في هذا الغلط. انتهى. وقال البغدادي في خزانة الأدب (٤٣٠/٥)، الشاهد رقم (٤٠٩).رواه محمد بن حبيب في النقائص (٢٦٩)، ومحمد بن المبارك في «منتهى الطلب من أشعار العرب»، «الأقوام» كما قال ابن عطية.

المصادر: شرح المفصل لابن يعيش (١٢٦/٣، ١٣٣، ٣٦/٤، ٣٧، ١٢٧/٩، ١٥٩)، والمقتضب (١٨٥/١)، وشرح الشواهد الشافية (١٦٧)، والعيني (٤٠٨/١)، والتصريح (١٢٨/١)، والأشموني (١٣٩/١)، وديوان جرير (٥٥١).

وقيل المعرّف اللام فقط، والهمزة لا دخل لها في التعريف.

وقيل: المعرف الهمزة فقط، واللام لا دخل لها في التعريف وإنما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام.

قوله: «للتعريف» أي: الموضوعة للتعريف وهي ستة أقسام عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام؛ لأن الأولى إما للعهد الذكرى.

وضابطها: أن يتقدم ذكر مصحوبها صريحًا نحو: ﴿**أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾[١].

أوكناية نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى**﴾[٢]، فإن الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيا عنه في قولها: ﴿**إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا**﴾[٣]؛ فإن ذلك كان خاصًا عندهم بالذكور.

أو للعهد الذهني وضابطها: علم مصحوبها بها من غير سبق ذكره نحو: ﴿**إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ**﴾[٤].

أو للعهد الحضوري وضابطها: أن يكون مصحوبها حاضرا حسا كقولك لآخر: قد شتم إنسانا بالمجلس: لا تشتم الرجل.

أو علمًا نحو: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾[٥].

والثانية: إما لاستغراق الأفراد نحو: ﴿**إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾[٦] بدليل الاستثناء، وهو إلا الذين آمنوا..... إلخ. فضابطها صحة حلول كل فرد محلها حقيقة.

أو لاستغراق الصفات نحو: أنت الرجل علما، وضابطها صحة حلول كل محلها مجازا أو للحقيقة من حيث هي نحو: الرجل خير من المرأة قال السعد: وكذا الواقعة في التعاريف، واحترز الشارح بقوله للتعريف عن أل الموصولة، والزائدة؛ فإن الأولى إذا دخلت على الاسم بقي على تنكيره و لم تؤثر فيه شيئًا؛ فضارب في قولك: الضارب نكرة

---

(١) سورة المزمل آية: (١٦).

(٢) سورة آل عمران آية: (٣٦).

(٣) سورة آل عمران آية: (٣٥).

(٤) سورة التوبة آية: (٤٠).

(٥) سورة المائدة آية: (٣).

(٦) سورة العصر آية: (٢).

كما كان قبل دخولها عليه، والثانية تارة تكون في اسم نكرة؛ فلا تؤثر فيه شيئًا أصلا كما في قولهم: ادخلوا الأول فالأول بمعنى أوَّلا فأوَّلا أي مترتبين.

وتارة تكون في اسم معرفة من غير أن يكون تعريفه بها كما في المدينة؛ فإنها فيه زائدة، وهي معرفة؛ لأنها علم على مدينة رسول الله ﷺ ومن هنا عرفت أن الألف واللام زائدة تدخل على الأعلام.

وأما المعرّفة فلا تدخل عليها إذ لا يجتمع معرفان على معرف واحد.

شروط معرفتها:

قوله: «**وما أضيف إلى واحد... إلخ**» لكن إنما يكون معرفة بثلاثة شروط أن لا يكون المضاف متوغلا في الإبهام كمثل وغير وندّ وشبه، وأن لا يكون واقعًا موقع نكرة كجاء زيد وحده، وأن تكون إضافته معنوية لا لفظية نحو: جاء ضارب زيد الآن أو غدًا.

قوله: فهو في درجة ما أضيف إليه... إلخ. جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله:

أَن صَالِحٌ ذَا مَا الْفَتَى ابنِي يَا رَجُلُ[1]

فأنا إشارة للضمير وصالح إشارة إلى ما بعده، وهو العلم، وذا إشارة إلى ما بعد العلم، وهو اسم الإشارة، وما إشارة إلى ما بعد اسم الإشارة، وهو الموصول، والفتى، إشارة إلى ما بعد الموصول، وهو المحلى بأل، وابني إشارة إلى آخرها، وهو المضاف، وهذا كله بعد اسم الجلالة، ويليه ضميره.

وهذا النظم جار على المشهور.

وقيل: إن المحلى بأل والموصول في مرتبة واحدة، وهو اختيار ابن مالك، وقيل المحلى أعرف من الموصول، وهو لابن كيسان.

وظاهر هذا النظم أن أفراد الضمير على حد سواء، وكذا العلم، وما معه، وليس كذلك؛ فإن ضمير المتكلم أعرفها ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام نحو: زيدا رأيته بخلاف غير السالم من ذلك؛ فإنه دون العلم كالسالم عند ابن مالك؛ فعنده أن العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقًا.

وغير السالم نحو: جاءني زيد وعمرو؛ فأكرمته؛ فإنه تطرق فيه إبهام لاحتمال عوده

---

(١) لم أقف عليه.

إلى الأول أو الثاني كما في الهمع.

ونظر الدماميني في هذا التعليل فراجعه.

واختلف في ضمير الغائب العائد إلى النكرة؛ فمذهب الجمهور أنه معرفة كسائر الضمائر.

وقيل: نكرة؛ لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته.

وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز؛ فيكون نكرة والعائد إلى غيره كالفاعل والمفعول؛ فيكون معرفة، وأعرف الأعلام أسماء الأماكن، ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس، وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد، وأعرف الموصول ما كان مختصًا، وأعرف المحلى ما كانت الأداة فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم في جنس.

قوله: «**فإنه في درجة العلم**» قال ابن هشام بدليل قولهم:مررت بزيد صاحبك، إذ لو كان المضاف إلى الضمير في رتبته للزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف اهـ علوي، وعلل الدنوشري هذا القول بقوله: لئلا ينقض القول: بأن الضمير أعرف المعارف اهـ من المحشي على الأشموني.

قوله: «**كل اسم**» خرج الفعل والحرف.

قوله: «**شائع**» خرج المعين؛ فلا يكون نكرة، والمراد شيوعه باعتبار مدلوله؛ لأن اللفظ كرجل لا شيوع فيه؛ لأن الألفاظ لا شيوع فيها، وإنما الشيوع في مدلولاتها.

قوله: «**في أفراد جنسه**» أي: ذلك الاسم، وإنما قدر الشارح لفظ أفراد لأن نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع؛ لأنه شيء واحد، ولا حصول له في الخارج إلا في ضمن أفراده على نزاع كبير في محله.

وأما الحصول الذهني؛ فهو ثابت لسائر الأجناس؛ فلا بد من تقدير هذا المضاف، وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح أهل الميزان أعني الذاتي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو إلا لخرج نحو زنجي ومغربي، ومصري؛ فإنها ليست أجناسا منطقية مع أنها نكرات بل المراد به الجنس اللغوي، وهو ما صدق على متعدّد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان، والنوع، والصنف؛ فأراد به المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع على أفراده من الإنسان، والحمار، والفرس، أو اتفقت في الماهية كمفهوم الإنسان الواقع على زيد وعمرو، وسواء كان ذاتيا

لأفراده كما ذكر أو عارضًا كمفهوم أبيض الواقع على الثلج العاج وسواء وجد له في الخارج أكثر من فرد كما ذكر أو لم يوجد إلا فرد كمفهوم شمس، وهو الكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل؛ فإنه ليس منه في الخارج إلا هذا الفرد المعلوم عينًا كان كما ذكره أو معنى كعلم جامدا كان كما ذكر أو مشتقا كصاحب اهـ من المحشي على الأشموني مع زيادة منه على هذا الشرح.

قوله: «**الشامل له ولغيره**» أشار بذلك إلى ما مر من أن المراد بالجنس ما صدق على متعدد.

قوله: «**لا يختص به واحد دون آخر**» تفسير لقوله شائع في جنسه؛ فإن التعريف تم بدونه، والباء فيه داخلة على المقصور إذ المراد أن الاسم المذكور ليس مقصورًا على واحد دون آخر بل هو كما يطلق على واحد من أفراد الجنس يطلق أيضا على كل واحد من باقي الأفراد.

قوله: «**فإنه شائع في جنس الرجال**» أي: في أفراد جنس الرجال كما تقدم.

قوله: «**الصادق على كل... إلخ**» أي: الذي يحمل حملا صحيحا على كل... إلخ تقول: زيد رجل، عمرو رجل، وبكر رجل، وهكذا؛ فالمراد بالصدق الحمل، أي: الإخبار به حقيقة من كل فرد.

قوله: «**على سبيل البدل**» أي: عن الفرد الآخر لا معه.

قوله: «**غموض**» أي: خفاء لاحتياجه إلى تقدير مضاف وهو لفظ أفراد ولتعميم الأفراد حتى تشمل الموجودة، والمقدرة ولإرادة الجنس اللغوي كما تقدم ذلك.

قوله: «**وتقريبه**» أي: مقربه، وإنما احتجنا إلى تأويله بمقرب؛ لأن كل خبر، وهي بعض ما تضاف إليه، وما اسم والاسم هو الملفوظ به اهـ. فيشي. فلا يكون خبرا عن التقريب باقيًا على مصدريته؛ لأن التقريب يكون حينئذ فعلا من الأفعال التي للشخص، وليس لفظًا؛ فلم يتطابق المبتدأ والخبر.

قوله: «**صلح**» أي: لغة لا عقلا؛ لأن العقل يجوّز دخول الألف واللام على كل شيء، والمراد صلح بنفسه، أو بمرادفه فيشمل ذو بمعنى صاحب وأسماء الشروط إذا تجردت عن معنى الشرطية، ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره وأسماء الاستفهام، إذا تجردت عن معنى الاستفهام، ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره، وما التعجبية إذا تجردت عن معنى التعجب، ووضع موضعها شيء اهـ. فيشي. قال معترضًا على التعميم

في قوله: صلح بحيث بشمل ما صلح بنفسه، أو بمرادفه أنه يكون انتقالا من غموض إلى مثله؛ فلا يكون تقريبا.

قال: فالوجه أن يراد الدخول بالفعل، ولا يضر جهل المبتدي لبعضها اهـ.

أي: لما لم يصلح للدخول عليه بالفعل كذا، وأسماء الاستفهام... إلخ.

وقولنا: بمرادفه يرد عليه ضمير النكرة نحو: ضربت رجلا وأكرمته؛ فإنه يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول أل عليه مع أن الصحيح أنه معرفة أفاده المحشي على الأشموني عن الدنوشري.

قوله: «**دخول الألف واللام**» أي: المعرفة؛ فلا ترد الزائدة؛ فإنها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل، وعلى النكرة نحو: ادخلوا الأول فالأول، وطبت النفس، ولذا قال ابن مالك مؤثرًا.

قوله: «**نحو رجل وفرس**» أصلح الشارح كلام المتن؛ فإنه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع أنه معرفة؛ فأشار الشارح إلى أن المراد رجل من الرجل وفرس من الفرس، واعلم أنه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ، وأما في المعنى؛ فقيل: لا فرق أيضا.

وقيل: هو التحقيق بينهما فرق بحسب الاعتبار فإن اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية من حيث هي فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الأدباء وبالمطلق عند أكثر الأصوليين وبالكلي عند المنطقيين وإن اعتبر دلالته على المفرد المبهم أي غير المعين؛ فهو النكرة، وقد تقدم غالب ذلك.

باب العطف

تعريف العطف لغة:

هو لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه.

أقسام العطف:

واصطلاحًا ما سيأتي وهو قسمان:

قوله: «**ومراده عطف النسق**» لأنه لم يذكر عطف البيان، وهو التابع الموضوع لمتبوعه إن كان معرفة نحو: عمر من أقسم بالله أبو حفص عمر أو المخصص له إن كان نكرة نحو: طعام من قوله تعالى: ﴿**فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ**﴾ الجامد غير المؤول بالمشتق المرافق لمتبوعه في أربعة من العشرة السابقة كالنعت؛ فخرج بقولنا: الموضوع أو المخصص بقية التوابع غير النعت، وبقولنا: الجامد غير المؤول النعت، والقاعدة، أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا، وبالعكس إلا في مسائل نظمها العلامة المرادي فراجعها وإضافة عطف إلى النسق بمعنى المنسوق أي: المنظوم من إضافة الموصوف للصفة أو المسمى إلى الاسم أي: العطف المسمى بالنسق، وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتية؛ فالتابع جنس يشمل سائر المتبوع.

قوله: «**المتوسط بينه وبين متبوعه... إلخ**» أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان في نحو: مررت بغضنفر أي أسد، وإن توسط بينه وبين متبوعه أي التفسيرية؛ لأنها ليست من الحروف الآتية:

قوله: «**بحروف**» على حذف مضاف أي بأحد حروف... إلخ.

قوله: «**عشرة**» وهي قسمان:

ما يقتضي التشريك في اللفظ فقط، وهو ثلاثة بل ولا ولكن قال في الألفية[1]:

وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ ... لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلا[2]

---

(١) الألفية في النحو والصرف ص: ٤٧ باب عطف النسق.

(٢) قال المكودي: ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشارك ما بعدها مع ما قبلها لفظا لا معنى. فتقول: قام زيد بل عمرو، فالقائم عمرو لا زيد، وقام زيد لا عمرو، فالقائم زيد دون عمرو، وما قام زيد لكن عمرو.

=

وما يقتضي التشريك لفظًا ومعنى أي: في الإعراب والحكم، وهو السبعة الباقية الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، وأما على القول بها؛ لأنها مثل أو كما يأتي وفي اقتصاره على العشرة رد لما قيل: إن منها إلا وليس وأي التفسيرية.

قوله: «**عاطفة**» أي: نظرا إلى كونها بمعنى أو وهو قول الأكثرين.

قوله: «**والتحقيق**» أي: القول المحقق.

وقوله: «**خلافه**» أي:مخالف لذلك القول فليست عاطفة؛ لأن العاطف إنما هو الواو التي قبلها الملازمة غالبًا.

وقيل دائمًا للدخول عليها والعاطف لا يدخل على مثله؛ ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها، ولا هذه غير عاطفة بالإجماع؛ فلتكن أما كذلك، ولا يلزم من كونها بمعنى أو أن تكون عاطفة فإن معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية، والأولى ناصبة للمضارع، دون الثانية فتنبه.

والحاصل: أن الراجح أن إما في نحو: تزوّج إما هندًا، وإما أختها؛ لمجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابله أنها عاطفة والواو زائدة.

قوله: «**لمطلق الجمع**» أي: موضوعة لمطلق الجمع، والمراد أنها موضوعة لاجتماع أمرين، أو أمور في حكم واحد من غير تقييد، وترتيب بل أعم من أن تكون مهملة أولا على المذهب الصحيح.

قوله «والفاء للترتيب» هو: وضع كل شيء في مرتبته والمراد به هنا كون ما بعد الفاء واقعًا بعد ما قبلها في الوجود، وهو الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو أو في الذكر، وهو الترتيب الذكري، وهو أن يكون المذكور بعد الفاء كلامًا مرتبًا في الذكر على ما قبلها، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو: ﴿**وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي**﴾[1] الآية.

=

وقد مثل منها بلكن، فقال:

«كلم يبدُ امْرُؤٌ لكن طلا» والطلا: الولد من ذوات الظلف. وإن حروف العطف على قسمين:

١- قسم يشترك في اللفظ والمعنى وهي ستة.

٢- وقسم يشترك في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاث: [شرح المكودي على الألفية (ص ١٤٢)].

(١) سورة نوح: آية: (٤٥).

قوله: «**والتعقيب**» هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهملة لكنه في كل شيء يحسبه نحو: جاء زيد فعمرو، خطابا لمن عرف مجيئهما، ولم يعرف التعقيب فيهما، إذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد، ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد مجيئه فيها ونحو: دخلت مكة، فالمدينة، إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق، ونحو: تزوج زيد فولد له، إذا لم يكن بين الزواج، والولادة إلا مدة الحمل، ولا يرد قوله تعالى: ﴿**فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً**﴾[١] لأن فيه حذف الفاء مع ما عطفت، والتقدير فمضت مدة، فخلقنا المضغة، أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه في قوله:

جرى في الأنابيب ثم اضطرب

على ما يأتي:

قوله: «**والتعقيب**» عطفه على الترتيب عطف خاص على عام، ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام التعقيب للترتيب؛ لأنه مشتمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك؛ لأن الأول وقع في محله؛ فلا يعترض عليه لما قالوا من أن الاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه، وإنما يتوجه الاعتراض بالعكس.

قوله: «**بضم المثلثة**» احترازًا من ثم بفتحتها فإنها ظرف بمعنى هناك وليست عاطفة.

قوله: «**للترتيب**» أي: ترتيب وقوع الفعل على ما مر، والتراخي بمعنى المهملة، وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائدًا على ما لابد منه بينهما أخذا مما مر ولذا لا تجيء ثم للسببية؛ لأنه لا تراخي في المسبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول أملته فمال وأقمته؛ فقام، ولا تقوم: أملته ثم مال، ولا أقمته ثم قام.

وقد تأتي بمعنى الواو نحو: ﴿**خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا**﴾[٢] بدليل: ﴿**وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا**﴾[٣].

وبمعنى الفاء كقوله:

كهــزِّ الــرُّدَيني تَحْــتَ العِجَــاجِ ... جَــرى فِي الأنابــيب ثُمَّ اضْطربْ[٤]

---

(١) سورة المؤمنون آية: (١٤).

(٢) سورة النساء آية: (١).

(٣) سورة النساء آية: (١).

(٤) قال ابن هشام في مغني اللبيب (١/١٠٨): والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله:..... وذكره. ثم قال: إذ =

فإن الاضطراب يعقب الهز أي: كهز الرمح الرديني نسبة إلى ردينة بالتصغير امرأة كانت تقوِّم الرماح مع زوجها واسمه سمهر والأنابيب جمع أنبوبة القصب وهي العقل.

واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ**﴾[1]؛ فإن الأمر بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا فأين الترتيب.

وأجيب: بأن الترتيب في التقدير؛ فإن الله تعالى قدر خلق بني آدم وتصويرهم في الأزل، والأمر بسجود الملائكة لآدم متأخر عنهما.

قوله: «**بعد الطلب**» أي: إذا عطفت بأو في الطلب كانت إما للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو: تزوج هندا أو أختها إذ لا يجوز الجمع بين الأختين، وإما للإباحة، إن جاز الجمع بين المتعاطفين نحو اقرأ على الحسن أو ابن سيرين: وجالس العباد أو الزهاد، والمراد بها ما يعم الإباحة اللغوية والشعرية خلافا لمن خصها باللغوية كما نقله الفاكهي عن الشمني ومن علامات الإباحة صحة وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معنى.

وقال بعضهم: إن هناك اختلاف معنى؛ فإذا عطفت بأو جازت مجالستها، ومجالسة أحدهما، وإذا عطفت بالواو تعين مجالستهما معا، والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل الأمر والنهي بصيغة الفعل، وغيرها، كالتمني، والعرض، ويعلم التخيير والإباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو: أعندك زيد أو عمرو، لا يظهر فيها شيء من ذلك.

وقال بعضهم: إنها بعد النهي لترك الجميع كما في ﴿**وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا**﴾[2] وهو استعمال طارئ عن أصل اللغة.

قوله: «**أو للإبهام**» بالباء الموحدة أي تعمية المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالحال، أي: إخفاء المتكلم على السامع مراده ويعبر عنه بالتشكيك.

وقوله: «**أو الشك**» هو تردد المتكلم؛ فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الإبهام.

وقوله: «**بعد الخبر**» أي: الكلام الخبري الذي يحتمل التصديق، والتكذيب.

=

الهز متى جرى في أنابيب الرمح، يعقبه الاضطراب، و لم يتراخ عنه.

(١) سورة الأعراف آية: (١١).

(٢) سورة الإنسان آية: (٢٤).

قوله: «نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾»[١].

قال الدماميني: الشاهد في أو الأولى، والثانية، والمعنى: وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده؛ فهو على هدى، وأن من عبد غيره من جماد، أو غيره فهو في ضلال مبين اهـ. ومثال الشك نحو قولك: قام زيد أو عمرو إذا لم تعلم أيهما قام وما ذكره الشارح.

قوله: «**وأم لطلب التعيين**» وهي المعادلة لهمزة الاستفهام التي يطلب بها وبهمزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط نحو قولك لبكر: أعندك زيد أم عمرو إلى آخر ما ذكره.

قوله: «**تعيينه**» أي: تعيين ذلك الأحد المجهول، ولهذا يكون الجواب بالتعيين فيقال: زيد أو يقال عمرو، ولا يجاب بنعم ولا بلا، إذ لا فائدة فيه، وما ذكره الشارح أحد قسمي أم المتصلة والثانية الواقعة بعد همزة التسوية ونحوها؛ كما أدري، وما أبالي، وليت شعري، وهي الداخلة على جملة في تأويل مصدر، ولا يستحق ما بعدها جوابًا؛ لأن الكلام معها خبر، والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾[٢] أي: الإنذار، وعدمه سواء عليهم؛ فجملة أأنذرهم أم لم تنذرهم في تأويل مصدر وإن لم يكن هناك سابك مرفوع ذلك المصدر على أنه مبتدأ مؤخر، وسواء خبره مقدم وهو مصدر يستوي في الإخبار به المفرد وغيره، وسميت أم في هذين القسمين متصلة؛ لأنها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها، وبالعكس وتقول فيها عند الإعراب في القسم الأول أم حرف تعيين، وعطف.

القسم الثاني في أم:

وفي القسم الثاني: أم حرف تسوية وعطف.

أم المنفصلة «المنقطعة»:

وأما أم المنفصلة، وتسمى المنقطعة، وهي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة؛

---

(١) سورة سبأ آية: (٢٤).

(٢) سورة البقرة، آية: (٦)، وسورة يس: آية: (١٠).

فتختص بالجمل، وعطفها للمفرد قليل بل قيل: إنها لا تكون عاطفة أصلا لا مفردًا ولا جملة، ولذا لم يشر الشارح لها، وتقدر ببل وعلامتها أن لا تسبق بشيء من الهمزتين وتشترك حينئذ في اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى الاضطراب.

قال ابن مالك[١]:

وَأَمْ بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ[٢]

ثم قال:

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ[٣]

مثالها قوله: تعالى: ﴿**أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**﴾[٤] أي بل هل تستوي... إلخ.

قوله: «**في معناها**» الإضافة للجنس أي: معانيها؛ فتكون للتخيير بعد الطلب وقد مثل لها الشارح أي: أن الإمام مخير في الأسير الكامل بين أن يطلقه بلا شيء، أو يأخذ منه

---

(١) الألفية في النحو والصرف (ص: ٤٧) باب: عطف النسق.

(٢) قال المكودي -رحمه الله- «وأَمْ بها اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسوِيَهْ». يعني: أن أم من حروف العطف، ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سواء علي أقمت أم قعدت...
أو إثر همزة يطلب بها ما يطلب بأي نحو: أزيد عندك أم عمرو، والتقدير: أيهما عندك، وهذا معنى قوله: «أو هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيٍّ مُغْنِيَهْ» وإنما سميت متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر، وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها، ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي أم، وهي المنقطعة فقال:

(٣)

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

أم المنقطعة هي الخالية مماقيدت به أم المتصلة من كونها بعد همزة التسوية أو مع همزة تقدر مع أم بأي، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها.
واختلف في معناها فقيل: الإضراب، والاستفهام معًا، وقيل: الإضراب فقط، وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضراب للزومها إياه على القولين.
وبانقطاع متعلق بوفت، وكذلك، وبمعنى بل، وخلت: خبر تكن، ومما متعلق بخلت، وبه متعلق بقيدت، والضمائر المستترة في يكن، وقيدت وخلت عائدة على أم المتقدمة.
فإن قلت: كيف يصح إعادتها عليها، والمنقطعة غير المتصلة.
قلت: هي عائدة على لفظها، دون معناها كقولهم: عندي درهم ونصفه [شرح المكودي على الألفية (ص: ١٤٣)].

(٤) سورة الرعد آية: (١٦).

فداء، وتكون للإباحة بعد الطلب أيضًا، نحو: تعلم إما نحواً، أو إما فقها، وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو: أنا وأنت إما على هدى، وإما على ضلال، وتكون للشك نحو: قرأت إما سورة كذا، وإما سورة كذا.

قوله: «**وقس الباقي**» أي: من معاني أو وقد تقدمت قريبًا.

قوله: «**وبل**» وللعطف بها شرطان.

الأول: إفراد معطوفها؛ فإن وقعت في الجمل؛ فهي حرف ابتداء لا عاطفة خلافا لابن مالك وحينئذ تكون للإضراب الإبطالي نحو: ﴿**وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ**﴾[1] أي: بل هم عباد.

أو للإضراب الانتقالي نحو: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ**﴾... إلخ.

والشرط الثاني: أن تسبق بإيجاب، أو أمر، أو نهي، أو نفي لا استفهام؛ فلا يقال: أضربت زيدًا بل عمرا، ثم إن سبقت بالإيجاب نحو: قام زيد بل عمرو أو الأمر نحو: اضرب زيدا بل عمرا دلت على صرف الحكم عن الأول، وجعلته في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلى نقله أي الحكم الثاني؛ فكأن المتكلم قال: أحكم على الثاني، ولا أتعرض للأول، وإن سبقت بالنفي نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو النهي نحو: لا تضرب زيدا بل عمرا. كان الأول باقيا على حكمه، وحكم بضد حكمه للثاني.

قوله: «**ولا**» وللعطف بها شروط أربعة: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب، أو أمر اتفاقا نحو: جاءني زيد لا عمرو، واضرب زيدا لا عمرا، أو ابتداء على الراجح خلافا لابن سعدان نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، وأن لا تجتمع مع عاطف آخر؛ فلا تقول: جاءني زيد أو لا عمرو، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر؛ فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، ويجوز جاءني رجل لا امرأة.

قال الزجاجي: وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض؛ فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو، ويرده ورود ذلك عن العرب، وأشار الشارح إلى رده بالمثال.

قوله: «**للنفي**» أي: نفي الحكم عما بعدها، وإثباته لما قبلها.

قوله: «**ولكن بسكون النون**» احترازًا من لكنّ بتشديدها مفتوحة؛ فإنها تقدمت في

---

(١) سورة الأنبياء آية: (٢٦).

النواسخ، والتي هنا تقرر حكم ما قبلها له، وتثبت ضده لما بعدها ويعطف بها بثلاثة شروط إفراد معطوفها وأن تسبق بنفي أو نهي وأن لا تقترن بالواو نحو: ما قام زيد لكن عمرو، ولا تضرب زيدا لكن عمرا؛ فإن دخلت على جملة أو سبقت بإيجاب أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك؛ فالأول كقوله:

إِنَّ ابْـــنَ وَرْقَـــاءَ لا تُخْشَـــى بَوَادِرَهُ   لَكِـــنْ وَقَائِعـــهُ فِي الْحَـــرْبِ تُنْتَظَرُ[1]

والثاني: نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم.

والثالث: كقوله تعالى: ﴿**وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ**﴾[2]، أي ولكن كان رسول الله؛ فليس المنصوب معطوفا بالواو؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب.

وقوله «وحتى» هي كالواو لا تفيد الترتيب خلافا لمن زعم ذلك كالزمخشري وشروط العطف بها أربعة: أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل.

فالأول: نحو: أكلت السمكة حتى رأسها[3].

والثاني: نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها، ولا يجوز حتى ولدها، ولا يرد على هذا

---

(١) البحر: البسيط.

قائله: زهير بن أبي سلمة.

قال الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله- فوقائعه: مبتدأ، وتنتظر خبره.

ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء.

و«ابن ورقاء» بالمد هو الحارث الصيداوي، وورقاء أبوه، و «بوادره» البوادر: جمع بادرة، وهي الحدة، وجاء بهامش شرح التصريح (١٤٧/٢) «لكن وقائعه» قال الزرقاني: لما كان عدم خشية حدته ربما يتوهم منها أنه كذلك في قتاله، استدرك على ذلك، وبين أنه في الحرب ليس كذلك.

المصادر: المغني رقم الشاهد (٢٣٩)، العيني (١٧٨/٤)، الهمع (١٣٧/٢)، الدرر اللوامع (١٨٩/٢)، الأشموني (١١٠/٣)، ديوان زهير (٣٠٦).

(٢) سورة الفتح آية: (٢٩).

(٣) قال ابن هشام: معنى الغاية آخر الشيء، ومعنى التدريج: أن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئًا إلى أن يبلغ إلى الغاية، وهو الاسم المعطوف، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه، إما تحقيقا كقوله... وذكره شرح قطر الندى ص (٤٣١) رقم(١٤١).

الشرط قوله[1]:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[2]

حيث عطف بحتى نعله مع أنه ليس جزءا مما قبله، وهو الصحيفة، والزاد، ولا كالجزء

---

(١) حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي بقوله في قصة المتلمس، وفراره من عمرو بن هند، وكان عمرو بن هند قد كتب له كتابا إلى عامله يأمره فيه بقتل المتلمس وأنه أمر له في هذا الكتاب بعطاء عظيم، ففتحه وقرأه، فلما علم ما فيه رمي به في النهر.

(٢) البحر: الكامل.

الشاهد فيه: قوله: «حتى نعله» على رواية النصب، فإن النعل، وإن لم تكن جزءًا من الذي قبلها على وجه الحقيقة، فهي جزء منه بسبب التأويل فيما قبلها، لأن معنى الكلام: ألقى كل شيء يثقله حتى نعله، ولا شك أن النعل بعض ما يثقله، ويعوقه في سيره؛ لأنه يسير سير الهارب المتوجس.

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٣/٢١) الشاهد رقم (١٥٧):

فإن قلت: شرط المعطوف، بحتّى أن يكون إمّا بعضًا من جمع كقدم الحجاج حتى المشاة، أو جزء من كل نحو: أكلت السمكة حتى رأسها.

أو كجزء من جزء نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها، فكيف جاز عطف نعله، مع أنه ليس واحدًا مما ذكر؟

انظر: حاشية أبو النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري بتحقيقي، والمطبوعة ص: ٧٨.

قلت: جاز، لأن ألقى الصحيفة، والزاد، في معنى ألقى ما يثقله، فالنعل بعض ما يثقل، وأما الرفع فعلى الابتداء، وجملة ألقاها هو الخبر، فحتى على هذا وعلى الوجه الأول، من وجهي النصب، حرف ابتداء، والجملة بعدها مستأنفة.

وزعم ابن خلف: أن حتى هنا عاطفة، والجملة بعدها معطوفة على الجملة المتقدمة، وهذا شيء قاله ابن السِّيد، نقله عنه ابن هشام في المغني، ورده بقوله: لأن حتى لا تعطف الجمل، وذلك؛ لأن الشرط معطوفها أن يكون جزءًا مما قبلها أوجزء، وهذا لا يتأتى إلا في المفردات.

وقد نازعه الدماميني في هذا التعليل.

وأنشد سيبويه هذا البيت على أنّ حتى فيه حرف جر، وأن مجرورها غاية لما قبله، كأنه قال: ألقى الصحيفة والزاد، وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النعل، وعليه فجملة: «ألقاها» للتأكيد، والضمير يجوز فيه أيضا أن يعود على النعل، وعلى الصحيفة، فقوله: «حتى نعله ألقاها» روي على ثلاثة أوجه.

انظر: خزانة الأدب (٣/٢١) رقم (١٥٧)، الكتاب لسيبويه (١/٥٠)، العيني (٤/١٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش (٨/١٩)، الهمع (٣/٢٤، ١٣٦)، معجم الأدباء (١٩/١٤٦)، وشرح شواهد المغني (١٢٧)، شرح المكودي على الألفية ص: (١٤٣).

منهما؛ لأنه على تأويل ألقى ما يثقله ولاشك أن النعل جزء مما يثقل، وأن يكون غاية في الشرف، أو عدمه نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة، وقد اجتمعا في قوله:

قَهَرْنَاكُمُو حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُو تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا[1]

وأن يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها، إن جرت؛ فلا يجوز: قام الناس حتى أنا.

وأن يكون مفردًا لا جملة، وهذا يؤخذ من الأول لأنه لا يتأتى أن يكون ما بعدها بعضا مما قبله، أو كالبعض إلا إذا كان مفردًا؛ فإن كان جملة كانت ابتدائية نحو: حتى ماء رجله أشكل كما يأتي.

قوله: «**في بعض المواضع**» أشار به المصنف إلى أن العطف بها قليل، وهذا هو وجه تخصيصه حتى بهذا القيد مع أن غيرها من أحرف العطف إنما يعطف في بعض المواضع؛ لأن كل واحد منها له معان غير العطف على أنه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا خصوص حتى.

قوله: «**للتدريج**» هو: انقضاء الشيء شيئًا فشيئًا فهو ملزوم للغاية التي هي آخره فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكل قال: والتدريج فيها ذهني لا خارجي.

فإذا قلت: مات كل أب لي حتى آدم فموت آدم متأخر في الذهب متقدم في الوجود.

وإذا قلت: مات الناس حتى الأنبياء؛ فموت الأنبياء متأخر في الذهن باعتبار أنه غاية في الشرف، وإن وقع في الوجود في أثناء موت الناس.

قوله: «**تكون ابتدائية**» بمعنى أنها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث

---

(١) البحر: الطويل.

قال السيوطي: «حتى» هي كالواو لمطلق الجمع، وقيل: هي للترتيب. قال ابن مالك: وهي دعوى بلا دليل، ففي الحديث «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس» وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقضيات... إلخ.

وذكر الشاهد [همع الهوامع (٢/١٣٦)]. «الكماة» جمع كميّ، وهو الشجاع الذي ستر درعه بثوبه، خزانة الأدب (٧/٧٦).

الإعراب، وإن وجب التعلق من حيث المعنى، وذلك إذا فقدت شرط مما مر، ودخلت على الجملة حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو قول جرير:

فمـــا زالــتِ القَتْلَـــى تُمـــجُّ دِماءَها ... بِدَجْلَـــةَ حتَّـــى مـــاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلَ[1]

فحتى حرف ابتداء، وماء مبتدأ ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف إليه، وأشكل خبر وجملة المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة نهر ببغداد، والأشكل الأبيض الذي يخالطه حمرة وتقع بعدها الجملة الماضوية نحو: ﴿**حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا**﴾، والجملة المضارعية نحو: ﴿**حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾[2] بالرفع في قراءة نافع.

قوله: «**تكون جارة**» أي: إذا فقدت الشروط، وكان ما بعدها مفردًا، ولو تأويلا كالمصدر المسبوك، وتكون بمعنى إلى تارة نحو: ﴿**حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى**﴾. وتارة بمعنى كي التعليلية نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، وتارة بمعنى إلا كقوله:

لَـــيْس العطـــاءُ مِنَ الفضُولِ سَمَاحةً ... حتَّـــى تَجُـــودُ وَمَـــا لَـــديْكَ قَلِيلُ[3]

---

(١) البحر: الطويل.

الشاهد فيه: على أن فائدة «حتى الابتدائية» هنا التعظيم، والمبالغة، وهو تغيير ماء دجلة من كثرة دماء القتلى حتى صار أشكل، وهو حمرة مختلطة ببياض، والشكلة كالحمرة وزنًا ومعنى، لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذ من أشكل الأمرُ، أي: التبس.

اللغة:

«القتلى» جمع قتيل.

«وتمج» تقذف، يتعدى إلى مفعول واحد.يقال: مجَّ الرجلُ الماء من فيه مجًّا، من باب قتل: رمى به، ويروى بدله «تمورد ماؤها» مضارع مادَ الدمُ: سال. ومار الشيءُ، تحرك بسرعة، ومار: تردَّد في عرض، ومار البحر: اضطرب، فهو فعل لازم، ودماؤها: فاعله.

قال الفيومي في المصباح المنير: ويعدَّى بنفسه، وبالهمزة أيضا فيقال: ماره وأماره، إذا أساله.

فعلى هذا يجوز نصب دماءها به على أنه متعدٍّ.

و«دجلة» بفتح الدال وكسرها: النهر الذي يمرُّ ببغداد، لا ينصرف للعلمية والتأنيث، والباء بمعنى في.

المصادر: الأزهية (٢٢٥)، خزانة الأدب (٤٧٩/٩) رقم (٧٨٣)، الدرر اللوامع (٢٠٧/١، ١٦/٢)، الهمع (٢٤٨/١، ٢٤/٢)، الأشموني (٣٠/٣)، ديوان جرير (٤٥٧).

(٢) سورة البقرة آية: (٢١٤).

(٣) البحر: الكامل.

قائله: المقنع الكندي.

=

وعليه؛ فهو استثناء منقطع اهـ عبد المعطي مع زيادة.

قوله: «**وربما تعاقبت**» أي: صح إرادة أيٌّ واحد منها اهـ قال وربما للتقليل.

قوله: «**فحتى حرف ابتداء**» أي: والرأس مبتدأ والخبر محذوف أي مأكول.

قوله: «**وإن نصبته**» أي: الرأس وفي نسخة نصبتها أي هذه الكلمة، وهي رأس.

قوله: «حرف عطف» أي: بمنـزلة الواو.

قوله: «**حرف جر**» أي: بمعنى إلى والغاية داخلة فيكون الرأس مأكولا على كل حال بخلاف مجرور إلى؛ فإنه خارج على الصحيح نحو: ﴿**ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ**﴾[1].

قوله: «**مع اختلاف معانيها**» أي: في الجملة؛ فلا ينافي ما مر من اتحاد معنى إما وأو.

قوله: «**في إعرابه**» توطئة لقوله بعد؛ فإن عطفت... إلخ.

وأما في المعنى؛ فإن كان غير بل، ولا، ولكن شرك في المعنى أيضا، وإن كان واحدًا من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط، وقد تقدم ذلك.

قوله: «**أنت**» دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة للتأنيث عائدة على المذكورة وهو صحيح أيضًا لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اهـ.

قوله: «**بها**» أي: بأحدها.

قوله: «**على مرفوع**» أي: من الأسماء، والأفعال، أي: لفظًا أو تقديرًا، أو محلاً، وكذا ما بعدها كلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع صحته اهـ. عبد المعطي.

أقول أشار المحشي إلى الجواب بقوله: قوله في إعرابه أي: إن كان له إعراب اهـ.

=

قال الشيخ ياسين في حاشيته على التصريح (٢/٢٣٧)، قال الدنوشري: اقتصر على ما ذكر، و لم يبال بما قال في «التسهيل» إنها قد تكون أيضًا بمعنى إلا كقول الشاعر... ثم ذكر الشاهد.

ثم تبعه بقوله: لما قيل: إنه لا دليل في البيت لإمكان جعل حتى فيه على أنها بمعنى إلى، وذكر غيره أن الغالب كونها للتعليل فينظر ما الأصلح.

وقال السيوطي في همع الهوامع (٢/٩):... حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد المعنيين، وزاد ابن مالك أن تكون مرادفة «لإلا أن» تكون للاستثناء، وأنشد... ثم ذكر الشاهد.

قال أبو حيان: وقد أغنانا ابنه عن الرد عليه في ذلك، وقال: إنه يصح فيه تقدير: إلى أن، وإذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية؛ فلا دليل في البيت على أن حتى بمعنى إلا أن.

انظر: الدرر اللوامع (٢/٦)، العيني (٤/٤١٢)، الأشموني (٣/٢٩٧).

(١) سورة البقرة آية: (١٨٧).

قوله: «**في عطف الاسم على الاسم**» قدر الشارح ذلك مراعاة لأمثلة المتن.

قوله: «**المضمر على المضمر**» نحو: ضربتك،وإياه، وقوله: والظاهر على المضمر نحو: ضربته وزيدًا.

قوله: «**وعكسه**» نحو: ضربت زيدًا وإياك نعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف.

قال ابن مالك في الخلاصة[1]:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ[2]

والعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِمًا قَدْ جُعِلاَ[3]

وليس عندي لازمًا إلخ.

---

(1) الألفية في النحو والصرف ص: ٤٨، باب: عطف النسق.

(2) قال الشيخ خالد الأزهري -رحمه الله-:

«وجعل منه» أي: جعل ابن مالك في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتأول مخرج بيخرج، وقدر الزمخشري عطف مخرج على «فالق»؛ فيكون من عطف الاسم على الاسم، ولكل منهما مرجحان فمرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة، وذكر شيء، ومقابله، ومرجح الثاني عدم التأويل، والتوافق بين نوعي المتعاطفين، وإلى ذلك أشار بقوله... إلخ. وذكر بيت ابن مالك في الخلاصة.

[شرح التصريح على التوضيح (١٥٣/٢)]، وشرح هذا البيت المكودي فقال:

يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه، وحرف العطف بضمير منفصل، وفهم منه أنك إذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رأيتك وزيدًا، وفهم منه أيضًا أن ضمير الرفع إذا كان منفصلا لم يفصل بينهما نحو: أنت وزيد قائمان، وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل، وكان بارزًا نحو: قمت أنت وزيد، ومستترًا نحو: قم أنت وزيد، وما اتصل بالوصف، ولايكون إلا مستترًا نحو زيد قائم هو وعمرو [شرح المكودي على الألفية (ص١٤٥)].

(3) قال المكودي: يعني أنه إذا عطف اسم على ضمير المخفوض لزم إعادة الخافض، وشمل المخفوض بالحرف نحو: مررت بك وبزيد، والمخفوض بالاسم نحو: جلست بينك وبين زيد فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة. وذهب الكوفيون، وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم، وهو اختيار الناظم [شرح المكودي على الألفية ص: ١٤٥].

قوله: «**تطابقا وتخالفا**» منصوبان على التمييز أي: من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم، والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان، والجمع على الجمع كجاء الصالحون، والطالحون ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان، والمفرد على الجمع نحو: جاء الزيدون وعمرو وعكسه كجاء عمرو، والزيدون.

باب التوكيد

قوله: «**من يقرأ بالواو... إلخ**» ففيه ثلاث لغات أفصحها لغة الواو ولمجيء القرآن بها، وهو من وكد وبالهمزة من أكد وأما بالألف في الثالثة فبدل من الهمزة وهو لغة: التقوية والتشديد.

واصطلاحًا[1]: تعقيب المسند إليه المعرّف بالتابع المخصوص وليس هذا المعنى مرادًا هنا بل المراد نفس التابع المخصوص من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ولذا قال الشارح بمعنى المؤكد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان: لفظي وهو إعادة الأول بلفظه نحو: جاء زيد زيد، أو بمرادفه نحو قوله:

وأنْتَ بالخيرِ حَقِيقٌ قَمِنْ[2] ....

وهو يكون في الكلم الثلاث في الاسم كما مر والفعل نحو: قام قام زيد والحرف نحو: نعم نعم.

ومعنوي، وهو تابع يقصد به رفع احتمال إرادة غير الظاهر ويختص بالأسماء المعارف على الراجح ومقابله أنه يكون في النكرات كما يأتي.

قوله: «**ونفسه وكلهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير**» أي: الملفوظ به فيما ذكره أو المقدر في أجمع، وتوابعه فيما سيأتي، وقيل: إن ألفاظه صارت كأعلام الأجناس لأن كلا منها علم على معنى الإحاطة فهي معرفة بالعلمية؛ فلا حاجة إلى الضمير؛ لأنه إنما يعرف المنكر اهـ عبد المعطي مع زيادة من المحشي.

---

(١) التوكيد: «تابع يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته مباشرة أو إلى إفادته العموم والشمول المناسبين لمدلوله» وقيل: «تابع يدل على أن معنى متبوعه حقيقي، لا دخل للمبالغة فيه، ولا للمجاز، ولا للسهو، أو النسيان، ونحوهما».

انظر: علل النحو للوراق ص (٥٣١) بتحقيقي، الكتاب (٥/٢٨٧)، خزانة الأدب (١٢/٥٦٨)، النحو الوافي (٣/٥٠١) مسألة (١١٦).

(٢) قال السيوطي:

«..... الثاني: من قسمي التوكيد لفظي، وهو بإعادة اللفظ.

الأول: أو مرادفه، وهو أحسن في الضمير المتصل والحرف مفردًا كان أو مركبا مضافا، أو جملة، أو كلاماً نكرة، أو معرفة ظاهرا أو مضمرًا اسمًا أو فعلاً، أو حرفًا، ولو ثلاثا نحو: ﴿دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾». وقوله: أنت بالخير حقيق. [همع الهوامع (٢/١٢٥)].

قوله: «**فلا تتبع النكرات**» كما عليه البصريون وشذ على مذهبهم قول عائشة رضي الله عنها: مَا صَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَهْرًا كُلُّهُ إلاَّ رَمَضَانَ[١].

وقول الشاعر[٢]:

يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ ....[٣]

فمذهب البصريين المنع مطلقا سواء كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت، وحين، وزمن، ومذهب الكوفيين الجواز مطلقا.

واختار ابن مالك جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة لحصول الفائدة نحو: صمت شهراً كله ومثله يومًا وسنة لا غيرها وكساعة وزمان اهـ عبد المعطي ببعض تغيير.

---

(١) الحديث: صحيح.

أخرجه مسلم. ١٣- كتاب الصيام. ٣٤- باب: صيام النبي ﷺ في غير رمضان، واستحباب أن لا يخلي شهرًا عن صوم (١٧٤)، والنسائي (٢٢- كتاب: الصيام)، ٣٥- باب: ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عائشة فيه، والترمذي (٦- كتاب: الصوم ٥٧) باب: ما جاء في سرد الصوم رقم (٧٦٨) عن عائشة قال أبو عيسى: حديث عائشة حديث صحيح، وفي الباب عن أنس، وابن عباس، تحفة الأشراف رقم (١٦٢٠٢).

(٢) قائله: عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي.

(٣) هذا عجز بيت صدره:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ

قال ابن هشام: لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة، لا يقال: جاء رجلٌ نفْسُهُ: لأن ألفاظ التوكيد معارف، فلا تجرى على النكرات، وشذ قول الشاعر:......... وذكره.

البحر: البسيط.

اللغة: «شاقة» أعجبه، أو أثار شوقه، ويروى «ساقه» من السوق.

الشاهد فيه: هنا قوله: «حول كله» حيث أكد النكرة، وهي قوله: «حول» بكل، وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا.

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد -رحمه الله- لكن المؤلف قد اختار في أوضح المسالك تبعا لابن مالك-صحة توكيد النكرة إن أفاد توكيدها، وقال: «إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة». وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة، شرح قطر الندى وبل الصدى ص (٤١٨، ٤١٩)، الشاهدر قم (١٣٨).

المصادر: الإنصاف (٤٥١)، شرح ابن يعيش على المفصل (٣/٤٥)، التصريح (٢/١٢٥)، الأشموني (٣/ ٦٦)، أشعار الهذليين (٩١).

قوله: «**أي التوكيد المعنوي**» أما اللفظي؛ فلا يختص بألفاظ معلومة كما مر.

قوله: «**وهي النفس والعين**» أي: مع ضمير يطابق مؤكدها فتقول: جاء زيد نفسه، وجاءت هند نفسها وجاء عمرو عينه، وجاءت رعد عينها.

ويجوز الجمع بينهما فتقول: جاء زيد نفسه عينه وجرهما بباء زائدة ثم هما إن تبعا مفردا أفردهما لا غير وإن تبعا جمعا جمعتهما لا غير تقول: جاء الزيدون أنفسهم أعينهم، وإن تبعا مثنى جاز فيهما ثلاثة أوجه:

الإفراد على أن المراد الجنس وهو أضعفها فتقول: جاء الزيدان نفسهما عينهما، والتثنية، على الأصل فتقول: جاء الزيدان نفساهما عيناهما، وهو ضعيف كراهة تكرار التثنية، والجمع على أفعل على أن المراد به ما فوق الواحد، وهو أرجحها فتقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما على حد قوله تعالى: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾[1] اهـ محشي بزيادة.

قوله: «**من التعبير بالبعض**» على حذف مضاف أي باسم البعض وهو العين التي هي حقيقة في الجارية المخصوصة.

وقوله: «**عن الكل على حذف مضاف أيضًا**» أي: عن اسم الكل، وهو الذات التي هي اسم لمجموع الأجزاء التي من جملتها العين.

قوله «**لرفع المجاز**» أي: لرفع قوته كما يأتي، أي: المجاز بحذف المضاف أو المجاز اللغوي باستعمال اللفظ في غير ما وضع له، أو المجاز العقلي بالإسناد إلى غير ما هو له احتمالات ثلاثة كذا في المحشي.

أقول: وكلام الشارح لا يأبى هذه الاحتمالات فقولك: جاء زيد يحتمل أنه على حذف مضاف أي: كتابة مثلا فيكون المجاز بالحذف ويحتمل أنك استعملت زيدا في كتابة مثلا لعلاقة فيكون المجاز لغويا.

ويحتمل أنك أسندت المجيء لزيد لكونه سببا في مجيء كتابه مثلا، والواقع: أن الجائي كتابه فيكون عقليًّا.

فإذا قلت بعده نفسه أو عينه رفعت قوة أحد هذه الاحتمالات.

قوله: «**أو ثقله**» بسكون القاف واحد الأثقال أي: الأحمال.

قوله: «**ارتفع المجاز**» أي: قوته، وتثبتت الحقيقة أي قوهما نافيا التوكيد يضعف المجاز

---

(١) سورة التحريم آية: (٤).

على الأقرب، ولم يرتفع بالكلية؛ لأنك إذا قلت: جاء زيد نفسه عينه، احتمل أن يكون نفسه عينه توكيدا للمضاف المقدر.

وقيل: يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الشارح أول الجمع بين التوكيدين فأكثر؛ لأنه إذا ارتفع المجاز بالكلية التوكيد الأول لا حاجة إلى غيره اهـ من المحشي بزيادة.

قوله: «**وأجمع**» أي في المذكر وجمعه أجمعون أما في المؤنث فجمعاء وجمعه جمع.

قوله: «**والشمول**» عطف تفسير أي يؤكد بهما لإثبات العموم ونفي إرادة الخصوص فلا يؤكد بهما الإمالة أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية، أو ينفصل بعضها عن بعض حكما أي: لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر؛ فأما الانفصال الحقيقي فكالقوم؛ فإنه عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها، وهو كل واحد من تلك الأشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية.

وأما الانفصال الحكمي فهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا لبعض أجزائه دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبد في نحو قولك: اشتريت العبد كله؛ فإن أجزاء العبد، وهي النصف ونحوه، وإن لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح انفصاله بحسب الشراء لجواز أن يشتري نصف العبد دون نصفه الآخر، وأما ما ليس له جزء ينفصل عنه لا حقيقة، ولا حكما؛ فلا يجوز توكيده بكل وأجمع.

فإذا قلت: جاء زيد امتنع عرفا أن يجيء بعض زيد دون بعضه الآخر؛ فلا حاجة إلى التوكيد بهما.

والحاصل أنه يؤكد بكل ومثلها عامة بشرطين أن يكون المؤكد بهما غير مثنى، وهو المفرد بشرط التجزئ حقيقة أو حكما والجمع وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد.

وأما أجمع فإنما يؤكد بها غالبا بعد كل؛ فلهذا استغنت عن الضمير. تقول: اشتريت العبد كله أجمع، والأمة كلها جمعاء، والعبيد كلهم أجمعين، والإماء كلهن جمع، ويجوز توكيد الجمع بها، وإن لم يتقدمها كل قال تعالى: ﴿**لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[1].

واعلم أن أجمع وجمعاء لا يثنيان؛ لأنهم استغنوا بكلا وكلتا عن تثنيتهما؛ فيؤكد المثنى بكلا في المذكر، وكلتا في المؤنث نحو: جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الزيدين كليهما، والمرأتين كلتيهما ومررت بالزيدين كليهما، والمرأتين كلتيهما، وإنما

---

(١) سورة ص الآية: (٨٢).

يؤكد بهما بأربع شروط أن يكون المؤكد بهما دالا على الاثنين وأن يصح حلول الواحد محلهما فلا تقول: اختصم الزيدان كلاهما؛ لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين، وأن يكون ما أسند إليهما غير مختلف المعنى؛ فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما، وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما.

قوله: «**التنصيص**» أي: بحسب الظاهر، ولذلك قال سيبويه: لا يرتفع المجاز إلا بجميع الألفاظ اهـ عبد المعطي.

قوله: «**وقد يحتاج المقام**» أي: مقام الإخبار.

وقوله: «**إلى زيادة التوكيد**» أي: بحسب الزيادة في التوهم لأجل أن يرتفع ذلك التوهم.

قوله: «**لا تتقدم عليه**» بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من أنها توابع له، ولا يؤكد استقلالا وشذ قوله:

يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا ... تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا ... إِذاً ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكَى أَجْمَعَا[1]

اهـ وفيه شذوذان آخران:

أ - توكيد النكرة.

---

(١) البحر: الرجز.

اللغة: «يا ليتني» يا: حرف نداء «مرضع» اسم مفعول من أرضعته إرضاعًا.

وجملة: «تحملني الذلفاء» صفة ثانية، ويجوز أن تكون حالاً من ضمير مرضع، ويجوز أن تكون خبرًا ثانيا لكنت.

و«الذلفاء» بفتح الذال المعجمة، وبعد اللام الساكنة فاء، وصف مؤنث أذلف، من الذَّلف، وهو صغر الأنف، واستواء الأرنبة، ويحتمل أنه اسم امرأة منقول من هذا.

«أكتع» قال الجوهري في «الصحاح»: يقال إنه مأخوذ من قولهم: أتى عليه حول كتيع، أي تام.

«أربعًا» أي تقبيلا أربعًا. «وظللت» بكسر اللام، وظل بمعنى استمر من أخوات كان، والتاء اسمها.

الشاهد: على أن الكوفيين، استشهدوا به على جواز توكيد النكرة المؤقتة المعلومة المقدار، وهو حول بمعنى العام، وفيه شاهد آخر، وهو التأكيد بأكتع غير مسبوق بأجمع.

أما البيت الثاني: فيه شاهدان: أحدهما: التأكيد بأجمع غير مسبوق بكل، وثانيهما: الفصل من المؤكد، وهو الدهر، وبين المؤكد وهو أجمعا.

المصادر: خزانة الأدب (١٦٨/٥) رقم (٣٦٣)، العقد الفريد (٣٦٠/٣)، العيني (٩٣/٤)، الأشموني (٧٦/٣، ٧٨) السيوطي في همع الهوامع (١٢٤/٢).

ب- والفصل بين المؤكد وهو الدهر، والمؤكد، وهو أجمع بأجنبي. وهو أبكى.

قوله: «**أكتع**» أي: في المذكر وجمعه أكتعون، وكتعاء في المؤنث وجمعه كتع، وكذا ما بعده.

قوله: «**من تكتع الجلد**» فيه أن هذا رباعي ولا يصاغ منه أفعل التفضيل، وأنه لا يشتق من الفعل ق ل.

ويجاب عن الثاني بأنه على حذف مضاف أي: من مصدر تكتع... إلخ. فتأمل.

قوله: «**من البتع**» بسكون التاء.

وقوله: «**وهو طول العنق**» أي: لأن الدابة إذا طال عنقها جالت في المرعى وضمت ما حولها وجمعته ففيه دلالة أيضا على اجتماع أجزاء المؤكد، قاله فيشي فتأمل.

قوله: «**مررت بالقوم أجمعين... إلخ**» تقديمه أبتع على أبضع مجاراة لكلام المصنف، والأصح أن أبضع مقدم عليه فآخرها أبتع، وما ذكره في جمع المذكر، وتقول في جمع المؤنث: جاءت الهندات جمع كتع بضم بتع بلا تنوين في الجميع؛ لأنهما ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل عن جمعاوات... إلخ. على الأصح وتقول في المفرد المؤنث إذا كان يؤكد بذلك بأن كان ذا أجزاء جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بضعاء بتعاء بلا تنوين لألف التأنيث الممدودة وتقول في المذكر: إذا كان كذلك جاء الجيش أجمع أكتع أبضع أبتع بلا تنوين للعلمية أو الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم: ولا يجوز عطف بعض هذه الألفاظ على بعض ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم أجمع أبضع وأشذ منه قول آخر جمعه بتع اهـ.

واختار ابن مالك وهشام جواز الابتداء بما شئت من هذه الألفاظ الثلاثة.

قوله: «**بشرط تقدم النفس... إلخ**» لأن النفس للماهية والذات حقيقة والعين لها مجازًا والحقيقة مقدمة على المجاز وقدما على كل؛ لأنها للإحاطة والإحاطة وصف للنفس، ومعنى قائم بها، والنفس تقدم على وصفها وقدم كل على أجمع؛ لأن كلا جامد، وقد يقع مبتدأ، أو أجمع مشتق ولا يكون إلا توكيدا، والجامد المتصرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف وقدم أجمع على توابعه؛ لأنه أقوى في النص على الجمعية من توابعه وقدم أكتع لكونه أظهر فيهما من أبضع، وهو أظهر فيها من أتبع.

باب البدل

تعريف البدل لغة:

هو لغة: العوض من الشيء، وليس مرادا هنا بل المراد المبدل؛ فهو مصدر بمعنى اسم المفعول.

تعريف البدل في الاصطلاح:

واصطلاحًا: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه فالتابع جنس، دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل أخرج عطف البيان والنعت والتوكيد؛ لأنها مكملات للمقصود وليست مقصودة وبلا واسطة فصل آخر أخرج عطف النسق.

قوله: «**تابع للمبدل منه في رفعه... إلخ**» أي: يتبع ما قبله في رفعه، ونصبه مطلقا أي: سواء كان اسمًا أو فعلاً، وخفضه إن كان اسمًا وجزمه إن كان فعلاً.

وقوله: «**تبعه في جميع إعرابه...إلخ**» أي: إن كان له إعراب لفظًا أو محلاً أو تقديرًا، وهذا حيث لم يقطع؛ فإن قطع؛ فيقال حينئذ بدل مقطوع اهـ من عبد المعطي.

قوله: «**على المشهور**» مقابله أنها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقوله:

كَأَنِّـي غَـدَاةَ الـبينِ يَـوْمَ تَحَمَّلُوا ... لَـدَى سَمُرَاتِ الحيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ(١)

ونفاه الجمهور، وتأولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت؛ فهو من بدل الكل اهـ سم.

قوله: «**بدل الشيء من الشيء**» وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالأول، وإن تغاير مفهوماهما نحو: جاء زيد أخوك؛ فإن المراد بالأخ هو زيد، وإن كان بين الأخ وزيد عموم وخصوص مطلق فمفهوماهما متغايران.

قوله: «**أي بدل شيء من شيء**» إنما فسر الشيء بذلك دفعا للاعتراض على المتن بأن قوله بدل الشيء من الشيء صادق بالأنواع الأربعة؛ فإن بدل البعض من الكل يصدق

---

(١) البحر: الطويل.

قائله: امرؤ القيس الكندي في معلقته.

اللغة: «غداة» والغداة: الضحوة، وهي مؤنثة. قال ابن الأنبيا: و لم يسمع تذكيرها.

«البين» الفرقة و «لدى» بمعنى: عند.

«سمرات» جمع سُمرة -بضم الميم- من شجر الطلح.

«الحيّ» القبيلة من الإعراب «ناقف الحنظل» شقه عن الهبيد،وهو الحب [شرح المعلقات السبع للزوزني ص: ٦].

عليه أنه بدل الشيء من الشيء، وكذا بدل الاشتمال... إلخ.

ففسر الشارح ذلك بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي.

قوله: «**بدل الاشتمال**» وضابطه أن يكون بين الأول والثاني ارتباط وتعلق بغير الكلية، أو الجزئية سواء كان الأول مشتملاً على الثاني اشتمال الظرف على المظروف نحو: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**﴾(١) أو الثاني مشتملا على الأول نحو: سلب زيد ثوبه أو لا اشتمال أصلا نحو: نفعني زيد علمه فخرج بقولنا أن يكون بين الأول والثاني ارتباط بدل الغلط بأقسامه وبقولنا بغير الكلية، والجزئية بدل الكل، وبدل البعض وعرفه الشارح بقوله، وهو أن يشتمل... إلخ.

قوله: «**أن يشتمل المبدل منه**» أي: معناه.

وقوله: «**بطريق الإجمال**» أي: بطريق هي الإجمال من حيث كونه دالا عليه، ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكر المبدل منتظرة له فيجيء مبينا ومفصلا لما أجمل أولا وحاصل المراد دلالة أول الكلام بالإجمال على آخره.

قوله: «**لا كاشتمال الظرف**» قيد للإدخال لا للإخراج يعني: لا يشترط خصوص ذلك لا أن ذلك يضر، ولا يكفي بدليل إثباته في الآية أعني: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ**﴾(٢).. إلخ كما تقدم.

قوله: «**بدل الغلط**» هو أحد أقسام البدل الذي على معنى بل وهي ثلاثة:

بدل إضراب، وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه أن يخبر المتكلم بشيء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال الأول، ولهذا يسمى أيضا بدل البداء، وبدل غلط، وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اللسان إليه.

وبدل نسيان وهو ما يقصد ذكر متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد.

فإذا قلت: تصدقت بدرهم دينار؛ فإن قصدت المتكلم بهما، ولكن بدا لك الإضراب عن الأول إلى الثاني فهو بدل إضراب وبداء وإن قصدت التكلم بالدينار؛ فسبق لسانك إلى الدرهم فبدل غلط، وإن قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك؛ فتكلمت

(١) سورة البقرة آية: (٢١٧).

(٢) سورة البقرة آية: (٢١٧).

بالدينار فبدل نسيان؛ فالغلط في اللسان والنسيان في الجنان والأحسن في الثلاثة العطف بل فيكون من باب عطف النسق ولابد في بدل البعض والاشتمال من ضمير مطابق للمبدل منه مذكور أو مقدر كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ...﴾[1] إلخ. فمن بدل بعض من الناس والضمير مقدر أي منهم.

قوله: «**البدل المطابق**» هو أولى لصلاحيته لبدل اسم الله إلى صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجر فإنه لا يقال فيه بدل الكل من الكل؛ لأن الله تعالى منزه عن الكلية والجزئية.

قوله: «**ومنع المحققون دخول أل**» أي: لملازمتها للإضافة لفظًا أو تقديرًا، ولا يجمع بين أل والإضافة.

وهذا اعتراض على المتن حيث أدخل أل عليهما.

قوله: «**أي عوضت**» تأويل لقول المصنف أبدلت فإن ظاهره أن زيدا في المثال بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه؛ فالبدل في كلامه بالمعنى اللغوي، وهو التعويض.

قوله: «**إن عليّ الله... إلخ**» هذا في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلي جار ومجرور خبر إن مقدم، وأن تبايعا اسمها مؤخر أي: إن مبايعتك علي، والله منصوب[2] نزع والخافض وهو حرف القسم وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي أخذا أو مجيئا كرها أو منصوب على الحال أي: كارها وتجيء بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال.

قوله: «إما معرفتان» نحو: زيد أخوك في بدل الكل وضربت زيد رأسه في بدل البعض وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال، ورأيت زيد الأسد في بدل الغلط.

قوله: «**أونكرتان**» نحو جاءني رجل شخص صالح في بدل الكل، وضربت رجلا رأسا في بدل البعض وسلب رجل ثوب له في بدل الاشتمال، ورأيت رجلا أسدا في بدل الغلط.

قوله: «**أو الأوّل معرفة والثاني نكرة**» نحو: مررت بزيد أخ لك، وضربت زيدا عنقا له وخلع زيد نعلاً له، ونظرت زيدا قمرا.

قوله: «**أو بالعكس**» نحو: مررت برجل أخيك، وضربت رجلا ظهره، ونفعني رجل

---

(١) سورة آل عمران الآية: (٩٧).

(٢) من الأدب مع الله أن نقول: ولفظ الجلالة منصوب وليس ما قال الشارح سامحه الله.

علمه، ونظرت رجلا الحمار.

قوله: «**وكل منهما**» أي من الأربعة بحسب العقل، وإلا فالنكرة لا تكون ضميرًا كما لا يخفى.

قوله: «**إما مضمر**» نحو: ضربته إياه في بدل الكل، ورأس زيد ضربته إياه في بدل البعض من الكل بأن يكون ضمير ضربته راجعا إلى زيد، وضمير إياه راجعا إلى الرأس وعلم زيدا أعجبني هو بأن يكون فاعل أعجبني راجعا إلى زيد، وضمير هو راجعا إلى علم، وزيد حمار رأيته إياه في بدل الغلط برجوع الضمير الأول إلى زيد والثاني إلى الحمار.

قوله: «**أو مظهر**» تقدمت أمثلته.

قوله: «**أو مختلفاهما**» بأن يكون الأول مضمراً والآخر مظهرا نحو: أخوك لقيته زيد فيبدل الكل، وزيد قطعته يده في بدل البعض، وزيد كرهته جهالته في بدل الاشتمال وزيد كرهته الدابة في بدل الغلط، أو بالعكس نحو: أخوك لقيت زيد إياه، والأخ هو زيد، واليد كسرت زيدا إياها، والجهالة كرهت زيدا إياها، ودابة ركبت زيدا إياها.

قوله: «**مذكورة في المطولات**» راجعها في الحاشية.

باب منصوبات الأسماء

قوله: «**خمسة عشر**» أي بعد الظرفين واحدا وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها واحد وعدّ التوابع أربعة.

قوله: «**والتعدد**» أي: التفصيل والواو بمعنى ثم.

قوله: «**قراءة للعلم**» هذا المثال مبني على أنه لايشترط في المفعول له أن يكون قلبيا أي قائمًا معناه بالقلب، وهو ضعيف، والأصح الاشتراط؛ فالأولى التمثيل بنحو قصدتك ابتغاء معروفك.

قوله: «**إنما أسقمهما**» أي مفعولي ظننت.

قوله: «**وستمر**» أي: المنصوبات.

وقوله: «**في أبواب... إلخ**» من ظرفية الشيء في نفسه؛ فالصواب حذف في اهـ من المحشي.

أقول هذا الاعتراض منشؤه عود الضمير في «ستمر» على المنصوبات بمعنى الأبواب، وليس ذلك بلازم بل يصح عوده عليها بمعنى الأسماء المنصوبة وغاية ما فيه ظرفية المدلول في الدال ولاضرر فيه؛ فتأمل.

وقوله: «**متعددة بالجر**» صفة لأبواب، وبالنصب حال من فاعل ستمر.

قوله: «**بابا بابا**» منصوبان بالفعل المتقدم الذي هو هنا ستمر على أن المجموع حال أي بابا منضما لباب أو متفرقا عن باب أي مرتبة اهـ محشي.

أقول قوله على أن المجموع حال... إلخ عبارته محتملة؛ لأن يكون حالا من ضمير ستمر، والمعنى على ما قدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الأبواب ستمر أي الأبواب حال كونها منضما بعضها إلى بعض... إلخ وعلى ما قدمناه ستمر حال كونها مدلولة لباب باب.

ويكون ذلك على التوزيع على حد ركب القوم دوابهم، ومحتملة لأن يكون حالا من الأبواب، وهو أقرب وهو وإن كان نكرة إلا أن معه مسوغًا وهو وصفه بمتعدد فتأمل.

باب المفعول به

قوله: «إلى أل الموصولة... إلخ» والمعنى الذي فعل به أي عليه.

قوله: «**الاسم**» أي: الصريح كما مثل أو المؤول نحو: ﴿**وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ**﴾[1].

قوله: «**المنصوب**» أي: لفظًا كما مثل أو محلا كضربت هذا، أو تقديرًا كضربت الفتى وغلامي.

قوله: «**أي عليه**» فالباء في المتن بمعنى على.

وقوله: «**الفعل**» أي: اللغوي الذي هو الحدث كما أشار إليه الشارح بقوله: الصادر من الفاعل، والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو: ما ضربت زيدا.

قوله: «**ذكره**» أي: من الأقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل.

قوله: «**فالمتصل**» أي: من حيث هو لا بقيد كونه مفعولا به.

قوله: «**ضربنا زيد**» بفتح الباء كما علم من باب الفاعل.

قوله: «**في التثنية مطلقا» أي مذكرًا أو مؤنثًا.**

قوله: «**والميم والألف**» فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل.

قوله: «**فالهاء ضمير المفعول به المؤنث**» الأولى أن يقول فيها ضمير... إلخ؛ لأن الضمير مجموع الألف والهاء كما يأتي.

قوله: «**هو الصحيح**» وقال في التسهيل وها للغائبة.

قال المرادي: أي: أن الضمير مجموع الألف والهاء وحكى السيرافي أنه لا خلاف في ذلك للزوم الألف اهـ.

قوله: «**المتصلان**» صفة كاشفة ومثلهما ياء المتكلم.

قوله: «**في موضع رفع أصلا**» فيه نظر؛ لأنه يرد عليه الكاف من قولك يعجبني ضربك زيدًا فإنها في محل رفع على أنها فاعل أي بالضرب، وكذلك الهاء من قولك زيد

---

(١) سورة الأنفال آية: (٧).

يعجبني ضربه عمرا.

ويجاب بأنه لا نظر لأن المراد أنهما لايقعان في محل رفع فقط وهما في هذين المثالين كل منهما له محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالإضافة أفاده عبد المعطي.

قوله: «**أو ما في معناها**» من إفادة الحصر وذلك كإنما فإنها تفيد الحصر كما، وإلا.

بابُ المَصْدر[١]

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجاري على فعله أي: المشتمل على حروف فعله الأصول فخرج بقولنا اسم للحدث ما عدا اسم المصدر وخرج بالجاري على فعله اسم المصدر كاغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فاسم الحدث قسمان.

ما اشتمل على حروف فعله الأصول، وهو المصدر.

وما لا وهو اسم المصدر.

وأما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولاً مطلقًا فهو ما ليس خبرًا من مصدر مؤكدًا لعامله، أومبين لنوعه أو عدده؛ فخرج بقولنا ما ليس خبرا نحو: ضربك ضرب أليم؛ فإن ضرب أليم، وإن كان مصدرًا مبينًا للنوع إلا أنه خبر.

وقولنا: من مصدر أخرج نحو: ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾[٢] فإن مدبرا، وإن كان مؤكدًا لعامله لكنه اسم فاعله لا مصدر.

وقولنا: «**مؤكد لعامله**» نحو: ضربت ضربًا.

وقولنا: «**أو مبينا لنوعه**» كضربت ضرب الأمير.

وقولنا: «**أو عدده**» نحو: ضربت ضربتين.

وهذا بناء على أن بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وخصوصًا مطلقًا فكل مفعول مطلق مصدر، ولا عكس.

وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في نحو: ضربت ضربا.

وينفرد المصدر في نحو: يعجبني ذهابك، وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك: ضربت سوطًا.

والقائل بالقول الأول يقول: سوطًا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه، ولما لم يكن مراد المصنف بيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من حيث إنه ينصب مفعولا مطلقا وصفه الشارح بقوله: المنصوب على المفعول المطلق، وكان الأولى أن يقول على المفعولية المطلقة، أو على أنه المفعول المطلق، أي: الذي لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية

---

(١) انظر هذا الموضوع في المصادر الآتية : الكتاب (٥/٣٦٢ - ٣٦٥)، المقتضب (٢/١٢٢)، خزانة الأدب (١٢/٦٠٣، ٦٠٤)، همع الهوامع (٣/٩٤)، النحو الوافي (٣/١٨١- ٢٣٧).

(٢) سورتي: النمل، آية: (١٠). والقصص آية: (٣١).

المفاعيل.

قوله: «**ثالث**» حال من ضمير يجيء العائد على الاسم، وهذا التعريف غير جامع لأنه لا يصدق على المفعول المطلق الذي ليس مصدرًا على القول به كما مر إلا أن يجاب بأن المراد يجيء كذلك حقيقة أو حكمًا فيشمل ذلك من جهة أنه بمعنى المصدر على أنه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لأن مجيئه ثالثا ليس قيدًا، وإنما قيد به نظر لما جرى في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع، والتثليث بالمصدر؛ وإلا فلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضي، أو يتكلم به أولا ثم يؤتى بعده بالماضي أو يتكلم أولا بالماضي ثم المضارع ثم الأمر ثم المصدر فتارة يجيء ثانيا، وتارة يجيء أولا، وتارة يجيء رابعا.

قوله: «**في تحريك عينه**» أي: مطلق التحريك، وإن اختلف شخص الحركة بدليل تمثيله بفرح فرحا؛ فإن عين الأول مكسورة وعين الثاني مفتوحة.

قوله: «**بعينها**» أي: بحسب الوهم أي في مثل عينها نوعًا؛ لأن الشخص الواحد لا يوجد بعينه في محل حال وجوده بعينه في محل آخر فإن ذلك محال؛ فالمراد بقوله بعينها أي بعين نوعها.

قوله: «**الجيم... إلخ**» أي: مسمى الجيم... إلخ، وكذا قوله: «**القاف... إلخ**» أي مسماها.

قوله: «**فلا**» أي فلا يتمشى هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا أبدا؛ لأنه فعله لا يكون إلا من لفظه.

قوله: «**مع المتعدي واللازم**» نحو: فرح فرحا فهذا لازم مع اللفظي ونحو: أحببته مقة أي محبة؛ فهذا مصدر معنوي مع فعل متعد.

باب ظرف الزمان وظرف المكان

تعريف الظرف لغة:

الظرف لغة: الوعاء مطلقا.

وتعريف الظرف اصطلاحًا:

والظرف اصطلاحًا: ما ذكره المتن والشارح، وإنما جمع المصنف بينهما في باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفرد كلا بتعريف يخصه تخليصا للمبتدي من وطئة الاشتباه.

قوله: «**هو اسم الزمان**» من إضافة الدال للمدلول.

قوله: «**المنصوب**» خرج المرفوع والمجرور.

قوله: «**باللفظ**» متعلق بمنصوب.

وإنما قال: «**باللفظ**» ليشمل الفعل نحو: صمت يوم الجمعة، وغيره مما يعمل عمله.

وقوله: «**الواقع فيه**» **أي** في اسم الزمان؛ فقولك: قدمت يوم الجمعة، وقع القدوم في يوم الجمعة وقس عليه البقية.

والمراد بالوقوع: التعلق فهو أعم من أن يكون بطريق الإثبات، أو النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة.

قوله: «**بتقدير معنى في**» أي: بتضمين معناها، وهي الظرفية خرج ما نصب لا بتقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو: تمرون الديار أي: بالديار وعلى تقدير من كالتمييز نحو: طبت نفسا أو كان بتقدير لفظ في دون معناها نحو: ﴿**وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ**﴾[1] أونصب لا بتقدير حرف أصلا نحو يومًا من قوله تعالى: ﴿**يَخَافُونَ يَوْمًا**﴾[2] فتقدير الشارح معنى لا بد منه لدفع ما أورد على المتن من أن كلامه يقتضي أن نحو تنكحوهن ظرف لكونه على تقدير في معنى أنه ليس ظرفا وقوله الدالة على الظرفية أخرج التي للتعددية كما في: ﴿**وَتَرْغَبُونَ...**﴾[3] إلخ.

والتي للسببية والظرفية كون شيء يستقر شيء آخر حقيقة أو حكما كصلبت أو

(١) سورة النساء آية: (١٢٧).

(٢) سورة الإنسان آية: (٧).

(٣) سورة النساء آية: (١٢٧).

صمت يوم الجمعة.

قوله: «**سواء فيه المبهم**...إلخ» المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو: لحظة وحين وساعة، أو معرفة كالحين واللحظة.

الظرف المختص:

والمختص: ما دل على زمن مقدر معلومًا كان ذلك المقدر:

١- وهو المعرّف بأل نحو صمت اليوم، وأقمت العام، وبالعلمية كصمت رمضان، واعتكفت يوم الجمعة، وبالإضافة كجئت زمن الشتاء، ويوم قدوم زيد.

٢- أو غير معلوم وهو المنكر نحو: سرت يومًا أويومين أو أسبوعًا فالمعدود من قبيل المختص خلافًا لمن جعله قسمًا ثالثًا.

قوله: «**وغدوة بالتنوين**» وأصله غدو.

قوله: «**مع التنكير**» أي: مع إرادة كونها نكرة لا تختص بمعنى فتطلق على غدوة أي يوم كان والتاء فيها حينئذ كالتاء في الوصف كقائمة وضاربة لا تمنع الصرف.

وقوله: «**مع التعريف**» أي مع إرادتها من يوم معين والمانع لها من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث اللفظي.

وقوله: «**من صلاة الصبح**» أي: من وقت دخول صلاته.

وقوله: «**أزورك غدوة**» مثال للنكرة.

وقوله: «**أو غدوة يوم**» الاثنين مثال للمعرفة بالإضافة وكذا غدوة بلا تنوين إذا أردت بها غدوة معينة أفاده عبد المعطي.

قوله: «**على الصحيح**» هذا الخلاف بين أهل اللغة وأهل الشرع فأهل اللغة قالوا من طلوع الشمس. وأهل الشرع قالوا من الفجر.

قوله: «**بكرة... إلخ**» الأول مثال للنكرة والثاني للمعرفة بالإضافة وكذا بكرة بلا تنوين إذا أردت معينة كما تقدم نظيره.

قوله: «**قبيل**» بمثناه بعد الموحدة مصغرًا اسم للزمن ملاصق للفجر؛ فهو أخص من قبل؛ لأن قبل يطلق على الزمن المتسع.

قوله: «**يوم الجمعة سحر**» بلا تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن

السحر قال ابن مالك[١]:

والْعَـدْلُ وَالتَّعْـرِيفُ مَانِعًـا سَـحَرْ إِذَا بِـهِ التَّعْـيينُ قَصْـدًا يُعْتَـبر[٢]

وهو في مثال الشارح بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النبتيتي ثم لا يخفى عليك أن الشارح قدم أن اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وذكر هنا أن السحر آخر الليل، وحينئذ فكيف يستقيم أويناسب أن يقال: أجيئك يوم الجمعة سحر بل المناسب المستقيم أن يقال: أجيئك ليلة الجمعة سحر فتنبه، وأجاب قال: بأنه على حذف مضاف والتقدير أجيئك ليلة يوم الجمعة سحر فسحر بدل من المضاف المحذوف.

قوله: «**أو سحر يوم الجمعة**» بالإضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالإضافة وما بعده مثال للمنكر.

قوله: «**بعد يومك**» أي: متصلا به فكان الأولى أن يقال عقبه و لم يذكر التنوين، وعدمه في غد، وما بعده؛ لأنها منونة دائمًا مع عدم الإضافة وأل.

قوله: «**وهي ثلث الليل الأوّل**» أي من بعد العشاء أو من قبيل وقتها ق ل.

قوله: «**وهو أول النهار**» أي: من الفجر إلى الزوال؛ لأنه مقابل المساء اهـ.

قوله: «**إلى آخر النهار**» وقد يمتد إلى نصف الليل ويعقبه الصباح على ما تقدم.

قوله: «**وهو الزمان المستقبل**»؛ فلا يصح ما صحبتك أبدًا قال قوله: «**وأبد الآبدين**» أي الموجودين في الأبد فكأنه قال: لا أكلم زيدًا مادام أحد موجودا في الأبد اهـ من عبد المعطي.

قوله: «**وأمدا**» هو بمعنى أبدا، ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح.

---

(١) الألفية في النحو والصرف ص: (٥٦)، طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

(٢) الشرح: يعني أن سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه، منع من الصرف للعدل والتعريف، أما العدل فهو معدول عن الألف، واللام، وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية، وهو علم على هذا الوقت نفسه، فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية...

فسحر: ظرف زمان غير متصرف، ولا منصرف.

والعدل: مبتدأ، والتعريف معطوف عليه، ومانعاً خبر مضاف إلى سحر.

وهو على حذف مضاف، أي مانعا صرف سحر.

وإذا متعلقا بمانع والتعيين مفعول، لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره «يعتبر»، و «قصدًا» بمعنى مقصود، وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر. [شرح المكودي على الألفية (ص١٧٠)].

قوله: «**أو أمد الدهرين**» أي الموجودين في الدهر فكأنه قال: لا أكلم زيدا ما دام أحد موجودا في الدهر اهـ من عبد المعطي.

قوله: «**نحو ضحى وضحوة**» قال في القاموس: الضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فويقه ويذكر اهـ.

قوله: «**ثابت التصرف والانصراف**» التصرف هو: وقوعه خبرا أو مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه أو حالا أو غير ذلك.

والانصراف الجر بالكسرة مع التنوين أو أل أو الإضافة.

قوله: «**نحو غدوة وبكرة علمين**» أي: لأهما ممنوعان من الصرف حينئذ للعلمية والتأنيث اللفظي ويخرجان عن النصب على الظرفية إلى غيره وأشار بقوله نحو إلى أن لهما نظائر وهو كذلك كشعبان ورمضان خلافا لمن زعم أنه ليس هناك غيرهما اهـ من عبد المعطي.

قوله: «**نحو عتمة مساء**» أي وعشياء وعشية وعشاء وصباحًا وكذا عند فإها لا تستعمل إلا ظرفا أو مجرورة بمن خاصة ومن هنا حكموا باللحن على ما اشتهر على ألسنة العامة في كتب مراسلاقم من قولهم الواصل إلى عندكم.

قوله: «**المبهم**» بالرفع صفة الاسم، وإنما قيده بالمبهم، وأطلقه في ظرف الزمان؛ لأن ظرف المكان لا يكون إلا مبهما اهـ من عبد المعطي.

قوله: «**المنصوب باللفظ**» أي: الشامل للفعل وما أشبهه كعامر وألحق بهذا الظرف أسماء المقادير نحو: سرت فرسخًا وبريدًا وما صيغ من الفعل كرميت مرمى زيد وجلست مجلس عمرو، لا يكون العامل في هذا إلا من جنسه؛ فلا يقال جلست مقعد زيد.

باب الحال

أصله: حول قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهي تذكر وتؤنث، وهي لغة ما عليه الشخص من خير أو شر.

واصطلاحًا: ماذكره المتن والشارح.

قوله: «**الاسم**» صريحًا وهو ظاهر أو تأويلا كالجملة الواقعة حالا نحو: جاء زيد يضحك؛ فإن الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية، واسمية وظرفا وجارًا ومجرورًا، وهي في جميع ذلك في محل نصب على الحال؛ فخرج الفعل والحرف.

قوله: «**الفضلة**» والمراد بالفضلة هنا: ما ليس جزءًا من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه؛ فلا يخرج نحو: كسالى. من قوله تعالى: ﴿**قَامُوا كُسَالَى**﴾؛ فإنه حال، ولا يستغنى الكلام عنه، وخرج بالفضلة الخبر من نحو: قولك: زيد ضاحك؛ فإن ضاحكا، وإن كان اسما مبنيا للهيئة فهو عمدة لا فضلة.

قوله: «**المنصوب**» هذه صفة لازمة له؛ لأنه لا يكون إلا كذلك؛ لأنه فضلة، والنصب إعراب الفضلات لكن نصبه لا بأيّ ناصب بل مقيد بكونه الفعل أوشبهه وإنما هو تابع للمنصوب هكذا.

قال الشيخ النبتيتي: وقد يقال: عليه النعت أيضًا منصوب بالفعل، أو شبهه؛ لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع على أن هذا القيد إذا كان مخرجا للنعت لا يصح قوله: إنه صفة لازمة أي لا حاجة إليها كذا في الحاشية.

وأقول: والأولى أن يقال: إن النعت خارج بقيد ملحوظ في قوله المنصوب أي المنصوب لزومًا؛ لأن نصبه ليس بلازم بل هو تابع للمنعوت كذا أفاده الأشموني هذا، والمراد بشبه الفعل هنا ما يعمل عمله، ويشاركه في الحروف الأصلية؛ كاسم الفاعل والمصدر مثلا أو ما يفهم منه معنى الفعل، ولا يشاركه في الحروف الأصلية كالظرف واسم الإشارة.

قوله: «**المفسر لما انبهم**» أي خفي واستتر أي لما لم يعلم.

وقوله: «**من الهيئات**» جمع هيئة وهي الصفة محسوسة، أو غير محسوسة، كما قال الشارح: أي الصفات فالمحسوسة كجاء زيد راكبا وغيرها نحو: تكلم زيد صادقا، والمعنى أن الحال إنما جيء بها قصد التبيين حالة صاحبها وقت إيقاع الفعل منه، وهذا القيد أعني المفسر... إلخ. مخرج للتمييز المشتق نحو: لله دره فارسًا؛ فإنه تمييز على الصحيح إذ لم

يقصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان المتعجب منه فالتعجب من الفروسية لا فيها؛ لأن التمييز على تقدير من لا في.

ومخرج أيضا نعت النكرة المنصوب نحو: رأيت رجلا راكبا؛ لأن راكبا مذكور لتخصيص المفعول فبيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمنا لا قصدا وخرج بقوله: المفسر.. إلخ؛ لأن المراد المقصود منه بالذات تفسير ما انبهم من الهيئات.

قوله: «**نصًّا**» أي: غير محتملة؛ لأن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ومن المضمر نحو: زيد في الدار قائمًا؛ لأن قائمًا حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل.

قوله: «**ومن المفعول**» لا فرق فيه بين اللفظي كما مثل أو الحكمي نحو قوله تعالى: ﴿**وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا**﴾[1]؛ فالعامل هنا إما معنى ها التنبيه أي: أنبه أو معنى ذا أي أشير، وحينئذ يكون بعلي مفعولا به وشيخا حال منه، و لم يقيد المفعول ومثاله يشهد بأن المراد المفعول به ويحتمل أن المراد به الأعم ولا ينافيه المثال لصحة مجيئها من المنادى نحو: أيا ربنا منعمًا.

ومن المفعول معه نحو: سرت والنيل جاريا، ومن المفعول المطلق نحو: ضربت الضرب شديدًا أفاده.

قوله: «**محتملة لأن تكون... إلخ**» ولا يصح أن تكون حالا منهما معا وإلا لقال راكبين.

قوله: «**من المبتدأ**» أي: على الصحيح خلافا لسيبويه وتجيء من الخبر نحو: هذا زيد قائما، وفي مجيئها من اسم كان خلاف قوله: «**ومن المجرور بالمضاف**» وهو المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف جزءًا منه كمثال الشارح أو كالجزء في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه كقوله تعالى: ﴿**أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾[2]؛ فإن حنيفا حال من إبراهيم، وهو مضاف إليه، ويصح الاستغناء به عن المضاف الذي هو ملة؛ فلو قيل في غير القرآن أن اتبع إبراهيم حنيفا لصح أو يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل، والمصدر ونحوهما نحو: هذا ضارب هند مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعا؛ فإن فقد واحد من هذه

---

(١) سورة هود آية: (٧٢).

(٢) سورة النساء آية: (١٢٥).

الثلاثة لا يجيء الحال من المضاف إليه؛ فلا يصح جاء غلام هند جالسة، قال ابن مالك[١]:

ولا تُجِزْ حَالاً مِنَ المُضَافِ لَهْ ... إلاَّ إذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهْ

أوْكَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا ... أوْ مِثْلَ جُزْئِه فَلاَ تَحِيفَا[٢]

قوله: «**والغالب أن الحال... إلخ**» أي: الكثير فيها خمسة أمور:

أن تكون مشتقة بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود، وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة واسم التفضيل، وإنما كان الكثير فيها الاشتقاق؛ لأنها تدل على حدث وصاحبه، وما كان كذلك لابد أن يكون مشتقًا أو مؤولاً به نحو: مررت بقاع عرفج أي خشن.

---

(١) الألفية لابن مالك (ص: ٣٣). باب: الحال.

(٢) قال المكودي في شرح البيتين:

يعني أن صاحب الحال لا يكون مضافا إليه إلا في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يقتضي المضاف العمل في الحال، ومعناه أن يكون جاريا مجرى الفعل في كونه مصدرًا، أو اسم فاعل كقوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٤٨، ١٠٥]، ومثله قوله: أعجبني ضرب هند قائمة، وأنا ضارب هند قاعدة، فضرب، وضارب يقتضيان العمل في الحال، لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه.

الثاني: أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه كقوله عز وجل: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] فالصدور بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف له في صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] الصحة اتبع ملة إبراهيم، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر، لم يجز إتيان الحال منه نحو: جاء غلام هند قائمة، وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل، أو ما في معناه، وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فإذا كان المضاف مصدر أو اسم فاعل، فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال، وفي الحال معًا، وإذا كان المضاف بعض المضاف إليه، أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه، وصار العامل في التقدير عاملا في المضاف إليه، فالهاء من صدورهم معموله للاستقرار، وإبراهيم معمول لاتبع، وحالاً مفعولا بتجز، ومن مضاف متعلق بتجز، واللام في له بمعنى إلى فإن أضاف متعد بإلى وعمله مفعول باقتضى، والضمير فيه عائد على الحال، لا على المضاف إليه، فإن المضاف في نحو: غلام زيد اقتضى العمل في المضاف إليه، وهو جره.

وقوله: «فلا تحيفا» أي: لا تحد عن الواجب في ذلك فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه [شرح المكودي على الألفية (ص:٨٩)].

قوله: «**منتقلة**» أي: لصاحبها غير لازمة له لكونها مأخوذة من وصف غير لازم؛ فلا تقول جاء زيد طويلا إذ لا فائدة فيها.

قوله: «**نكرة**»؛ لأن المقصود بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة؛ فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ من الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وتنكيرها وصف دائم نظرًا للحقيقة؛ لأن ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو: جاء زيد نحوه فهو مؤول بالنكرة كما سيشير إليه الشارح بقوله بمعنى منفردًا فقوله: والغالب النظر للصورة والظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب، وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظًا نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء فإن لم تتضمن معنى الشرط لم يصح تعريفها؛ فلا يصح جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب.

قوله: «**بعد تمام الكلام**» لكونها فضلة.

قوله: **إلا معرفة**؛ لأنه محكوم عليه؛ فلا يكون نكرة إلا بمسوغ كما قال ابن مالك[1]:

وَلَــمْ غَالِــبًا ذُو الْحَــالِ إنْ   لَــمْ يَتَأَخَّــرْ أَوْ يُخَصَّــصْ أَوْ يَــبِنْ

مِــنْ بَعْــدِ نَفْــي أَوْ مُضَــاهِيهِ كَلاَ   يَــبْغِ امْــرُؤٌ عَلَى امْرِئ مُسْتَسهِلاَ[2]

---

(١) الألفية في النحو والصرف ص: (٣٣)، باب: الحال.

(٢) المعنى: حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى وقد يجيء نكرة، ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات... فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال، وهو المنبه عليه بقوله: «إن لم يتأخر» ومثاله: في الدار قائمًا رجل..

ومنها أن يكون مخصصًا، وهو المنبه عليه بقوله: «أو يخصص» وشمل صورتين.

الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤].

الثانية: أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾ [فصلت: ٤].

ومنها أن يكون بعد نفي، وهو المنبه عليه بقوله: «أو يبن من بعد نفي» أي: يظهر بعد نفي، ومثاله: ما جاء رجل ضاحكًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤].

ومنها أن يكون بعد مشابه للنفي، وهو المنبه عليه بقوله: أو مضاهيه، أي مشابهه، وشمل صورتين: الأولى: الاستفهام، ومثاله: هل جاء أحد ضاحكًا. والثانية: النهي، ومثاله: لا يقم أحد ضاحكًا...

=

فقوله: «المتن إلا معرفة» أي: أو نكرة معها مسوغ.

قوله: «حال جامدة» أي: في الظاهر أما في الحقيقة؛ فهي مشتقة؛ لأنها في معنى متفرقين كما أشار إليه الشارح.

قوله: «من تخلف التنكير» في الظاهر كما تقدم.

قوله: «على تمام الكلام» والمعنى على أي حال جاء زيد وتقدم الحال واجب؛ لأن كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام.

قوله: «فاعله» الأولى أن يول مرفوعه أي: إن كان صاحب الحال مرفوعًا؛ فإن كان الحال من المفعول فحقها أن تتأخر عنها اهـ ش.

قوله: «ومن تخلف تعريف صاحب الحال» أي: بأن يكون نكرة بلا مسوغ مما تقدم في كلام ابن مالك.

قوله: «نحو وصلى... إلخ» أي: وهو مقصود على السماع.

=

فهذه ست مسوغات، وقد مثل الناظم للصورة الأخيرة بقوله: «لايبغِ امرؤ على امرئ مستسهلاً» فمستسهلا: حال من امرئ الأوّل. وسوغ ذلك تقدم النهي، وفهم من قوله: «غالبًا» أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مسوغ. [شرح المكودي على الألفية ص ٨٧، ٨٨].

باب التمييز[1]

هو لغة: فصل الشيء عن غيره قال تعالى: ﴿**وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ**﴾[2].

واصطلاحًا: الاسم المنصوب إلخ.

فحينئذ التمييز في كلامه مصدر أريد به اسم الفاعل أي الكلمة المميزة المخصوصة.

قوله: «**هو الاسم**» خرج المجرور فلا يطلق القول فيه؛ فإن منه ما ليس بتمييز مثل رجل ومنه ما هو تمييز كثلاثة رجال وقفيز برّ والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به.

وأما إخراج الموضوع فلا إشكال فيه.

قوله: «**المفسر**» مخرج لما عدا الحال من المنصوبات.

وقوله: «**من الذوات**» مخرج للحال فإنه يرفع الإبهام ولكن لا عن ذات، وإنما يرفعه عن هيئات الذات.

أنواع التمييز

قوله: «**أومن النسب**» أشار إلى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي وإلى أن التمييز نوعان:

١- مفسر لما انبهم من النسب ويسمى تمييز الجملة وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة وهو نوعان محوّل وغير محول.

أقسام التمييز المحول.

والمحول ثلاثة أقسام:

١- محول عن الفاعل كالأمثلة الثلاثة الأول في كلامه.

٢- ومحول عن المفعول نحو: ﴿**وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا**﴾[3]؛ فإن الأصل عيون الأرض.

ومحول عن المبتدأ نحو: ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالا**﴾.

---

(١) انظر هذا الموضوع في المراجع الآتية: الكتاب لـــسيبويه (٢٠٢/١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٤١٧)، (١١٧/٢) المقتضب (٣٢/٣، ٣٤) باب التبيين، شرح جمل الزجاجي (٢٨١/٢)، علل النحو للوراق (ص: ٥٣٦) بتحقيقي. خزانة الأدب (٩٩/٤)، (٢٧٠/٣، ٢٧٣)، (٣٧٠/٧، ٣٧٥)، (٢٥٥/٨)، (٣٩٤/٩، ٣٩٥).

(٢) سورة يس آية (٥٩).

(٣) سورة القمر آية: (١٢).

وغير المحول عن شيء أصلا نحو: امتلأ الإناء ماء؛ فهذا ليس محولا عن فاعل وأصله امتلأ ماء الإناء ولا من المفعول وأصله: ملأت ماء الإناء، ولا عن مبتدأ وأصله ماء الإناء امتلأ لأن الماء مالئ لا ممتلئ.

والنوع الثاني: من نوعي التمييز مفسر لما انبهم من الذوات ويسمى تمييز مفرد، وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة، وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو: اشتريت عشرين غلاما إلخ. والعدد الكنائي، وهو تمييز كم نحو: كم عبد ملكت أو بعد المقادير من وزنيّ كرطل زيتا أوكيليّ كقفيز برّا أو مساحي كشبر أرضا وشبهها مما أجرته العرب مجراها في الافتقار إلى مميز وهو الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وجب عسلا ونحى سمنا.

قوله: «**ومنه**» أي: من تمييز الذات... إلخ.يفهم من قوله هنا ومنه... إلخ. كما يفهم من عطفه المقادير على الأعداء في قوله الآتي، والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير... إلخ أن العدد ليس من جملة المقادير، وهو قول المحققين؛ لأن المراد بالعدد ما أريدت حقيقته، وبالمقدار عالم ترد حقيقته بل مقداره حتى إنه صح إضافة لفظ المقدار إليه والعدد ليس كذلك؛ فتقول: عندي مقدار رطل زيتا، ولا تقول: عندي مقدار عشرين رجلا؛ فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت.

قوله: «**ما يدل على عدد... إلخ**» وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فإذا قلت: عشرون درهما؛ فالناصب لدرهما عشرون وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبههما، وجاز أن تعمل مع جمودها؛ لأنها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسما بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الإضافة فقولك: عشرون رجلا شبيه بضاربين رجلا.

قوله: «**وإنما هو من قسيم تمييز النسبة**» وإنما أخره وفصل بينه وبين مشاركه في الاسم؛ لأن له شرطًا في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله: وشرط نصب التمييز... إلخ، فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به أنه ليس من قسم تمييز الذوات، ولعله اكتفى بكونه معلوما بين أهل الفن.

قال الفيشي: اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان:

أحدهما: فاعل في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السببي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا نحو: أنت أعلى منزلا؛ فإنه يصلح لذلك أيضًا أن تقول علا منزلك؛ فهذا النوع ينصب على التمييز، والآخر أن لا يكون فاعلا في المعنى وهو ما أفعل

التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو: أنت أفضل فقيه؛ فإنه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافا إلى غيره فينصب نحو: أنت أكرم الناس رجلا اهـ قال في الألفية[1]:

وَالْفاعِلَ المَعْنَى انصِبَنْ بِأَفْعَلاَ ... مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ[2]

قوله: «**وأبا منصوب على التمييز**» والناصب له ولوجها بعده أفعل التفضيل.

قوله: «**على الزيادة**» والأصل طبت نفسًا.

(١) الألفية في النحو والصرف ص: ٣٤.

(٢) قال المكودي في شرحه على الألفية (ص: ٩٣).

يعني أن الاسم النكرة إذا وقع بعد أفعل التفضيل، وكان فاعلا في المعنى، وجب نصبه على التمييز، وعلامة كونه فاعلا في المعنى أنك إذا وضعت من أفعل التفضيل فعلا جعلت ذلك التمييز فاعلا به نحو: أنت أعلى منزلا أي علا منزلك، وفهم منه، أن الواقع بعد أفعل التفضيل إذا لم يكن فاعلاً في المعنى لم ينتصب حينئذ نحو: أنت أفضل الناس رجلاً.

والفاعل مفعولا مقدماً بانصبن، والمعنى منصوب على إسقاط الخافض أي في المعنى، ولا يصح أن يكون الفاعل مضاف إلى المعنى، ومفضلاً حال من الفاعل المستتر في انصبن وأفعل غير منصرف للعلمية والوزن.

باب الاستثناء

يصح حمله على المستثنى[1] وهو المناسب؛ لأن الكلام في المنصوبات من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول وهو الاسم الواقع بعد إلا أو إحدى أخواها ويصح حمله على المصدر، وهو الإخراج وعلى الأول يكون في كلام الشارح استخدام لذكره الاستثناء بمعنى المستثنى وإعادة الضمير عليه في قوله: وهو «الإخراج بمعنى المصدر».

قوله: «**وهو**» أي: اصطلاحًا.

أما لغة فمعناه مطلق الإخراج.

قوله: «**الإخراج**» أي: الدلالة على الخروج لا أن المتكلم أدخل المستثنى في المستثنى منه، ثم أخرجه والإلزام التناقض، والإخراج جنس وبالأفضل أخرج الإخراج بالصفة والشرط والعناية وغير ذلك.

وقوله: «**ما مفعول إخراج**» أي شيئًا وفي بعض النسخ لما.

وقوله: «**لولاه**» أي: لولا الإخراج موجود؛ فلولا جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذا قول سيبويه.

وقال أبو الحسن الأخفش إن لَوْلا غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع.

وقوله: لدخل أي ذلك الشيء المعبر عنه بما أي لتوهم السامع دخوله.

وقوله: «**في الكلام السابق**» أي: في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل أو مفهومه بالنسبة للمنقطع.

فإذا قيل: جاء القوم فهم عرفا مجيء ما يتعلق بهم أيضا فقولك: إلا الحمير إخراج من هذا المفهوم، والمراد بالسابق الذي حقه السبق وإن تأخر لفظا.

قوله: «**ثمانية**» بناء على أن كلا من لغات سوى أداة مستقلة.

---

(١) مذهب سيبويه، وجمهور البصريين أن المستثنى لم يندرج في الاسم المستثنى منه، ولا في حكمه [الكتاب (٢/٣١٠)]، الاستغناء في أحكام الاستثناء (٩٦).

ومذهب الكسائي أن المستثنى لم يندرج في المستثنى منه، وهو مسكوت عنه، انظر رأي الكسائي في: الجنى الداني (٥١٣)، شرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٥٣)، المساعد (١/٥٤٨)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (٢٧٣).

قوله: «**في الحقيقة**» أي نفس الأمر.

قوله: «**كسماء**» وكبناء فاللغات أربع.

قوله: **ينصب وجوبا إلخ**. أي سواء كان الاستثناء متصلا كما مثل أو منقطعا كقام القوم إلا حمارًا وكان عليه أن يمثل له وتكريره مثال المتصل للتوضيح للمبتدي.

قوله: «**بأن تقدم عليه نفي أو شبهه**» مثل للنفي ومثال شبهه، وهو النهي والاستفهام لايقم أحد إلا زيد وهل قام أحد إلا زيد والمراد بالنفي ما يشمل النفي لفظًا ومعنى كما مثل أو معنى فقط كقوله[١]:

وبالصَّريمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ   عافٍ تَغَيَّر إلاَ النُّوْيُ والوتدُ[٢]

فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله.

قوله: «**جاز فيه البدل**» وهو الراجح وهذا في المتصل أما المنقطع؛ فإن لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص وما نفع أحد إلا ما ضر إذ لا يقال زاد النقص ونفع الضر، وإن أمكن تسلطه؛ فأهل الحجاز يوجبون النصب؛ فيقولون ما فيها أحد إلا حمارًا وبنو تميم يجيزون البدل ويختارون النصب، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أي: متصلا كان أومنقطعًا فتقول: ما قام إلا زيدا القوم وما فيها إلا حمارا أحد، ولا يجوز الإتباع؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.

والحاصل أن النصب واجب في المقدم مطلقا وفي المؤخر من كلام تام موجب وكذا من كلام تام منفي أو شبهه، إذا لم يمكن تسلط العامل إجماعًا، وكذا إن أمكن عند البصريين في المنقطع، ويترجح البدل في المتصل ويضعف النصب ويكون على حسب العوامل في المفرغ.

---

(١) القائل هو: الأخطل.

(٢) البحر: البسيط.

الشاهد فيه: قوله: «إلا النُّوْيُ والوتد» حيث رفع المستثنى، والقياس نصبه لأن الاستثناء تام موجب، وخُرِّج على أنَّ الكلام منفي، وقيل: إنَّ، إلا هنا حرف بمعنى لكن، التي للاستدراك.

المصادر: ديوان الأخطل (ص: ١١٤)، شرح التصريح (٣٤٩/١)، شرح شواهد المغني (٦٧٠/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص: ٣٨٠)، والمقاصد النحوية (١٠٣/٣)، أوضح المسالك (٢٥٥/٢)، شرح الأشموني (٢٢٨/١)، مغني اللبيب (٢٧٦/١).

قوله: «**وتقدم عليه نفي**» سواء كان ملفوظًا به كما مثل أم معنويا كما في قوله تعالى: ﴿**وَيَأْبَى اللَّهُ إِلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ**﴾[1] فإن معناه لا يريد الله إلا إتمام نوره.

وقوله: «**وشبهه**» تقدم أنه النهي والاستفهام وإنما شرط فيه النفي أو شبهه؛ لأنه لا يفيد بدونه غالبا؛ فلو فرضنا أنه أفاد بدونه مثل قرأت إلا يوم الخميس لم يحتج إليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا.

قوله: «**ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغًا؛ لأن ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها**» أي: لم يعمل في المستثنى منه بل تسلط على ما بعد إلا وحيئذ تكون إلا من حيث اللفظ وجودها كعدمها؛ لأنك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقامه فيعرب بإعرابه.

وأما من حيث المعنى فلها تأثيث فالمفرغ في الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء به مجازية.

قوله: «**تشبيهًا**» أي: حالة كونه مشبهًا لها بقبل وبعد أي في الإبهام إذا حذف المضاف إليه، ونرى معناه، ولا من قوله لا غير نافية بمعنى ليس والمضاف إليه لفظ غير محذوف هو وخبر لا والتقدير غير الجر جائزًا فتقول في إعرابه لا نافية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير اسمها مبني على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والأصل لاغير الجر جائزًا.

وقال بعضهم: أن لا لنفي الجنس وغير مبني على الضم لما تقدم في محل نصب. اسم لا وخبرها المحذوف مرفوع كما هو الغالب إذا علم.

قال ابن هشام في «**شرح الشذور**» ما معناه ولا يحذف ما تضاف إليه غير وتبنى هي على الضم إلا بعد ليس خاصة.

وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: لاغير فلم تتكلم به العرب اهـ وعدّ في المغني لا غير لحنا وجوزه ابن مالك.

قوله: «**لكن على الحال**» أي: لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء فنقول: ما قام القوم غير زيد وما قام القوم غير حمار بالنصب على ما تقدم.

قوله: «**المنفي**» نحو: ما قام القوم غير زيد بالرفع راجحًا على البدل وبالنصب على الحال مرجوحًا.

---

(١) سورة التوبة آية: (٣٢).

قوله: «**في الناقص المنفي**» نحو: ما قام غير زيد وما رأيت غير عمرو، وما مررت بغير بكر وقس عليها سوى بسائر لغاتها.

قوله: «**وفاعله مستتر فيه وجوبًا**» وهو عائد على البعض المفهوم من كلامه السابق كالقوم في المثال والتقدير عدا بعضهم عمرا.

قوله: «**وعدا عمرو بالجر... إلخ**» جواز الوجهين مختص بحال تجرد خلا وعدا عن ما المصدرية كما يرشد إلى ذلك تمثيل المصنف وهو الذي عليه الجمهور.

أما إذا دخلت عليهما ما تعين النصب؛ لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر وإنما توصل بالجمل فتتعين عدا وخلا حينئذ للفعلية، وأجاز الجر بهما بعضهم في حالة الاقتران لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية وهو إن قاله بقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو: عما قليل.

وإن قاله بالسماع فشاذ بحيث لا يحتج به.

وأما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجرد عن ما لأنها لا تدخل عليها إلا شذوذًا كقوله:

فَأَمَّا النَّاسُ مَا حَاشَا قُرَيْشًا ... فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فعَالا[1]

وبقي على المصنف من أدوات الاستثناء «ليس» ولا «يكون» وهما الرافعان الاسم الناصبان الخبر؛ فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرًا، ولعلم حكمهما مما تقدم في النواسخ، لم يذكرهما، ولا يقع الاستثناء المنقطع بعدهما، ولا بعد خلا، وعدا، وحاشا بخلاف إلا وغير وسوى بلغاتها؛ فإنه يقع بعدها.

---

(١) البحر: الوافر.

الشاهد فيه:

قوله: «ما حاشا قريشا» حيث أدخل «ما» المصدرية على حاشا، وهو قليل.

روى صدر البيت هكذا:

رأيتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيشًا

المصادر: خزانة الأدب (٣/٣٨٧)، الدرر اللوامع (٣/١٨٠)، شرح التصريح (١/٣٦٥)، شرح شواهد المغني (١/٣٦٨)، المقاصد النحوية (٣/١٣٦)، وبلا نسبة في الجنى الداني ص (٥٦٥)، شرح الأشموني (١/٢٣٩)، شرح ابن عقيل (ص: ٣٢١)، مغني اللبيب (١/١٢١)، وهمع الهوامع (١/٢٣٣).

باب لا النافية للجنس[1]

أي: النافية لحكمه لا له؛ فكلامهم على حذف مضاف.

فإذا قلت لا رجل في الدار[2] دلت لا على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفى، وإنما ينفى المعنى، والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس؛ فإنها نافية للوحدة نحو: لا رجل قائما فيصح أن تقول معها بل رجلان أو رجال بخلاف الأولى؛ فلا تقول معها ذلك، وإنما تقول: بل امرأة، وقد تكون هذه الخارجية نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعيين لها بالقصد والقرائن، وخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ**﴾[3] بدليل الآية الأخرى ﴿**مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ**﴾[4]، وخرج بقوله للجنس العاطفة.

قوله: «**فاصل**» ظرفا كان أو غيره.

قوله: «**فتنصب النكرة لفظًا**» أي: بلا تنوين للإضافة.

وقوله: «مضافة لمثلها» وكذا إلى معرفة حيث لاتتعرّف بالإضافة نحو: لا مثل زيد حاضر، وإنما اشترط ذلك؛ لأن إنما تعمل في النكرات أسماء وخبرًا، ولم يذكر المصنف والشارح حكم النكرة الشبيهة بالمضاف وإنما ذكر حكم المضاف والمفرد.

وحكمها أنها تنصب لفظا مع التنوين لعدم الإضافة وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناه إما مرفوع به نحو: لا قبيحًا فعله محمود أو منصوب نحو: لا طالعا جبلا حاضر[5]، أومعطوف عليه نحو: لا ثلاثة وثلاثين هنا، أو مخفوض بخافض متعلق به نحو: لا خيرا من زيد عندنا.

قوله: «**مفردة عن الإضافة وشبهها**» أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا، ولا شبيهًا به وذكر أنه ينصب محلا بلا أي ويبنى لفظا على ما ينصب به لو كان

---

(١) عن «لا» انظر المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٢/٢٧٤)، المقتضب للمبرد (٤/٣٥٧)، مغني اللبيب (١/١٩٤)، المقتصد للجرجاني (١/٧٩٩)، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/٢٦٩)، علل النحو للوراق ص (٥٥٢)، بتحقيقي، شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للفاكهي (١٩١) بتحقيقي.

(٢) علل النحو للوراق (ص:٥٥٢) بتحقيقي.

(٣) سورة الأعراف آية: (١٢).

(٤) سورة ص: آية: (٧٥).

(٥) انظر في: شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية ص:١٩٢، شرح قطر الندى ص: ٢٨٠.

معربًا.

فإذا كان مفردًا أي غير المثنى والجمع والسالم، أو كان جمع تكسير بني على الفتح نحو: لا رجل ولا رجال في الدار، وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا بني على الياء نحو: لا رجلين ولا مسلمين عندي[1]، وإن كان جمع مؤنث لما بني على الكسر نظرا إلى أنه ينصب به لو كان معربا أو على الفتح للخفة، وروى بهما لذات من قوله:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فِيهِ فَلَذٌّ ولاَ لَذاتِ للشيبِ[2]

قوله: «**منسوب لفظًا**» أي: فتحته فتحة إعراب.

قوله: «**من غير تنوين**» أي: للتخفيف.

قوله: «**فإن لم تباشرها**» أي: النكرة بأن.فصلت من النكرة الموجودة معها، أو لم تكن هناك نكرة بل معرفة عملا بقولهم السالبة تصدق بنفي الموضوع.

ولذا قال الشارح: بأن فصل... إلخ؛ فقوله: أو دخلت لا على معرفة أحد قسمي عدم المباشرة فهو داخل في كلام المتن كذا في الحاشية أي فيكون هذا مشتملا على محترز قوله سابقا النكرات وقوله: «**إذا باشرت**».

قوله: «**جاز إعمالها وإلغاؤها**» فعدم التكرار موجب للعمل عمل إن والتكرار مجوز له

---

(١) الكتاب لسيبويه (٥٨/١)، هذا باب: ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، (٢٩٦/٢)، هذا باب: ما لا تغير فيه لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا، علل النحو للوراق ص: (٥٥٥) بتحقيقي، الجنى الداني (ص: ٣٠١).

(٢) البحر: البسيط.

قائله: سلامة بن جندل السعدي.

اللغة: «مجد عواقبه» المراد بهذه العبارة أن نهايته محمودة عند «الشيب» جمع أشيب، مثل بيض في جمع أبيض.

الشاهد فيه: قوله: «لا لذات» فإن قوله: «لذات» جمع مؤنث سالم، وقد وقع اسما للا النافية للجنس كما هو ظاهر. وقد وردت فيه روايتان: الأولى: بفتحة، والثانية: بكسرة. فيدل مجموع هاتين الروايتين على أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للا جاز فيه أمران:

١- البناء على الفتح.

٢- والبناء على الكسر نيابة عن الفتح كما هو الحال حين يكون معربًا منصوبًا.

المصادر: شرح شذور الذهب ص:١٢٠، رقم (٣٠)، ابن عقيل رقم (١١٠)، أوضح المسالك رقم (١٥٦)، خزانة الأدب (٣٢٦/٢)، التصريح (٣٢٨/١)، الهمع (١٤٦/١)، الدرر اللوامع (١٢٦/١)، الأشموني (٨/٢)، ديوان سلامة (٧).

وللإهمال.

قوله: «**خمسة أوجه... إلخ**» حاصلها مع توجيهها أن تفتح الأول وترفع الثاني بالعطف على محل لا مع الأول؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفي، أو تنصبه أي الثاني بالعطف على محل الاسم الأول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف أو تفتحه أي الثاني كالأول على الإعمال أو ترفعهما اسم لا الأولى بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه أو ترفع الأول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثاني وتكون لا الثانية عاملة، ولا يجوز نصب الثاني حينئذ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا وهو حينئذ منتف ففتح الأول معه ثلاثة في الثاني ورفعه معه اثنان فيه فتأمل.

باب: المنادى

قوله: «**بفتح الدال**» احترازًا من المنادي بكسرها وهو طالب الإقبال، ومعلوم أن المنادى من أقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبا.

معنى المنادى

أولاً: لغة:

وهو لغة: المطلوب إقباله مطلقا.

ثانيًا: اصطلاحًا:

واصطلاحًا: ما ذكره الشارح.

قوله: «**المطلوب... إلخ**» هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه، وأما تعريفه باعتبار لفظه؛ فهو الاسم الذي يدخل عليه يا أو إحدى أخواتها ففي التعريف مسامحة؛ لأن النحوي إنما يبحث عن الألفاظ اهـ من عبد المعطي ودفع المحشي ذلك بأن كلام الشارح على حذف مضاف أي: اسم مطلوب إقباله أي: توجهه إلى الطالب بقبالة الوجه والمراد: المطلوب إجابته: أي حقيقة كالعقلاء أو حكمًا: كالمنـزل منـزلتهم نحو: ﴿**وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي**﴾[1].

قوله: «**أو إحدى أخواتها**» أي: نظائرها في العمل ففي كلامه تشبيه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب ثم أطلق اسم المشبه به وهو الأخوات على المشبه، وهو النظائر فهي استعارة مصرحة، ونظائر: «**يا**» سبعة: الهمزة نحو: أزيد أقبل مقصورة، وممدودة، وأي كذلك؛ فهذه أربعة، والخامس أيا، والسادس: هيا، والسابع وا.

ولكن سيبويه والجمهور على اختصاصها بالندبة والهمزة للمنادى القريب، وأي للمتوسط ويا وكذا أيا للبعيد، أو ما في حكمه كالساهي والنائم.

قوله: «**والمراد بالمفرد هنا... إلخ**» كان الأنسب ذكر ذلك هناك والإحالة عليه هنا كما هو العادة من الإحالة على الأول اهـ من عبد المعطي.

قوله: «**المقصودة**» أي: التي قصدها الطالب بالذات.

قوله: «**دون غيرها**» من النكرات والفرق بين المقصود وغيرها أنك إذا رأيت جماعة لم تدر ما أسماؤهم وأردت واحدا بعينه قلت: يا رجل؛ فإن أجابك غيره لم يحصل القصد

(١) سورة هود آية: (٤٤).

والقصد: هو الذي يعرف ويوجب الضم.

قوله: «**غير المقصود بالذات**» أشار الشارح -رحمه الله- لدفع ما يقال: إن المنادى مقصود على كل حال؛ فكيف يتأتى عدم القصد؛ فأشار إلى أن النكرة لم يقصد بها إلا فرد مما شملته، وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولابد.

قوله: «**وهو ما اتصل به... إلخ**» أي: اسم اتصل به شيء أي لفظ من تمام معناه أي: لفظ به تمام معناه، وتفسير شيء بلفظ أولى مما قيل: إن المراد بقوله: شيء المعنى؛ لأن الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنى، وإنما هو للألفاظ ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة أوجه.

أحدها: كونه تعلق به شيء من تمام معناه كما أن المضاف إليه من تمام المضاف.

الثاني: أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده.

الثالث: طول الكلام بما بعد كل واحد منهما.

قوله: «**فأما المفرد العلم**» أي: الذي لم يكن موصوفا بابن مضاف إلى علم؛ فإن كان كذلك نحو: يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم على الأصل، والفتح إتباعا لنون ابن فإنها مفتوحة لا غير لكونه مضافا.

قوله: «**فيبنيان**» أي: ومحلهما نصب.

وقوله: «**على الضم**» أي: لفظًا كما مثل أو تقديرًا كضم سيبويه في قولك يا سيبويه؛ فيجوز في تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للمحل؛ فتقول يا سيبويه العالم أو العالم، ولا يجوز الجر،وكضم الفتى والداعي، وهذا تأبط شرا، والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكما فيشمل نائبه، وهو ألف المثنى كيا حسنان، وواو الجماعة كيا زيدون فساوت عبارته حيئنذ عبارة بعضهم من قوله المنادى المعرف مبني على مايرفع به لكن هذه العبارة أصرح في المقصود، وإنما بني المنادى المعرف لمشابهته كاف الخطاب في نحو: أدعوك من حيث الإفراد، والتعريف والخطاب، ووقوعه موقعه وكاف الخطاب مبنية لشبهها بكاف ذلك المجمع على حرفيتها ومشابه المشابه مشابه؛ فيكون مبنيا أيضا، وبني على حركة للإعلام بأن بناءه غير أصلي؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب، وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى في الأسماء الإعراب، وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض لغاته إذ لو بني على الكسر؛ لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو بني على الفتح؛ لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء

بالفتحة منها.

قوله: «**في حالة الاختيار**» أما في الاضطرار فينون وللشاعر حينئذ وجهان:

الأول: الضم مع التنوين تشبيها بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر إلى تنوينه.

والثاني: النصب تشبيهًا بالمضاف لطوله بالتنوين، وكلا الوجهين مسموع من العرب والضم مختار الخليل وسيبويه وعليه قوله:

سَـــلامُ اللهِ يَـــا مَطَـــرٌ عَلَـــيْهَا وَلَــيْسَ عَلَــيْكَ يَــا مَطَرُ السَّلامُ[1]

والنصب مختار أبي عمرو وطائفة وعليه قوله[2]:

---

(١) البحر: الوافر.

الإعراب: «سلام» مبتدأ، وهو مضاف، و «الله» مضاف إليه. «يا» حرف نداء. «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، ونون لأجل الضرورة، وجملة النداء لا محل لها؛ لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، و «ليس» الواو حرف عطف، ليس: فعل ماض ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر.

«عليك» جار ومجرور، متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم.

«يا» حرف نداء. «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، والجملة لا محل لها من الإعراب –جملة اعتراضية أيضا.

«السلام» اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه:

قوله: «يا مطر» الأوّل، حيث نون المنادى المفرد العلم، وهو مطر، وأبقاه على الضم، حين اضطر لإقامة الوزن، [شرح شذور الذهب (ص:١٥٣)].

انظر: شرح ابن عقيل على الألفية رقم (٣٠٢)، أوضح المسالك رقم (٤٣٦).

(٢) البحر: الخفيف.

نسبه في لسان العرب تبعا للصحاح الذي صنفه الجوهري إلى مهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة. وقال صاحب التكملة: أنه ليس للمهلهل، وإنما هو لأخيه عدي يواسيه.

الإعراب: «ضربت» ضرب فعل ماض، والتاء علامة للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على ظبية المذكورة في البيت السابق عليه، والمراد بها المرأة: «صدرها» صدر: مفعول به، وصدر مضاف، وضمير المؤنثة مضاف إليه «إلي» جار ومجرور متعلق يضرب، و «قالت» الواو عاطفة، قال:فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي.

«يا» حرف نداء. «عديا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة.

«لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق.

=

ضَـــربَتْ صَـــدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَـــتْ   يَـــا عَـــدِيًّا لَقَـــد وَقَـــتْكَ الأَوَاقِـــي

قوله: «لمعين» في موضع نصب على الحال أي حال كونه لمعين من أفراد النكرة إذ لو كان لغير معين صار نكرة غير مقصودة.

قوله: «موصوفة» أي: بمفرد أو جار ومجرور أو ظرف أو جملة.

قوله: «تؤثر» بالواو الساكنة أي: تقدم نصبها علىضمها، وهذا على مذهب الكسائي؛ فإنه يجوز الأمرين لكن النصب عنده أرجح، وأما على مذهب الجمهور؛ فالنصب متعين لاغير.

قوله: «يا رجلا كريما» تقدم أن النكرة المقصودة معرفة ففي هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة.

ويجاب بأنها في هذه الحالة صارت غير معرفة نظرًا إلى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وإن كانت معرفة بالقصد إذ العلة اللفظية أقوى من المعنوية.

قوله: «يا عظيما يرجى... إلخ» مبني على أن جملة يرجى... إلخ ضمة أما لو جعلناها حالا من الضمير المستتر في عظيم وجب نصبه؛ لأنه حينئذ من الشبيه بالمضاف.

قوله: «منصوبة» أي: لفظًا وإلا فالمنادى المعرف منصوب أيضًا لكن محلا، وإنما نصبت هذه الثلاث لفظًا لأنها ليس فيها علة تقتضي البناء، أما المضاف؛ فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد؛ لأنها كلمة وهو كلمتان.

وأما الشبيه به: فلكونه مشابهًا للمنادى المضاف فيما مر.

وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف، ويشترط في المضاف أن لا يكون مضافًا لضمير المخاطب؛ فلا يقال: يا غلامك لاستلزامه اجتماع

=

«**وقتك**» وقى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «**الأواقي**» فاعل وقى، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

الشاهد فيه: قوله: «يا عديا» فإن عديا هذا علم مفرد، وكان من حقه أن يبنى على الضم، لأن المنادى إذا كان علما مفردًا يبنى على الضم، ولكنه اضطر إلى تنوينه فعدل عن ضمه إلى نصبه، فشابه به النكرة غير المقصودة.

انظر: [شرح شذور الذهب ص ١٥٢ رقم (٥٢)، وابن عقيل رقم (٣٠٤)، والمنصف (٢١٨/١)، شرح المفصل لابن يعيش (٨/١٠)، الأمالي لابن الشجري (٩/٢)، المقتضب (٢١٤/٤).

النقيضين؛ لأن الغلام مخاطب من حيث أنه منادى وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما.

قوله: «**فيمن سميته**» في موضع نصب على الحال أي: حالة كونه فيمن سميته من الرجال بذلك أي: بالمعطوف والمعطوف عليه معًا.

أما النصب الأول فلأنه شبيه بالمضاف من حيث أن الثاني من تمام الأول.

وأما نصب الثاني فبالعطف على الأول، ولا يجوز إدخال يا عليه؛ لأنه الجزء الثاني من العلم، وخرج بقوله فيمن سميته ما إذا ناديت جماعة عددهم ذلك ففيه تفصيل؛ فإن كانت غير معينة نصبتها أيضا، وإن كانت معينة ضممت الأول، وعرفت الثاني بأل، ونصبته فتقول يا ثلاثة والثلاثين، أو رفعته؛ فتقول يا ثلاثة والثلاثون؛ فإن أعددت معه يتعين ضمه وتجريده من أل.

باب المفعول من أجله

قوله: «**ويسمى... إلخ**» يعني: له ثلاثة أسماء، ومعناها واحد أي: ما فعل لأجله فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة؛ فقال: هو المصدر القلبي المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل، ولو تقديرا فخرج غير المصدر؛ فلا يجوز: جئتك السمن والعسل بالنصب؛ لأنه اسم عين لا مصدر، وخرج غير القلبي؛ فلا يجوز جئتك قراءة للعلم؛ لأن القراءة من أفعال اللسان، ولا قتلا للتكاثر؛ لأن القتل من أفعال اليد، وخرج بالمعلل لحدث بقية المفاعيل إذ لا تعليل فيها وخرج بقوله: شاركه في الزمان ما لم يشاركه فيه؛ فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غدا؛ لأن التأهب زمنه غير زمن السفر، وخرج بقوله، والفاعل: ما لم يشاركه فيه؛ فلا يجوز: جئتك محبتك إياي؛ لأن فاعل المجيء المتكلم، وفاعل المحبة المخاطب، وقولنا: ولو تقديرا لإدخال خوفا من قوله تعالى: ﴿**يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا**﴾ فإنه في تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع المثال الذي مثل به، وهي شروط لجواز النصب لا لوجوبه قال ابن مالك: وليس يمتنع مع الشروط... إلخ.

قوله: «**وهو الاسم**» ولو تأويلا: نحو جئتك أن أبتغي معروفك.

قوله: «**المصدر**» خرج اسم الذات؛ فإنه لا يكون علة كما تقدم كجئتك السمن والعسل.

قوله: «**المنصوب**» أي: جوازا كما تقدم، وناصبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين، وهو الراجح.

قوله: «**الذي يذكر علة... إلخ**» هذا شامل لما كان غرضا مقصودًا كإجلالا وابتغاء في مثاليه، ولما كان غير غرض نحو: قعدت عن الحرب جبناً إذ لا يكون الجبن غرضا لأحد لكونه رذيلة فمثاله ولا يخصصانه بالأول كما هو شأن المثال.

باب المفعول معه

تعريف المفعول معه:

قوله: «**هو الاسم**» أي: الصريح؛ لأن المفعول معه لا يكون إلا اسما صريحًا والاسم يشمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصحيحًا وتكسيرًا، وخرج به الفعل نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن»[1] والجملة نحو: سرت والشمس طالعة برفعهما؛ فإن الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما إلا أنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على الفعل وفي الثاني على جملة.

قوله: «**المنصوب**» أي بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافا للجرجاني في دعواه أن الناصب له الواو إذ لو كان الأمر كما ادعى لصح اتصال الضمير بها؛ فكأن يقال: جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: إنك ولك وذلك ممنوع باتفاق قال في «الخلاصة»[2]:

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ لا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأَحَقْ[3]

---

(١) الكتاب لسيبويه(٤٢/٣)، هذا باب الواو، علل النحو للوراق ص٥٨٧ بتحقيق، المقتضب للمبرد (٢٥/٢) هذا باب الواو. الفصل الخمسون (ص: ٢٠٦)، الفصل الثالث في الحروف الناصبة للأفعال المضارعة.

(٢) الألفية في النحو والصرف (ص: ٣١).

طبعة شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م).

(٣) صلة قوله:

يُنْصَبُ تالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ... في نحوِ سيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعهْ

قال المكودي في شرحه على الألفية (ص: ٧٩): يعني أن حكم المفعول معه النصب، وهو الاسم التالي لواو المصاحبة، نحو: سيري والطريق أي مع الطريق، وتالي الواو مفعول لم يسم فاعله، ومفعولا حالا منه، ومسرعة حال من الياء في سيري، ثم قال البيت الذي ذكره الشيخ محمد نجا رحمه الله.

وقال المكودي شارحًا له: لما ذكر في البيت الذي قبله أن المفعول معه ينصب بين في هذا البيت الناصب له، وفهم من قوله بما من الفعل وشبهه أنه لا يعمل فيه الحاصل المعنوي كاسم الإشارة، وهو مذهب سيبويه، والجمهور. والمراد بنسبة الفعل اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، فمثال الفعل استوى الماء والخشبة، ومثال شبهه: آستوى الماء والخشبة، وأعجبني استواء الماء والخشبة، وفهم من قوله: سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وقوله: لا بالواو إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن الناصب للمفعول معه الواو، وردَّ بأنها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها في نحو قول الشاعر:

تكون وإياها بها مثلا بعدي

=

وخرج بهذا القيد: المرفوع، والمجرور، كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه، وهو الفضلة نحو: اشتراك زيد وعمرو؛ لأن الثاني عمدة إذ الاشتراك لا يقع إلا من اثنين؛ فأكثر.

قوله: «**بعد واو المعية**»(١) أي: التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم نحو: سيري والطريق مسرعة فإن الواو في والطريق لا تسير تأمل وقس اهـ من المحشي.

أقول قوله: بلا تشريك في الحكم أخذه من خصوص المثال أعني سيري والطريق.. إلخ، ويلزم عليه فساد مثاله المصنف الأول، وهو قوله: جاء الأمير والجيش؛ فإن فيه مشاركة في الحكم كأمثلة كثيرة مثلوا بها، وينافيه قول الشارح، ونبه بهذين المثالين...إلخ؛ فإنّ تجويز العطف الذي ذكره يقتضي المشاركة في الحكم والحامل له على ذلك خروج نحو: اشترك زيد وعمرو بهذا القيد، وقد علمت مما تقدم أنه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة الأشموني، وصرح به أيضا محشي هذا الكتاب عبد المعطي وأخرجنا ما ذكر به، و لم يذكر هذا القيد في مع؛ فتأمل بإنصاف وخرج بهذا القيد أعني بعد واو المعية الاسم الواقع بعد مع كجئت مع زيد.

قوله: «**لبيان من فعل معه الفعل**»(٢) أي: لبيان الذات التي فعل الفعل بمصاحبتها؛

=

وذا مبتدأ والنصب نعت له وخبره بماء وما موصولة وصلتها سبق، ومن الفعل متعلق بسبق ولاعاطفة، وما بعدها معطوف على بماء، والأحق أفعل تفضيل، والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه بالواو في القول المختار.

البحر: الطويل.

قائله: أبو ذئيب.

المصادر: العيني (١/٢٩٥)، التصريح (١/١٠٥)، الهمع (١/٦٣)، الدرر اللوامع (١/٤٠، ١٨٩)، شرح أشعار الهذليين (١/١٥٩).

(١) عرف سيبويه المفعول معه فقال: «هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه، ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها» وإنما أردت: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها [الكتاب: (١/٢٩٧)]. وانظر: شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية ص (٢٣٢) الفاكهي بتحقيقي.

(٢) انظر: أيضا في تعريف المفعول معه المصادر الآتية.

الأصول للسراج (١/٢٠٩)، الإيضاح شرح المفصل (١/٣٢٣)، التسهيل (٩٩)، شرح الألفية لابن الناظم (١/

=

فالمفعول معه اصطلاحًا هو اسم تلك الذات.

قوله: «**الفعل**» أي: اللغوي وهو الحدث وكان الأولى أن يزيد في التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل، وحروفه كأنا سائر والنيل؛ فخرج ما لم يسبق بجملة نحو: كل رجل وضيعته؛ فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمري[1] وبقولنا: أو اسمية.. إلخ نحو: هذا لك وأباك بالموحدة، فلا يتكلم به خلافا لأبي علي.

قوله: «**قد يجوز عطفه على ما قبله... إلخ**» اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات؛ لأنه على قسمين: إما أن يصلح لكونه مفعولا معه أو لا فأما الأول؛ فله ثلاثة أحوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية ووجوب النصب؛ فالأول نحو: جاء الأميرُ والجيش بنصب الجيش على أنه مفعول معه وبرفعه عطفا على الأمير، وهو أرجح؛ لأنه الأصل وقد أمكن بلاضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة[2]:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّْ[3]

=

١٧)، شرح القافية لابن الحاجب (٤٩٧/٢)، المقرب (١٧٥)، شرح التصريح على التوضيح (٣٤١/١).

(١) أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. قال عنه الفيروزأبادي في كتابه اللغة في تاريخ أئمة اللغة ص: (١١٢٩، له كتاب «التبصرة» في النحو، أحسن فيه التعليل على قول البصريين، وقال القفطي في إنباه الرواة (١٢٣/٢): «قدم مصر، وحفظ عنه شيء من اللغة وغيرها، وكان فهما عاقلا، وصنف كتابا في النحو سماه التبصرة، وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين» وجاء في التبصرة والتذكرة له (٢٥٧/١)، تحقيق د/فتحي أحمد مصطفى علاء الدين طبع دار الفكر دمشق طبعة أولى سنة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، وتقول: كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته... ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر المبتدأ محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان. اهـ.

(٢) الألفية في النحو والصرف (ص:٣١).

عجز البيت هو:

.... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وشرحه المكودي في شرح الألفية (ص:٨٠) فقال:

يعني أن النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو: قمت وزيدًا لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد، ولا وصل ضعيف.

فلو قلت: قمت أنا وزيد كان العطف أحق لعدم الضعف والنصب مختار مبتدأ، وخبر لدى متعلق بمختار، وضعف مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق.

(٣) قال المكودي في شرح هذا الشطر من الألفية:

=

والثاني: نحو: قمت وزيدا بالنصب على أنه مفعول معه وبالرفع عطفًا على التاء وهو ضعيف؛ لأن العطف على ضمير الرفع متصل بلا فاصل ضعيف، قال في الخلاصة[١]:

وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَىَ ضَعْفِ النَّسَقْ[٢]

والثالث: نحو: اسْتَوَى الماءُ وَالْخَشَبَةَ[٣] بنصب الخشبة لا غير، ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لأنه يقتضي حينئذ أن الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع أنه لم يقع إلا من الماء.

وأما القسم الثاني: من قسمي الاسم الواقع بعد الواو وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولا فهو قسمان:

ما يتعين فيه العطف نحو: اشترك زيد وعمرو، وكل رجل وضيعته، وجاء زيد وعمرو وقبله أو بعده وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[٤]

=

يعني إذا أمكن العطف بلا ضعف كان راجحًا على النصب على المعية نحو: قام زيد وعمرو.
ويجوز النصب، وإنما رجح العطف، لأنه لا ضعف فيه، والعطف مبتدأ وخبره أحق، وإن يمكن شرط.
والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، لأن الخبر متقدم في التقدير (شرح المكودي على الألفية ص(٨٠)).

(١) الألفية في النحو والصرف ص: ٣١.

(٢) هذا عجز بيت صدره:

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقُّ

شرح هذا الشطر المكودي في شرحه على الألفية (ص:٨٠) فقال:
القسم الثاني: يعني أن النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو: قمت وزيدًا، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد، ولا فصل ضعيف. فلو قلت: قمت أنا وزيد كان العطف أحق لعدم الضعف، والنصب مختار مبتدأ، وخبر ولدى متعلق بمختار، وضعف مضاف لمحذوف تقديره: لدى ضعف عطف النسق.

(٣) مثال لما لا يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، لأن معناه: ارتفع الماء مع الخشبة. قال الرضي: «قيل لا يجوز العطف في: «استوى الماء والخشبة» أيضًا: لأن استوى ههنا ليس بمعنى استقام» ولا بمعنى ارتفع. والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو. انظر: شرح الكافية للرضي (٢/٤٠)، شرح الفواكه الجنية على المتممة الآجرومية للفاكهي (ص:٢٣٢، ٢٣٣)، الفوائد الضيائية (١/٣٧٨) الإيضاح لأبي علي الفارسي (١٩٥).

(٤) عجزه:

حتَّى غَدَتْ هَمَّالةً عَيْناهَا

=

وقوله:

إِذَا مَـــا الْغَائِبضـــاتِ بَـــرَزْنَ يَـــوْمًا وَزَجَّجْـــنَ الْحَـــواجِبَ وَالْعُـــيُونا[1]

فالعطف فيهما ممتنع لانتفاء المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب على عطف المعية لانتفاء المصاحبة في المثال الأول وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني فيؤول العامل فيهما بعامل يصح انصبابه على ما بعده فيؤول علفتها بأنلتها وزججن بزين كما ذهب إليه الجرمي وبعضهم أو يضمر عامل ملائم لما بعد الواو نصب له فيقدر في: عَلَفْتُهَا تِبْنًا

=

البحر: الرجز.

قائله: ذو الرمة.

اللغة: «علفتها» تقول: عطفت الدابة- من باب ضرب- وأعلفتها بالهمزة إذا أطعمتها.

«تبنا» هو بكسر التاء المثناة، وسكون الياء الموحدة -قصب الزرع بعد أن يجف.

«همالة» صيغة مبالغة من قولهم: هملت عين فلان، إذا أرسلت دمعها إرسالا.

الشاهد فيه: قوله: «وماءً» فإنه لا يمكن عطف على على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معنى هذا العامل على حاله.

المصادر: أوضح المسالك رقم (٢٥٨)، الأشموني رقم (٤٤١) (٢/١٤٠)، ابن عقيل رقم (١٦٥)، شرح شذور الذهب ص (٢٩٩) رقم (١١٥)، المقتضب (٤/٢٢٣)، الخصائص (٢/٤٣١)، أمالي ابن الشجري (٢/٣٢١)، الإنصاف (٦١٣)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/٨)، خزانة الأدب (١/٤٩٩)، التصريح (١/٢٤٦)، الهمع (٢/١٣٠)، الدرر اللوامع (٢/١٦٩).

(١) البحر: الوافر.

قائله: الراعي النميري.

اللغة: «الغانيات» جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة، ويقال: هي التي استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الرجال، ويقال: هي التي استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال. «برزن» ظهرن «زججن» رققن ودققن.

الشاهد فيه: قوله: «والعيونا» فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف مفرد على مفرد، لانتفاء اشتراك المعطوف، وهو العيون، مع المعطوف عليه، وهو الحواجب في العامل،وهو زججن، لأن التزجيج الذي هو التدقيق والترقيق يكون للحواجب دون العيون.

المصادر: تأويل مشكل القرآن (١٦٥)، الخصائص (٢/٤٣٢)، الإنصاف (٢/٦١٠)، العيني (٣/٩١، ٤/١٩٣)، شرح التصريح (١/٣٤٦)، همع الهوامع (١/١٢٢، ٢/١٣٠)، الدرر اللوامع (١/١٩١، ٢/١٦٩) الأشموني (٢/١٤٠)، حاشية يس (١/٤٣٢).

وَمَاءً بَارِدًا» وأسقيتها ماء باردا، وفي البيت: وَكَحَّلْنَ العُيونَا» إلى هذا ذهب الفراء[1] والفارسي ومن تبعهما.

قوله: «**وقد لا يجوز كالخشبة**» لأن المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء، وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لا بمعنى تساوى والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة؛ فالمراد أن الماء صاحب الخشبة وقت حصول الارتفاع منه.

---

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلمي الفراء قال عنه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: لولا الفراء لما كانت عربية، لأنه خلصها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية، لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم، وقراءحهم فتذهب».

انظر ترجمته: إنباه الرواة(١٧٠١/٤)، تاريخ بغداد (١٤٩/١٤- ١٥٥)، شذرات الذهب (١٩/٢)، النجوم الزاهرة (١٨٠/٨)، البداية والنهاية (٢٦١/١٠)، معجم الأدباء (١٠/٢٠-١٤)،مراتب النحويين (٨٦-٨٨).

باب: مخفوضات الأسماء

من إضافة الصفة للموصوف أي الأسماء المخفوضات أو على معنى من أي المخفوضات من الأسماء.

قوله: «**لبيان الواقع**» لأنه لا يخفض إلا الأسماء.

قوله: «**المشهورة**» احترز بذلك عن غير المشهور وهي نوعان: المخفوض بالمجاورة كهذا جُحر ضبٍّ خَرِبٍ[١] روى بجر خرب لمجاورته لضب وهو في محل رفع صفة جحر، وعلى الرفع أكثر العرب، والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو: ليس زيد قائما، ولا قاعدا بالجر على توهم دخول الباء في قائما فجملة المجرورات خمسة والتحقيق أن هذين يرجعان إلى الجر بالمضاف، وإلى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام في «**شرح لمحة**»[٢] أبي حيان، وأن المجرور بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جر متبوعه من حرف نحو: مررت بزيد الفاضل أو مضاف نحو: جاء غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل أما فيه فهو على نية تكرار العامل نحو:مررت بزيد أخيك.

أقسام مخفوضات الأسماء:

قوله: «**على ثلاثة أقسام**» أي: مشتملة على ثلاثة... إلخ من اشتمال الكلي على جزئياته.

قوله: «**بالإضافة**» أي: بسببها أي: أن الإضافة سبب لجر المضاف إليه، ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملة لأن كون الشيء سببا أعم من كونه عاملا وحينئذ يكون جاريا على الصحيح، وهو أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة، ولا بالحرف المنوي.

---

(١) انظر: الكتاب (٤٣٧/١)، خزانة الأدب (٨٨/٥).

(٢) اللمحة البدرية.

تعريف الإضافة

أولا: لغة:

والإضافة لغة: الإسناد.

ثانيًا: اصطلاحًا:

واصطلاحًا: نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبدا فالاسمين احتراز من قام زيد، ولا ترد إضافة الجمل لأنها في تقدير الاسم وقولنا تقييدية احترازاً من زيد قائم وقولنا: تقتضي انجرار ثانيهما احتراز من زيد الخياط قائم.

وقولنا أبدا احتراز من بزيد الخياط؛ فإنه لا يلزم فيه الجر أبدا.

قوله: «**وهو ضعيف**» تقدم ما فيه من أن الصحيح أن الجر بما جر المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله في المتن.

قوله: «**وهو مراد المصنف**» أي: فيكون قوله، وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ما قبله.

قوله: «**وهي أم حروف الخفض**» أي: أصلها؛ لأنها تنفرد بجر الظروف التي لا تنصرف كقبل، وبعد، وعند، ولدن، ولذا قدمها المصنف في الذكر، ومن معانيها التبعيض لقوله تعالى: ﴿**حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾[١].

وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض ولذا قرئ: ﴿**بعض ما تحبون**﴾[٢] ومنها بيان الجنس كقوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ**﴾[٣]، وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول مع الضمير إن كان ما قبلها معرفة فتقول: الرجس الذي هو الأوثان؛ فإن كان نكرة فعلامتها أن يصح أن يخلفها الضمير فقط كقوله تعالى: ﴿**مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ**﴾[٤]، ومنها الابتداء كما أشار إليه الشارح بالمثال، وقد تقدم أول الكتاب.

---

(١) سورة آل عمران آية: (٩٢).

(٢) هذه قراءة عبد الله بن مسعود انظر في : شرح التصريح (٢/٨)، المغني (٢/١٤)، حاشية الخضري (١/٢٢٩)، الهمع (٤/٢١٣)، البحر المحيط (٢/٥٢٤)، الكشاف (١/٢٠٢)، التفسير الكبير للرازي (٢/٥٠١).

(٣) سورة الحج آية: (٣٠).

(٤) سورة الكهف (٣١)، سورة الحج آية: (٢٣)، وسورة فاطر آية: (٣٣).

قوله: «وإلى» ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[(١)].

ومنها التبيين، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل كقوله تعالى: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[(٢)] ونحو: «الظلم أبغض إلى الله» ونحو: ما أحب زيدا إليّ وأبغض عمرا إليّ.

ومنها الانتهاء كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب.

معاني عن:

وقوله: «وعن»

ومن معانيها البعدية كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[(٣)].

ومنها الاستعلاء كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾[(٤)].

ومنها المجاوزة كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم في أول الكتاب.

معاني على:

قوله: «وعلى»

ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى: ﴿عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾[(٥)].

ومنها التعليل كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[(٦)].

ومنها الاستعلاء كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب.

قوله: «وفي» ومن معانيها السببية كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ﴾[(٧)].

وفي الحديث: «دَخَلَتْ امْرأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ»[(٨)].

---

(١) سورة النساء: آية: (٢).

(٢) سورة يوسف آية: (٣٣).

(٣) سورة الانشقاق آية: (١٩).

(٤) سورة محمد آية: (٣٨).

(٥) سورة القصص آية: (١٥).

(٦) سورة البقرة آية: (١٨٥).

(٧) سورة الأنفال آية: (٦٨).

(٨) الحديث: متفق عليه.

أخرجه: البخاري ١٠- كتاب: الأذان. ٩٠- باب: حدثنا ابن مريم (٧٤٥). ومسلم (٤/٢٠٢٣)، =

وتسمى حينئذ التعليلية.
ومنها المصاحبة كقوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾[1].
ومنها الظرفية كما أشار إليه بالمثال، وقد تقدم أول الكتاب.
قوله: «ورب» قد تقدم أول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجعه.

معاني الباء:

قوله: «والباء» ومن معانيها البدل نحو: «ما يسرني بها حمر النعم»[2].
ومنها الظرفية كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[3].
ومنها التعدية كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب.

معاني الكاف:

قوله: «والكاف» ومن معانيها التعليل كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[4].
ومنها التشبيه كما أشار إليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب وهي لا تجر إلا الظاهر، وقلّ جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله[5]:

وأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقرَبَا[6]

=

٤٥- كتاب: البر والصلة والآداب، ٣٧- باب: تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي (١٣٥- ٢٦١٩)، (٤/٢١١٠)، ٤٩- كتاب: التوبة، ٤- باب: في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه (٢٦٦٩)، عن أبي هريرة. ابن ماجه (٢/١١، ١١٢) ٥- كتاب: إقامة الصلاة والسنة فيها، ١٥٢- باب: ما جاء في صلاة الكسوف (١٢٦٥). والنسائي: ١٦- كتاب: الكسوف، ٢١- باب: التشهد والتسليم (١٤٩٧)، وتحفة الأشراف رقم (١٥٧١٧)، وعبد الرازق في مصنفه رقم (٢٠٥٥١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٧/٣٢٦)، وابن عبد البر في تجريد التمهيد (٨٨٦).

(١) سورة الأعراف آية: (٣٨).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١/٢٩٣)، والطبري في تفسيره (٥/٣٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/١٩٧)، وانظر: مجمع الزوائد (٨/١٧٢)، كنز العمال (٨٩٩٩) (٤٦٤٥٧)، (٤٦٤٥٨)، تفسير ابن كثير (٢/٢٥٣٩، ابن أبي شيبة في مصنفه (٨/٣٥).

(٣) سورة آل عمران آية: (١٢٣).

(٤) سورة البقرة آية: (١٩١).

(٥) القائل هو: العجاج.

(٦) البحر: الرجز.

المعنى: أي دخلا في الكآبة، وهي الحزن، ثم وصف فيها حمار الوحش، وأنفه، أراد أن يرد الماء فرأى

=

وهو مختص بالضرورة، وأقل منها جرها ضمير الرفع نحو:
ما أنا كهو وضمير النصب نحو: ما أنا كإياك.
وشذ جرها ضمير المتكلم كقوله:

إذا الحرب شمرت لم تك كي

قوله: «**واللام**» ومن معانيها: الملك، وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة.
وقد تكون زائدة لمجرد التوكيد كقول الشاعر:

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكًا أجار لمسلم ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا من غيره كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[2].
وقوله: «**وما يخفض بحروف القسم... إلخ**» تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها.

=

الصياد فهرب بأنفه.
اللغة: «أم أوعال» قال البكري: على لفظ جمع وعل: هضبة في ديار بني تميم، ويقال لها ذات أوعال. وقال ياقوت في معجم البلدان هضبة معروفة قرب بُرقة أنقد، وهي أكمة بعينها.
«كها» الضمير للذنابات، قال ابن السيرافي في: ٢٩ أوعال مبتدأ، وكها يعني أنه مضى في عدوه ناحية من الذنابات، فكأنه نحاها عن طريقه، وهي عن شماله في الموضع الذي عدا فيه بالقرب من الموضع، وليست ببعيدة. وأم أوعال من الموضع الذي عدا فيه كالذنابات منه، أو أقرب إليه منها. انتهى.
وقال ابن يعيش وصدر الأفاضل: والمعنى نحى الذنابات عن طريقه جانب شمال قريبه منه، بأن مضى ناحية منها، ونحّى أم أوعال في جانب يمينه، مثل الذنابات في القرب منه أو أقرب منها إليه.
وقال العيني: «أم أوعال» مبتدأ، وخبره كها، وأقرب معطوف على الضمير المجرور. ويجوز نصب أم أوعال بالعطف على الذنابات، على معنى جعل أمّ أوعال كالذنابات، أو أقرب، فيكون أقرب حينئذ معطوفا على محل الجار والمجرور. هذا كلامه.
يريد أن موضع الجار والمجرور النصبُ على أنه مفعول ثان لجعل، وأقرب معطوفَ على المحل.
انظر: الكتاب لسيبويه (٢٩٢/١)، الأصول لابن السراج (١٢٦/٢)،شرح المفصل لابن يعيش (١٦/٨، ٤٢، ٤٤)، ملحقات ديوان العجاج ص: ٧٤، شرح شواهد الشافية (٣٤٥)، التصريح (٣/٢)، الأشموني (٢٠٨/٢)، ضرائر الشعر (٣٠/١)، خزانة الأدب (٣٠٢/١٠) رقم (٨٣٦).

(١) سورة يوسف آية: (٤٣).
(٢) سورة هود آية: (١٠٧)، سورة البروج آية: (١٦).

قوله: «وبواو رُبَّ» الصحيح أن الجار رُبَّ المقدرة لا الواو خلافا للمصنف تبعا للمبرد والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو؛ فتكون هي العاملة على الصحيح، كذلك تحذف بعد الفاء، وهي العاملة على الصحيح أيضا، وتحذف بعد بل، وهي العاملة عليه أيضا، وتحذف بدون الواو، والفاء، وبل، وقد مثل الشارح للأول، ومثال الثاني:

فَمِثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ[1]

ومثال الثالث:

بَلْ بَلَدٍ ذي صُعْدٍ وَآكام[2]

---

(١) عجزه:

فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِم مُحْوِلِ

اللغة: «طرقت» جئت ليلا.

«تمائم» جمع تميمة، وهي التعويذة التي توضع للصبي لتمنعه العين في زعمهم.

«محول» اسم فاعل من قولهم: أَحْوَلَ الصبي، إذا أتى على ولادته حول. أي عام.

الشاهد فيه: قوله: «فمثلك» حيث حذف حرف الجر، الذي هو رُبَّ وأبقى عمله بعد الفاء، وهذا إنما يتم على رواية جر «مثل» سواء أجعلت «مثل» مفعولا به تقدم على عامله -وهو الأرجح- أم جعلته مبتدأ خبره الجملة التي بعده مع ما في هذا الوجه من الضعف.

المصادر: شرح شذور الذهب ص:٣٩٠، رقم (١٦٢)، شرح ابن عقيل رقم(٢١٨)، أوضح المسالك رقم(٣١٣)، الأشموني رقم (٥٧٦).

(٢) قائله: رؤبة بن العجاج.

البحر: الرجز.

الشاهد فيه: على أنَّ رُبَّ المحذوفة بعد بل، تعمل الجرَّ في الشعر.

اللغة: «والبلد» القفر.

و«الصُّعُد» بضمتين جمع صعود بفتح أوله، وهو المرتفع من الأرض، خلاف الهبوط.

ورد بدلا من الأكام الأصباب بفتح الهمزة: جمع صبب بفتحتين، وهو ما انحدر من الأرض.

البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة ذكر في أولها أن امرأته لامته على كبره وعجزه، لكثرة أسفاره، ومدح نفسه بأشياء منها أنه لا يسفه على الناس، ولا يحقد عليهم.

وقوله: «بل بلد... إلخ» بل هنا للإضراب والانتقال، وهذا يشبه الاقتضاب، وهو انتقال من كلام إلى آخر من غير مناسبة، وليست بل هنا عاطفة.

المصادر: خزانة الأدب (١٠/٣٢)، رقم (٨٠٧)، المغني (١٣٨)، الأشموني (٢/٣٣٢)، أراجيز البكري (١٦١)، لسان العرب (صبب)، ديوان رؤبة (٦).

ومثال الرابع:

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ[١]

وحذفهما بعد الفاء كثير وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدونهن أقل.

قوله: «**نحو وليل**» أي من قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ   عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي[٢]

أي ورُبَّ ليل كموجِ البحر في كثافة ظلمته وأرْخَى سدوله صفة ليل أي ستوره وليبتلي أصله ليبتليني فحذف المفعول به، أي: لينظر ما عندي من الصبر أو الجزع.

قوله: «**وبمذ ومنذ**» هما لا يجران إلا الوقت، وأما قولهم: ما رأيته منذ أن الله خلقه، فتقديره: منذ أن الله خلقه أي منذ زمن خلق الله إياه، ولابد أن يكون معينا لا مبهما

---

(١) البحر: الرجز.

قائله: جميل بن معمر العذري.

عجزه:

كِدتُ أقضي الحياة من جَلَلِهْ

اللغة: «رسم دار» الرسم: ما كان لاصقا بالأرض من آثار الدار، كالرَّماد ونحوه.

و«العلل» ما شخص من آثارها كالوتد والأثافي، وإضافته إلى ضمير الرسم هنا الأثر أو بقيته لإضافة الطلل إلى ضميره إن لم تجعل الإضافة لأدنى ملابسة.

وجملة: «وقفت» في محل الصفة لرسم.

الشاهد فيه: على أن رسمًا مجرورٌ برب المحذوفة،وهو شاذٌ في الشعر.

المصادر: أمالي أبي علي القالي (٢٤٦/١)، خزانة الأدب (٢٠/١٠)، رقم (٨٠٥)، سمط اللآلئ (٥٥٧)، الخصائص (٢٨٥/١، ١٥/٣)، سر صناعة الإعراب (١٤٩/١)، الإنصاف (٣٧٨)، ابن يعيش (٢٨/٣، ٧٩، ٥٢/٨)، رصف المباني (١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٣٨٧)، العيني (٣٣٩/٣)، التصريح (٢٣/٢) همع الهوامع (٢٥٥/١، ٣٧/٢، ٧٢)، ديوان جميل (١٨٧).

(٢) البحر: الطويل.

البيت من معلقة امرئ القيس.

الشاهد فيه: في قوله: «وليل» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب» وأبقى عمله بعد الواو، وذلك كثير جدا.

المصادر: شرح شذور الذهب ص (٣٨٩)، رقم(١٦٠)، أوضح المسالك رقم (٣١٤) الأشموني رقم (٥٧٨).

ماضيا، أو حاضرا لا مستقبلا تقول: مارأيته منذ يومنا، ولا تقول منذ يوم، ولا منذ غد، وقس مذ ويستعملان اسمين وذلك في موضعين.

أحدهما: أن يدخلا على اسم مرفوع نحو: ما رأيته منذ أو مذ يومان، أو منذ ومذ يوم الجمعة، أو منذ أو مذ يومنا، وهما حينئذ مبتدآن، وما بعدهما خبر منهما واجب التأخير.

قال في «المغني»[1] ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان أو يومنا وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة.

ثانيهما: أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق[2]:

ما زالَ مُذْ عَقدت يَداهُ إزَارَهُ ... قسماً فأدرك خمسةَ الأشبارِ[3]

أو اسمية كقول ميمون الأعشى:

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المالَ مُذ أَنَا يَافعٌ[4]

---

(١) مغني اللبيب (٢/٢٢).

(٢) الفرزدق هو أبو فراس، واسمه همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم البصري، وهمام بصيغة المبالغة من الهمة. وقال ابن قتيبة في طبقات الشعراء، بعد أن قال: اسمه همام، وكان للفرزدق إخوة منهم: هميم بن غالب، وبه سمي الفرزدق، والأخطل كان أسنَّ منه، وأخت يقال لها جعثن كانت امرأة صدق». خزانة الأدب (٢١٧/١)، عند ذكر الشاهد رقم (٣٠٩).

(٣) قائله: الفرزدق. وفي خزانة الأدب (٢١٢/١، ٢١٣)، «سما» بدلا من قسما، وسما: ارتفع وشبّ، من السمو، وهو العلوّ؛ وأدرك بمعنى بلغ، ووصل، وفاعلهما ضمير يزيد.
وقوله: «خمسة الأشبار»، أراد طول خمسة أشبار بشبر الرجل، واختلفوا في تفسيره على أقوال هي:
أحدها: قال ابن السيد في شرح شواهد الجمل: «ومعنى فأدرك خمسة الأشبار: ارتفع وتجاوز حدَّ الصبا».
ثانيها: أنه أراد بخمسة الأشبار السيف، قال ابن هشام اللخمي في شرح شواهد الجمل هذا هو الصحيح، لأنه منتهى طول السيف الأكثر.
ثالثها: أنه أراد عصا الخطبة، وهذا غير مناسب لما قبله ولما بعده... إلخ.
واسم زال ضمير يزيد، وخبرها البيت الذي بعده.

(٤) غلام يافعٌ، ويَفَعةٌ، وَأَفَعَةٌ، ويَفَعٌ:
شاب: وكذلك الجَمْعَ والمؤنث، وربماكسر على الأيْفَاعِ، فصل غلمان أَيْفَاعٌ، وَيَفعةٌ أيضا.
وقال أبوزيد: سمعت يَفَعَةَ ووَفَعَة. [لسان العرب: (٤٩٦٣/٦ يفع)].

قال في الأوضح وهما حينئذ ظرفان باتفاق مضافان إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة.

وقال في «المغني»[1] وقيل: مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر.

قوله: «**فنحو قولك غلام زيد**» اقتصر في التمثيل على مثال أفادت فيه الإضافة تعريف المضاف، ومثله ما أفادت فيه تخصيصه، وهو ما إذا كان المضاف إليه نكرة كما في قولك: غلام رجل وتسمية الأول تعريفا وهذا تخصيصا أمر اصطلاحي، وإلا؛ فالأول فيه تخصيص معنوي، ومثل ما تقدم أيضا ما لم تفد فيه الإضافة تعريفًا ولا تخصيصًا، وهو ما كان المضاف إليه وصفًا بمعنى الحال، أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال مبالغة؛ فإن ذلك كله باق على تنكيره، وإن أضيف إلى معرفة بدليل دخول رب عليه كقوله[2]:

يَـارُبَّ غَابِطَـنَا لَـوْ كَـانَ يَطْلُبكم لاقَـى مُـباعدَة مِـنْكُم وَحِرْمَانَا[3]

وإضافة هذا القسم تسمى لفظية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين، وهي في تقدير الانفصال بخلاف القسمين الأولين؛ فإنها فيهما تسمى معنوية؛ لأن فائدتها راجعة إلى المعنى كما تقدم.

قوله: «**على قسمين**» أي: مشتمل إلى آخر ما تقدم.

قوله: «**ما يقدر باللام**» أي: ما تكون الإضافة فيه على معنى اللام، ولا يلزم من كون

---

(1) مغني اللبيب (٢/٢٢).

(2) القائل: جرير يهجو الأخطل.

(3) البحر: البسيط.

قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح (٢/٢٨)، أدخل رُبّ على غابطنا، ولو كان معرفة لما صحَّ ذلك، وهو من الغبطة، وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عند عكس الحد.

انظر: الكتاب (١/٤٢٧)، هذا باب: مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المبدل منه، وما أشبه ذلك.

المصادر: ديوان جرير (٥٩٥)، العيني (٣/٣٦٤)، شرح المفصل لابن يعيش (٣/٥١)، همع الهوامع (٢/٤٧)، المقتضب (٣/٢٢٧)، (٤/١٥٠)، الدرر اللوامع (٢/٥٦)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ص: (٩٨) طبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٦٩هـ -١٩٥٠م طبعة ثانية.

الإضافة على معنى اللام صحة التصريح بها بل تكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلولها فقولك: يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك على معنى اللام ولا يصح إظهارها فيه.

قوله: «**ما يقدر بمن**» أي: ما تكون الإضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس، وهذه الإضافة هي المسماة بالإضافة البيانية لأن المراد بمن «من» البيانية كما تقدم وضابط هذه الإضافة أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم حديد ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الحديد وأنه يقال هذا الثوب خز[1]، وهذا الخاتم حديد؛ فإن انتفى القيدان معا نحو: ثوب أو الأول فقط نحو: يوم الخميس أو الثاني فقط نحو: يد زيد؛ فالإضافة بمعنى لام الملك كالمثال الأول، أو لام الاختصاص كالمثال الثاني والثالث.

قوله: «**وزاد ابن مالك.... إلخ**» أشار لهذا ابن مالك في خلاصته[2] بقوله:

والثّاني اجْرر وَانو مِنْ أَو في إذا[3]

لم يصلح إلا ذاك... إلخ وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو: ﴿بَلْ

---

(١) انظر: علل النحو للوراق ص(٢٠٦)، شرح جمل الزجاجي (١/٤٦٨)، الإيضاح في علل النحو ص(١٠٨)، باب: ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض، المقتضب (٤/٢٤).

(٢) الألفية في النحو والصرف (ص: ٣٦).

(٣) عجزه:

لَمْ يَصْلحْ إلاّ ذَاكَ وَاللامُ خُذَا

قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح على التوضيح (٢/٢٦): ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية كضارب زيد؛ فإنها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني، والشلوبين، وإلى ذلك يشير الناظم أي ابن مالك، وذكر هذا البيت.

وقال المكودي: وأما الثاني فحكمه الجر، وعلى ذلك نبه بقوله: والثّاني اجْرُرْ: يعني أن حكم المضاف إليه الجر، ثم إن الإضافة تتقدر عنده بثلاثة أحرف. وإلى ذلك أشار بقوله: «وانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا...» مثال الإضافة المقدرة بمن خاتم فضة، وباب ساج، ونحو ذلك.

وضابطه: أن يكون المضاف إليه اسما للجنس، الذي منه المضاف، ومثال المقدرة بفي: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

وضابطه: أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف، وإلى هذين القسمين أشار بقوله: «وانو من أو في» [شرح المكودي على الألفية (ص: ١٠٠)].

﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[1] أو مكانيا حقيقيا نحو: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[2] أو مجازيا: ﴿أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾[3].

وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من، وموهم الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فمكر الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه فيه والله أعلم.

وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه، أسأله أن يديم نفعه بفضله وإحسانه آمين.

وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكرك ثم ذكره الذاكرون وغفل عن ذكرٍ ثم ذكره الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، والحمد لله رب العالمين.

قال مؤلفها: وتم تبييضها في يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثاني من شهر ألف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرته ﷺ.



(١) سورة سبأ آية: (٣٣).

(٢) سورة يوسف: آية: (٣٩، ٤١).

(٣) سورة البقرة آية: (٢٠٤).



رابط بديل
lisanerab.com
أ. علاء الدين شوقى
www.lisanarb.com
twitter
مكتبة لسان العرب
facebook
مكتبة لسان العرب
instagram
مكتبة لسان العرب

فهرس المحتويات